المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الدورة العاشرة

منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية

- علاقات دول الخليج العربية بالصين: استمرارية أم تحوّل؟
- السياسات الثقافية لدول الخليج العربية
- ندوة "أسطور": الكتابة التاريخية في بلدان الخليج العربية

2-4 كانون الأول/ ديسمبر 2023

عن المنتدى وندوة أسطور | جدول الأعمال | المشاركون | المشاركون في ندوة أسطور | رؤساء الجلسات

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الدورة العاشرة

منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية

- علاقات دول الخليج العربية بالصين: استمرارية أم تحوّل؟
- السياسات الثقافية لدول الخليج العربية
- ندوة "أسطور": الكتابة التاريخية في بلدان الخليج العربية

2-4 كانون الأول/ ديسمبر 2023

عن المنتدى وندوة أسطور | جدول الأعمال | المشاركون | المشاركون في ندوة أسطور | رؤساء الجلسات

عن المنتدى
وندوة أسطور

المحور الأول: علاقات دول الخليج العربية بالصين: استمرارية أم تحوّل؟

خضعت علاقات دول الخليج العربية بالصين، خلال فترة الحرب الباردة، للانقسام الأيديولوجي والجيوسياسي الذي ساد النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وترك دعم الصين في هذا الإطار لبعض الحركات اليسارية التي سعت لإطاحة نظم خليجية محافظة، حليفة للولايات المتحدة الأميركية، تداعيات سلبية على العلاقة بين الطرفين. فقد حال دعم الصين لتمرد ظفار، وما كان يسمى "جبهة تحرير الخليج العربي"، إضافةً إلى العلاقات الوثيقة التي ربطت الصين بالنظام الماركسي في اليمن الجنوبي، دون تطور العلاقات الصينية - الخليجية. بناءً عليه، لم تبدأ العلاقة بين بعض دول الخليج العربية والصين في التحسن إلّا بعد انطلاق التقارب الأميركي - الصيني، في مطلع سبعينيات القرن العشرين، مستندةً في ذلك إلى الصدع الذي أخذ يتسع في العلاقة بين الصين والاتحاد السوفياتي، بينما انتظرت العلاقة بين الصين ودول خليجية أخرى حتى انتهاء الحرب الباردة. وعلى الرغم من أنّ الصين اعترفت، من جانب واحد، بالبحرين وعُمان وقطر والإمارات العربية المتحدة منذ عام 1971، فإنّ الكويت كانت أول دولة خليجية تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين، وذلك في آذار/ مارس 1971، تبعتها سلطنة عُمان في أيار/ مايو 1978، ثم الإمارات في تشرين الثاني/ نوفمبر 1984، ثم قطر في تموز/ يوليو 1988، ثم البحرين في نيسان/ أبريل 1989، وأخيرًا المملكة العربية السعودية في تموز/ يوليو 1990.

أدى انتهاء الحرب الباردة واندماج الصين في النظام الاقتصادي الليبرالي الدولي، بما في ذلك منظمة التجارة الدولية، فضلاً عن النهضة الاقتصادية الكبيرة التي شهدتها في العقود الثلاثة الأخيرة وانعكست في طلبها المتزايد على الطاقة لتلبية احتياجات آلتها الصناعية الضخمة، إلى بروز مصالح مشتركة كبيرة بين الصين ودول الخليج العربية. ومنذ ذلك الحين، ازداد اهتمام الطرفين بتطوير العلاقات الثنائية على مستويات مختلفة، اقتصادية وسياسية وثقافية وغيرها.

لكن المسار المتنامي للعلاقات الخليجية - الصينية أخذ يواجه تحديات متزايدة، مصدرها النسق الدولي، وذلك مع تحول النظرة الأميركية إلى الصين من دولة صديقة، دعمت الولايات المتحدة الأميركية اندماجها في النظام الاقتصادي الدولي، منذ إصلاحات دينغ شياو بينغ في نهاية السبعينيات، إلى منافس وخصم استراتيجي. فقد اعتبرت استراتيجية الأمن القومي الأميركي، خلال حقبة الرئيس الأسبق باراك أوباما (2009-2017)، أن الصين تشكّل التحدي الأهم الذي يواجه الولايات المتحدة، بعد تراجع تحدي الإرهاب. وأطلق أوباما، حينئذ، سياسة "التحول نحو آسيا" Pivot to Asia. ومع تغيّر الإدارات الأميركية في العقد الأخير (دونالد ترامب، وجو بايدن)، ظلت الولايات المتحدة ترى في الصين، الصاعدة اقتصاديًّا وتكنولوجيًّا وعسكريًّا، التحدي الجيوستراتيجي الأبرز لهيمنتها العالمية، ولا سيما في منطقة المحيطين الهادي والهندي.

ولعل التوترات التي شهدتها العلاقات الأميركية - الصينية في السنوات الأخيرة - وأسبابها شتى - هي تعبيرات سطحية وظاهرة عن هذه العلاقة الجديدة؛ إذ تنطلق الولايات المتحدة من أن الصين تمثّل التحدي الجيوسياسي الأبرز لها، وتتهمها بأنها تسعى لتغيير النظام الليبرالي الدولي الذي أنشأته بعد الحرب العالمية الثانية، وتحاول إقامة نظام جديد مفاده: "الحق هو القوة، والفائز يحصل على كل شيء". وفي المقابل، تدرك الصين أن الولايات المتحدة تسعى جاهدة لاحتوائها والحد من نفوذها على المستوى الدولي، وتعمل على تقييد حركتها في بحر الصين الجنوبي الذي تعدّه منطقةً اقتصادية خالصة لها، وقد ساهمت سياسة الولايات المتحدة في تلك المنطقة في دخول الصين في توتر بشأن علاقاتها مع كل من بروناي، وإندونيسيا، وماليزيا، والفلبين، وتايوان، وفيتنام.

وقد تضافرت مجموعة من العوامل لتصنع صورة الصين الصاعدة، بوصفها القوة الأساسية التي تواجه الولايات المتحدة. وفي صدارة هذه العوامل قوة الصين الاقتصادية؛ فهي تحتل المرتبة الثانية عالميًّا من حيث الناتج المحلي الإجمالي GDP بعد الولايات المتحدة، الذي بلغ 17.94 تريليون دولار أميركي في عام 2021، والناتج الأكبر من حيث تعادل القوة الشرائية، فضلاً عن النمو السنوي الذي يفوق نظيره لدى الولايات المتحدة. ويُظهر هذا كله أن الصين تسير بخطى متسارعة لتصبح ذات أكبر اقتصاد عالمي، ولا سيما بعد فتحها التدريجي لاقتصادها واعتماد سياسات صناعية تشجع التصنيع المحلي والتصدير الخارجي، بحيث أصبحت واحدة من أهم المناطق الصناعية عبر العالم؛ ليفضي هذا الأمر إلى أن تُحدث تحولاً مفصليًّا للنمط العالمي في التصنيع والتجارة الذي ساد في القرن العشرين.

وبسبب هذه الخلفية، قدّمت الصين عددًا من المبادرات الاستراتيجية الكبرى، ولا سيما مبادرة الحزام والطريق، التي أطلقتها في عام 2013، والتي تسعى من خلالها لتعزيز ريادتها الاقتصادية والتجارية عالميًّا، عبر مشروع طموح تتجاوز تكلفة إنجازه تريليون دولار، ويشمل دولًا في آسيا وأفريقيا وأوروبا، ويجعل منها المنافس الأهم للولايات المتحدة؛ ليس في المجالات الاقتصادية فحسب، بل من حيث التأثير في السياسة الدولية أيضًا.

وفي حين يجعل صعودُ الصين الولاياتِ المتحدة في مأزق استراتيجي، فإنه يمثل تحديًا لدول الخليج العربية من جهة، وفرصة من جهة أخرى؛ لأكثر من سبب. فمن ناحية، يأتي هذا الصعود على خلفية العلاقة التاريخية لهذه الدول بالولايات المتحدة؛ إذ تُعدّ تقليديًّا حليفة الولايات المتحدة، ولا تزال الأخيرةُ شريكَها الدفاعي الرئيس. ومن ناحية أخرى، ترتبط دول الخليج بعلاقات اقتصادية واسعة مع الصين، التي أصبحت شريكَها التجاري الأول. ويصل حجم التبادل التجاري بين الصين ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى نحو 200 مليار دولار في عام 2021. وقد باتت الصين الوجهةَ الأولى لصادرات الطاقة من بعض دول المجلس. وهذه العلاقة على النقيض من علاقاتها بالولايات المتحدة في هذا المجال، فالأخيرة برزت بوصفها منافسًا في مجال الطاقة لدول الخليج، ولا سيما بعد ثورة النفط والغاز الصخري، التي حوّلت

الولايات المتحدة إلى أكبر منتج للغاز والنفط في العالم، فضلاً عن سجالها مع دول الخليج (أو بعضها)، على مستويات أسعار النفط والطلب المستمر من هذه البلدان (ذات الوضع القيادي في منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك")، بأن تحدد سقف الإنتاج والصادرات. وإلى جانب هذا، شهدت علاقة (أو علاقات) دول الخليج بالولايات المتحدة تذبذبات واختلافات خلال حقبة أوباما، ولا سيما فيما يتعلق بتخلّيه عن نظام الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك في أزمته إبان ثورة 25 يناير 2011، ومحاولة أوباما التقارب مع إيران. وشهدت حقبة ترامب (2017-2021) خلافات من نوع آخر مع دول الخليج، وخصوصًا مع ردود فعله غير المبالية بالهجمات التي تعرضت لها السعودية. ولا تزال الخلافات تلقي بظلالها على علاقات الولايات المتحدة بدول الخليج (وأبرز الأمثلة على ذلك حالة الجفاء التي تشهدها العلاقات السعودية - الأميركية في رئاسة بايدن).

وفي مقابل ذلك، شهدت علاقات دول الخليج بالصين تطورات لافتة للانتباه، تُوّجت بعقد القمة الخليجية - الصينية في الرياض، في كانون الأول/ ديسمبر 2022، التي وصفها ولي العهد السعودي، الأمير محمد بن سلمان، بأنها "قمة تاريخية"؛ إذ انتهت إلى توقيع اتفاقيات شراكة استراتيجية بين الطرفين. ثمّ إنّ هذه العلاقة لم تقتصر على قطاع الطاقة، بل إن العقد الأخير شهد صادرات أسلحة صينية إلى بعض دول الخليج، ارتفعت نِسبُها على نحوٍ جَلي؛ ما أقلق الولايات المتحدة، فتدخلت لتحجيم هذا الأمر والحد منه.

إن هذا السياق المستجد في السنوات الأخيرة (صعود الصين قوةً أساسية مقابل الولايات المتحدة، وتذبذب علاقات دول الخليج بالولايات المتحدة، وثبات العلاقة الاقتصادية والنفطية المتينة بين دول الخليج والصين)، جعل كلّه دولَ الخليج تحاول تحقيق نوع من التوازن بين مصالحها الأمنية التي ما زالت مرتبطة بقوة بالولايات المتحدة، ومصالحها الاقتصادية المتنامية مع الصين، وتقاوم في الوقت نفسه ما يبدو محاولات لدفعها للاختيار بينهما، وخصوصًا مع تنامي الاستقطاب الدولي بين الصين والولايات المتحدة.

من دون شك، قد يكون انفتاح دول الخليج على الصين مرتبطًا بعوامل اقتصادية خاصة، ولكنْ من المؤكَّد أنه لا ينفصل عن التطورات التي شهدتها العلاقات الخليجية - الأميركية وما خلّفته حقبة ترامب من تداعيات: اهتزاز عدد من القناعات الخليجية، وبخاصة فكرة أن الولايات المتحدة هي الضامن لأمن الخليج؛ إذ عجزت عن حماية هذه البلدان من هجمات يعتقد أن إيران تقف وراءها، فضلاً عن وجود إشارات توحي بفقدان دول الخليج أهميتها السياسية، مع نجاح الولايات المتحدة في التحول إلى أكبر منتج للطاقة في العالم.

وقد كان آخر المؤشرات الدالة على أن التوجه الخليجي نحو الصين قد يكون مرتبطًا بتذبذب العلاقة بالولايات المتحدة، هو إقدام الدولة الخليجية الكبرى، السعودية، على إعادة العلاقات مع القوة الإقليمية الخصم بالنسبة إليها، إيران، برعاية صينية، ثم موافقتها على أن تصبح "شريكًا للحوار" في منظمة شنغهاي للتعاون، وهي خطوة نحو العضوية الكاملة في المنظمة التي تُعدّ الصين أبرز أعضائها.

ومن ثم، إذا كان انفتاح دول الخليج على الصين يُفهم على أنه محاولة للضغط على الولايات المتحدة، فإن الأمر الأكيد أنه جزء من مسعى (وإن كان بطيئًا) لأن تعيد دول الخليج صياغة علاقتها بالولايات المتحدة، والانفتاح على قوى دولية أخرى، علمًا أن الصين لا يمكنها أن تكون بديلًا استراتيجيًا من الولايات المتحدة في الخليج.

وهكذا، تتحدد الإشكالية التي يقترحها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في المحور الأول من الدورة العاشرة من منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية، في علاقة دول الخليج بالصين: أيمكن الحديث عن "علاقات خليجية - صينية"، أم أنه ينبغي الحديث في هذا السياق عن علاقات مفردة بين دول الخليج والصين؟ ثمّ أيكون تطور العلاقة بين بعض دول الخليج والصين مجرد رد فعل على جفاء علاقتها بالولايات المتحدة، أم أن لهذا التطور أساسًا اقتصاديًّا متينًا، أقوى من منطق ردود الأفعال؟ وما السياسات التي تتخذها (أو يُحتمَل أن تتخذها) دول الخليج تجاه الصين، على خلفية هذا السياق؟ وإلى أي درجة سيحدد العامل الاقتصادي والنفطي خيارات دول الخليج الاستراتيجية في علاقاتها بالصين والولايات المتحدة؟ هل سينتج العامل الاقتصادي النفطي خيارات استراتيجية/ سياسية؟ بمعنى، ألا تزال الرؤية الاستراتيجية الصينية للخليج مقصورة على التبادل التجاري، أم أنها تطورت إلى أبعاد سياسية؟ وهل يمكن أن تؤدّي دول الخليج (أو بعضها) دور الوسيط بين الصين والولايات المتحدة؟ وهل يمكن وصف الأمر بوجود تنافس على الخليج بين الصين والولايات المتحدة؟ وكيف يمكن أن نفهم تطور العلاقات الخليجية - الصينية، في الوقت نفسه الذي شهدت فيه العلاقات الصينية - الإيرانية تطورات غير مسبوقة؟ ثم هل للعلاقة بين دول الخليج والصين أبعاد ثقافية أو اجتماعية، غير الأبعاد السياسية والاقتصادية؟

المحور الثاني: السياسات الثقافية لدول الخليج العربية

لا تنفصل الثقافة (بالمعنى الأنثروبولوجي العام، وليس بالمعنى الضيق الذي يحصرها في النتاج الفني والأدبي) عن عمليات بناء الأمة، إن لم نقل إنها تقع في قلبها؛ ذلك أن الكيان السياسي، بعد تحديده على هذا الأساس، يبدأ بالبحث عن/ وصناعة المحتوى الثقافي لهذا الكيان نفسه؛ ومن ثمّ، أعطى منظرو دراسات القومية الثقافةَ (من قيم، ورموز، ومعانٍ) دورًا مركزيًّا في هذه العمليات.

وقد خاضت دول الخليج العربية، منذ استقلالها بوصفها كيانات ذات سيادة، وحتى قبل ذلك حينما بدأت تتشكل منظومة سلطة مركزية ما قبل الاستقلال الفعلي والرسمي، أشكالاً ومستويات لإدارة المسألة الثقافية. وكانت هذه العملية تمضي وتترسخ بالتوازي مع ترسخ الدولة. غير أن هذه العملية لم تمضِ بيسر، ولكنْ لا تتوافر لدينا أدبيات تراجع، على نحو علمي ونقدي، متعلقة بكيفية إدارة الدولة الخليجية للمجال الثقافي، فضلاً عن أن هذه المسألة، في السياق الخليجي، لها جانب من الخصوصية.

يمكن القول إنه توجد حزمة من الإشكاليات التي تواجه الدولةَ الخليجية، وهي تتعامل مع المسألة الثقافية، وهي:

- أولًا، التماثل والاختلاف (وهي الإشكالية المركزية في الإشكاليات كلها)؛ أي حدود تماثل ثقافة بلدان الخليج ومشابهتها لثقافة أخرى (أو أكثر)، تجمع بينهما العديد من القواسم المشتركة، وحدود خصوصية ثقافة هذه البلدان الخليجية واختلافها عن سائر الثقافات؛ ومن ثم، التعبيرات الرمزية (والسياسية) التي تستعملها في ذلك.

  لقد كانت بلدان المشرق العربي سباقة، عربيًّا، إلى تحديد مضمون الثقافة العربية. وقد استعانت دول الخليج، في نشأتها الأولى، بالأطر التي ترسخت للثقافة العربية، وظلّت تحرص على إظهار "تماثلاتها" مع هذه الثقافة، جزءًا أساسيًّا من الانتماء إليها، غير أنها أيضًا كانت لها خصوصياتها الثقافية، من طرائق حياة وموروث وعادات ورموز، وما إلى ذلك. وقد حرصت دول الخليج، في عدة مراحل من تطورها، على إظهار هذه الخصوصيات وتسويرها رمزيًّا.

- ثانيًا، إن هذا الأمر (إظهار الخصوصية) قد ازداد بعد أن أصبحت بلدان الخليج، بدءًا من ستينيات القرن العشرين وسبعينياته، حاضنةً لحركة هجرة واسعة تستهدف العملَ في هذه البلدان النفطية الغنية. وقد بلغت حركة الهجرة حدًّا أصبح فيه المواطنون، في بعض هذه البلدان، أقلية سكانية. وهنا، بدأت إشكالية أخرى تختلف عن الإشكالية الأولى؛ فالتمايز والاختلاف لم يعد موجّهًا إلى الحواضن التقليدية للثقافة العربية فحسب، بل صار يوجّه أيضًا إلى الديموغرافيا الداخلية، التي تضم مهاجرين من أصول

شتى يحملون معهم ثقافاتهم وقيمهم ورموزهم، وهم يمثلون أكثرية السكان؛ ومن ثم، اتخذ "التسوير الثقافي" بُعدًا ثانيًا، ولا سيما أن المواطنة، بسبب ثراء بلدان الخليج، باتت امتيازًا.

- ثالثًا، خلقت هذه التركيبة الديموغرافية الجديدة (التي قد تكون نادرة بين الدول العربية ودول المشرق) وما تقتضيه من مستلزمات ومتطلبات (ولا سيما الطلب على التعليم الأجنبي، بغير لغة هذه البلدان)، حالة تمس أحد أهم الأركان الثقافية لهذه البلدان؛ أي اللغة. فاللغة العربية (لغة شعوب هذه المنطقة) وجدت نفسها في سياق تنافسي مع لغات لها وضعيات تنافسية متفوقة (ولا سيما اللغة الإنكليزية)؛ ما جعل وضعية العربية في بعض هذه البلدان ترتبك، وهو أمرٌ لا نظير له في بقية البلدان العربية.

- رابعًا، شهدت بلدان الخليج ما بعد الاستقلال قيام دولة مركزية قوية، قادت عملية دولنة للمجتمع؛ أي قبوله بسلطة الدولة الناشئة بوصفها السلطة المركزية والأولى. وكانت الدولة، في ذلك، مدعومة باقتصاد وفرة ريعي، وتتولى توزيع المنافع الاجتماعية. ومع أن المجال لا يتسع للتفصيل في هذه المسألة التي نعتقد أن لها أهمية قصوى في إعادة تصور المجتمعات الخليجية؛ التي تُفهَم بأنها مجتمعات قَبَلية، في حين أن واقع الحال جعل من الدولة هي الناظم الاجتماعي الأساسي، فإننا نقول إن الوعي بهذا الأمر مهم جدًا لإدراك أن الدولة باتت تسيطر على السجالات الاجتماعية في مجتمعات الخليج (الموانئ والمدن الساحلية والبادية، والنخب التجارية، والنخب البيروقراطية، وغيرها)، ومن ثمّ، فإن إدارة الدولة للمسألة الثقافية لا يعبّر عن انتصار فئة اجتماعية على أخرى، انتصار ثقافتها ورموزها وفرضها على الفئات الأخرى، بقدر ما يعبّر عن تركيب تقوم به الدولة، ذي طابع تمثيلي.

- خامسًا، كانت دول الخليج، بسبب انفتاحها على الغرب ووضعها الاقتصادي، واقعةً تحت تأثير العولمة ومفاعيلها، بصفة كثيفة، وربما كان ذلك على نحو أكثر مما عرفته المجتمعات العربية الأخرى. وقد نمَت بسرعة فائقة، خلال العقود الأربعة الأخيرة، عدة مدن خليجية، لتشكّل ظواهر ونقط جذب عالمية أساسية، فأصبحت حاضنةً لأهم الطرز المعمارية الحديثة، والمؤسسات الثقافية الكبرى، وآخر الـ "صيحات" في هذا السياق "المدن الذكية". وكان هذا يجري في سياق نزعة شاملة للتمدين؛ أي تركز الحياة الثقافية والاقتصادية في عدد محدود من المدن الكبرى (وخصوصًا العواصم).

وإزاء هذا الانفتاح على العولمة وتأثيراتها الحضرية، كان من المنطقي أن تستعيد دول الخليج رموزَ الحياة البدوية وتعيد إنتاجها بوصفها تمثل "الأصالة" بإزاء فيض العولمة الذي تواجهه، لتتشكل البداوةُ بالتدريج؛ بوصفها رأسَ مالٍ ثقافيًّا، في وقت كانت فيه البداوة (بوصفها نمط حياة)، قد تفككت، أو كادت، في مجتمعات الخليج.

وهنا، ينبغي أن نشير إلى أن مسألة "بَدونة الثقافة" (إن صح التعبير) في بلدان الخليج لم يكن يُلجَأ إليها في سياق صراع اجتماعي (على نحو ما حصل في حالات عربية أخرى)، بل رغبةً في إحداث قدر من التوازن في مواجهة العولمة.

- سادسًا، لا يكتمل عرض هذه الإشكالية من دون الحديث عن "الهوية الوطنية"، التي تعني رابطة الانتماء إلى كيان سياسي محدد. ومع أن صِغر المجتمعات الخليجية جعلها ترنو إلى الهويات الكبيرة، ولا سيما الهوية العربية، فإن التاريخ الحديث للمنطقة كان يزداد فيه الحديث عن الهوية الوطنية في لحظات كثيرة، وكان يجري فيه التركيز عليها بوصفها الهوية الأهم، وفوق الهويات الأخرى.

  وللهوية الوطنية جانبان؛ أحدهما سياسي، والآخر قانوني يقوم على مبدأ المواطنة، ويضبط نظام الحقوق والواجبات بالنسبة إلى كل "مواطن"؛ أي كل مواطن منتمٍ إلى هذا الكيان السياسي. غير أن الدول عادة ما تتعامل مع هذا الكيان السياسي على أنه ليس كيانًا اعتباطيًّا، بل على أساس أن له نسيجًا ثقافيًّا مميزًا يشكّله، وتعمل الدولة على تعزيز المضمون الثقافي للهوية الوطنية، الذي يشكّل الجانب الثاني من الهوية.

من هنا، تخترق مسألة الهوية الوطنية وأبعادها الثقافية كل مفاصل المسألة الثقافية. وفي هذا السياق، يقترح المركز العربي وضع هذه الإشكاليات التي تواجه دول الخليج، وخصوصًا الإشكاليات ذات الطابع الثقافي، موضعَ دراسة المحور الثاني للدورة العاشرة لمنتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية، مع التركيز على السياسات التي تتخذها الدول الخليجية في مواجهة هذه الإشكاليات. وليس المقصود بمؤسسات الدولة الخليجية هنا وزارات الثقافة أو المؤسسات ذات الصِّلة فحسب، بل إن الأمر يشمل كل مؤسسات القرار التي تسهم في هذا الشأن، ويشمل أيضًا التصورَ المجتمعي للمسألة الثقافية، الذي يسعى للمشاركة في صنع القرار والإسهام فيه.

ندوة أسطور عن "الكتابة التاريخية في بلدان الخليج العربية"

شهدت الكتابة التاريخية في بلدان الخليج العربية تطورًا لافتًا للانتباه، ولا سيما الكتابة ذات الصلة بتاريخ هذه المنطقة التي تكاد تأخذ الحيز الأهم من هذه الكتابات. ومع ذلك، لا يزال حقلُ الدراسات التاريخية محكومًا بالعديد من السمات التي لم يستطع تجاوزها، والتي حالت بينه وبين التحرك خارجها أيضًا.

كانت هذه الكتابات أشبه بـ "السرديات الرسمية"، التي تؤرخ فيها الدولةُ الناشئة لقيامها. ومع ذلك، ينبغي أن نشير إلى أن ارتباط هذه السرديات بالنُّظم السياسية القائمة لا يمنع من أنها من إنجاز النخبة الخليجية التحديثية التي كانت تتطلع إلى قيام دولة حديثة؛ ومن ثمّ انتقال المنطقة من "العصور الوسطى" إلى "العصر الحديث". وبما أنه لا يمكن فصل السرديات الناشئة عن النظم السياسية، فإنها لا يمكن أن تُفصَل عن رؤى النخب التحديثية.

وإذا كانت هذه الحال هي نفسها في عدد كبير من البلدان، بعد تشكّل كياناتها السياسية، ومنها بلدان المشرق العربي على سبيل المثال، فإن ما يميز بلدان الخليج أن إشكالية التأسيس ظلت مسيطرة حتى على الكتابات التاريخية اللاحقة، وفي صدارتها الكتابات التي أُطِّرت بإطار أكاديمي؛ أي في الجامعات والمؤسسات الأكاديمية الحديثة التي أُنشئت غداة قيام الدولة.

ولا تزال الكتابة التاريخية في الخليج مشغولة بمسألة "المصادر" أكثر من انشغالها بالمسائل المنهجية والإبستيمولوجية، وأكثر من انشغالها بالانفتاح على التاريخ الاجتماعي والتاريخ النقدي. وربما يكمن سبب ذلك، إن صح هذا الأمر، على الرغم من تعدد الجهات المنتجة للمصادر، في ضعفها أحيانًا، وفي عدم تيسّر الوصول إليها أحيانًا أخرى.

لقد أفضى هذا الأمر إلى أن تبقى المراجعة النقدية للكتابة التاريخية في الخليج، التي يقوم بها الحقل من الداخل، ضعيفة، إلا أعمالًا محدودة أنجزها مؤرخون خليجيون، وعرب، وأجانب.

وتشمل تلك المراجعة استقراءَ تجارب الكتابة التاريخية في بلدان الخليج، في مختلف حقبها الزمنية، وفروعها الأكاديمية المتخصصة، مع التركيز على الراهن، ووصفها وصفًا موضوعيًّا، وتحديد سماتها، ميثودولوجيًّا وموضوعاتيًّا، والتوجهات البحثية السائدة فيها، ومصادرها النظرية، من مدارس التأريخ الغربية والعربية، وكيفية جمع مادتها وتعاملها مع الوثائق. يُضاف إلى ذلك جانب مهمّ متمثّل في فهم السياق المحيط بشأن العلاقة بين الكتابة التاريخية والدولة، والبعد السياسي فيها، والمؤثرات السوسيولوجية فيها أيضًا، وما إلى ذلك من الأسئلة البحثية. ولكن ينبغي أن يجري كل ذلك من منظور نقدي؛ وهو ما تحاول ندوة دورية أسطور أن تدفعه إلى التقدم، انسجامًا مع مشروعها في مراجعة الكتابة التاريخية العربية على نحو عامٍّ، فضلًا عن أوجه النفع الأخرى التي يمكن أن تنهض بها هذه الندوة (تحديد أجندة بحثية للكتابة التاريخية مثلًا) التي تحتضنها المؤسسات الأكاديمية والمراكز البحثية المتخصصة، وذلك بحسب النقص الذي تكشف عنه هذه المراجعة النقدية، في الموضوعات وفي المنهج أيضًا.

جدول الأعمال

اليوم الأول
السبت 2 كانون الأول/ ديسمبر 2023

9:15-9:00	**التسجيل**	
9:30-9:15	**الافتتاح** (المدرج الرئيس)	
10:45-9:30	**المحاضرة الافتتاحية** (المدرج الرئيس) **رئيس الجلسة: مروان قبلان** **عبد العزيز حمد العويشق:** واقع العلاقات الخليجية – الصينية وآفاق تطورها **كيري براون:** الصين العالمية في عهد شي الثالث: علاقات الصين بدول الخليج	
11:00 :10:45	استراحة قهوة	
12:30-11:00	**علاقات دول الخليج العربية بالصين: استمرارية أم تحوّل؟** (المدرج الرئيس) **العلاقات الخليجية - الصينية: المرتكزات والتحديات (1)** **رئيس الجلسة: سحيم آل ثاني** **عبد العزيز بن عثمان بن صقر:** مرتكزات العلاقة الخليجية – الصينية **عبد الله الشايجي:** علاقات دول الخليج بالصين والولايات المتحدة: التوازن الصعب **عبد الله باعبود:** العلاقات المتنامية بين دول الخليج العربية والصين	**السياسات الثقافية لدول الخليج العربية** (المدرج 2) **الدولة والشأن الثقافي في بلدان الخليج** **رئيس الجلسة: عبد الله الجسمي** **محمد الرميحي:** السياسات الثقافية لدول الخليج العربي **أولريكه فريتاغ:** تطور السياسات الثقافية في المملكة العربية السعودية **لحبيب بلية ومحمد رضا سلطاني وإبراهيم بو الفلفل:** تدبير الشأن الثقافي في البنية التشريعية والسياساتية في دولة قطر: في سياق تحديات التنوع الثقافي والعولمة

12:45-12:30	استراحة قهوة	
14:15 -12:45	**علاقات دول الخليج العربية بالصين: استمرارية أم تحوّل؟** (المدرج الرئيس) **العلاقات الخليجية - الصينية: المرتكزات والتحديات (2)** **رئيس الجلسة: غانم النجار** **أسعد صالح الشملان:** العلاقات الخليجية - الصينية في ظل التنافس الأميركي - الصيني: الفرص والتحديات **روري ميلر:** العلاقات الأمنية بين الصين ودول الخليج: البعد البحري **جوناثان فولتون:** علاقات دول الخليج بالصين: توازن الرهانات والتحديات	**السياسات الثقافية لدول الخليج العربية** (المدرج 2) **السياسات الثقافية في دول الخليج في سياق التحولات السياسية والفكرية** **رئيسة الجلسة: عائشة العماري** **زيد بن علي الفضيل:** التحولات الثقافية السعودية: قراءة في السياسات المعاصرة **عبد الله أبو لوز:** رؤية 2030: سياسة العلمنة وبناء مواطن سعودي جديد **جاسم حسن الغيث:** السياسات الثقافية لدول الخليج العربي في مواجهة العولمة: التثاقف والتهجين الإبستيمولوجي لمشروع الثقافة المعتمدة
15:15- 14:15	استراحة غداء	

16:45- 15:15	**علاقات دول الخليج العربية بالصين: استمرارية أم تحوّل؟** (المدرج الرئيس) **تطور العلاقات البينية لدول الخليج العربية مع الصين** **رئيس الجلسة: فيصل أبو صليب** **محمد المسفر:** العلاقات القطرية - الصينية (2023-1988) **العنود الصباح:** العلاقات الثقافية بين الصين والكويت **هادي مشعان ربيع ناصر:** مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية - الصينية	**السياسات الثقافية لدول الخليج العربية** (المدرج 2) **الإطار السوسيولوجي للسياسات الثقافية في بلدان الخليج** **رئيس الجلسة: باقر النجار** **يعقوب الكندري:** التماثل والاختلاف بين الثقافتين الحضرية والقبلية في المجتمع الخليجي وأثرهما في الاندماج الاجتماعي: الكويت أنموذجًا **محمد بن سالم المعشني:** التكوين الثقافي للمواطن الخليجي: بين سلطة الدولة والدين
17:30-16:45	استراحة قهوة	
18:30-17:30	**جلسة حوارية** **الثقافة ودورها في بناء المجتمع** **سعادة وزير الثقافة** **الشيخ عبد الرحمن بن حمد آل ثاني** **رئيس الجلسة: عبد الرحمن الباكر** (المدرج الرئيس)	

اليوم الثاني

الأحد 3 كانون الأول/ ديسمبر 2023

	علاقات دول الخليج العربية بالصين: استمرارية أم تحوّل؟ (قاعة الاجتماعات 003)	السياسات الثقافية لدول الخليج العربية (المدرج 2)
11:00-9:30	**التنافس الدولي وانعكاساته على تطور العلاقات الخليجية - الصينية** **رئيسة الجلسة: نوف الجسار** **كاظم هاشم نعمة:** الاستمرارية والتغيير في السياسة الصينية حيال الدول العربية الخليجية: تأثير العامل الأميركي **كازوتو ماتسودا:** اليابان والصين ودول مجلس التعاون الخليجي: استعراض الديناميات السياسية ثلاثية الأطراف في الخليج **أفتاب علم:** العلاقات بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي: التحديات والديناميكيات المتطورة لباكستان	**المتاحف في بلدان الخليج وبناء الهوية** **رئيسة الجلسة: عائشة الدرمكي** **سندس الراشد:** المتاحف في دول الخليج العربي: رموز ثقافية أم قوى سياسية؟ **العنود عبد الله آل خليفة:** التراث والتوسع العالمي: خطاب متحف قطر الوطني عن تعزيز الهوية القطرية المعاصرة **هاي وون جيونغ:** الإنتاج الثقافي وبناء الهوية الوطنية في العصر الرقمي: العلوم والتكنولوجيا والابتكار في دولة الإمارات العربية المتحدة
11:15-11:00	استراحة قهوة	
12:45-11:15	**الأمن والطاقة في العلاقات الصينية - الخليجية** **رئيس الجلسة: حاتم الشنفري** **ديغانغ صن وسي ليو:** سياسة الصين تجاه أمن دول الخليج: أنموذج استراتيجية التحوّط **ظافر العجمي:** العلاقات الأمنية الصينية – الخليجية: الدوافع والتحديات **مصطفى البازركان:** أهمية موقع دول الخليج في طموحات الصين العالمية	**الاستراتيجيات الثقافية والمؤسسات الثقافية الخليجية** **رئيسة الجلسة: مريم الكواري** **سعيد الطارشي:** استراتيجيتا الثقافة الخليجية والعمانية: دراسة تحليلية نقدية مقارنة **خالد الخالدي:** المؤسسات الثقافية في الكويت: من النهوض إلى السقوط **عبد الرحمن المري:** الأفق الثقافي مصهورًا: حول قصور الحيّز المشترك بين الفرد والمؤسسة الثقافية في قطر وآثاره
13:45-12:45	استراحة غداء	

15:30-13:45	**علاقات دول الخليج العربية بالصين: استمرارية أم تحوّل؟** (قاعة الاجتماعات 003) **مبادرة الحزام والطريق** **رئيس الجلسة: ماجد التركي** **غانغزينغ شي:** العلاقات الصينية - الخليجية في ظلّ تطوّر مبادرة الحزام والطريق متعدّدة الأبعاد **عماد قدورة:** موقع الخليج في مبادرة الحزام والطريق **يوسف بن حمد البلوشي:** العلاقات الخليجية - الصينية من منظور استراتيجي	**السياسات الثقافية لدول الخليج العربية** (المدرج 2) **المؤسسات الثقافية والتعليمية في دول الخليج وبناء الهوية الوطنية** **رئيسة الجلسة: ابتهال الخطيب** **محمد اليحيائي:** إدارة الدولة لمسألة الهوية في بعدها الثقافي: الحالة العُمانية **سيف بن عدي المسكري وناصر بن سيف السعدي:** سرديات الهوية الثقافية في مناهج العلوم الإنسانية المعتمدة بسلطنة عمان في الصفوف الدراسية (5-12) **مثنى المصري وعمر عابدين:** سياسات بناء الهوية وإعادة إنتاج الثرات الثقافي: حالة ثقافة مجتمع الغوص في دولة قطر **سيف بن ناصر المعمري وزينب بنت محمد الغريبي:** الصورة الذهنية للرموز الثقافية المشكلة للهوية الوطنية بدول الخليج العربية كما تُنمّيها مناهج الدراسات الاجتماعية لدى طلاب التعليم المدرسي
15:45-15:30	استراحة قهوة	
17:00-15:45	**السياسات الثقافية لدول الخليج العربية** (المدرج 2) **الثقافة الخليجية في الإطار النقدي** **رئيس الجلسة: حيدر سعيد** **مريم الهاجري:** "الثقافة الخليجية" بوصفها أداة هيمنة: نحو فهم مركب للتعددية الثقافية في الخليج **سعيد الهاشمي:** الثقافة العُمانية ما بعد الثورات العربية عام 2011	

- زمن الجلسات وفق توقيت الدوحة (GMT +3).

ندوة أسطور

الكتابة التاريخية في بلدان الخليج العربية

الإثنين، 4 كانون الأول/ ديسمبر 2023

(المدرج 2)

10:00-9:30	**التسجيل**
10:15-10:00	**افتتاح** **عبد الرحيم بنحادة** **حيدر سعيد**
12:15-10:15	**الجلسة الأولى** **تيّارات ومسارات** **رئيسة الجلسة: حياة عمامو** **عبد الرحمن الإبراهيم:** بين التهميش والسرديات في تاريخ الخليج العربي: الكويت أنموذجًا **ناصر بن سيف السعدي:** مسارات الكتابة التاريخية في عُمان: من الاتجاه التقليدي إلى الاتجاه الأكاديمي **أمل غزال وعبد الرحمن الباكر:** كيف أرّخ يسار الخليج لانتفاضاته؟ انتفاضة 5 آذار/ مارس 1965 في البحرين نموذجًا **أولريكه فريتاغ:** التأريخ السعودي: ملاحظات من كتابة تاريخ مدينة
12:30-12:15	استراحة قهوة

14:30-12:30	**الجلسة الثانية** **رواة ومؤرخون** **رئيسة الجلسة: العنود عبد الله آل خليفة** **مصطفى عقيل:** المؤرخون في قطر: من الرواة إلى الرواد **صالح عبد الله الخليفي:** عثمان بن سند: مؤرخًا لنشأة الإمارة العربية على ساحل الخليج **خالد بن غانم المعاضيد:** الذاكرة الجمعية ودورها في صناعة الكتابة التاريخية في الجزيرة العربية: ابن بشر نموذجًا **عبد الرحمن المري:** الغترة في حكم العقال: حدود بنية الكتابة التاريخية عن قطر
15:30-14:30	استراحة غداء
16:45-15:30	**الجلسة الثالثة** **قضايا وتقاطعات** **رئيسة الجلسة: آيات حمدان** **هالة فتاح:** نموذج مختلف لدراسات الخليج العربي **فهد بشارة:** الكتابة في البازار: المايكرو، والماكرو، والمحيطي في تاريخ الخليج
17:00-16:45	**ملاحظات ختامية**

الأربعاء 6 كانون الأول/ ديسمبر 2023

19:00-17:30	**محاضرة عامة** (قاعة المحاضرات بالمركز العربي) **رئيس الجلسة: حيدر سعيد** **سعد البازعي:** أزمة الإنسانيات في الخليج

- زمن الجلسات وفق توقيت الدوحة (GMT +3).

المشاركون

الملخصات

إبراهيم بو الفلفل

أستاذ مشارك في برنامج علم الاجتماع بقسم العلوم الاجتماعية في جامعة قطر. حاصل على الدكتوراه في علم اجتماع التنظيم والعمل من جامعة الجزائر (2010)، وعلى الماجستير في التخصص نفسه ومن الجامعة نفسها (2001). عمل سابقًا أستاذًا مشاركًا في قسم علم الاجتماع بجامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل في الجزائر (2008-2020)، وأستاذًا مساعدًا في قسم علم الاجتماع بجامعة سكيكدة في الجزائر (2002-2008). رأس مشروعًا بحثيًا عن الخلع في المجتمع الجزائري المعاصر في جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل (2016-2019). له عدد من المنشورات العلمية، منها: "التفكك الأسري وعلاقته بالسلوك الانتحاري" (مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة، 2018)؛ "التهميش الاجتماعي وعلاقته بزيادة الميل نحو السلوك الانتحاري لدى الشباب الجزائري: دراسة ميدانية" (مجلة مدارات اجتماعية، 2018).

تـدبير الشـأن الثقافي في البنيـة التشريعيـة والسياسـاتية في دولة قطر: في سـياق تحديـات التنوع الثقـافي والعولمة

تناقش هذه الورقة إشكالية: كيف تدير دولة قطر الشأن الثقافي في ظل التحديات العديدة التي تواجهها؟ وتعالج هذه الإشكالية بالاعتماد على عدد من الأدبيات عن التحولات الاجتماعية في دول الخليج العربية، وبالتحديد في الهوية والقبيلة والتنمية، إلى جانب الموارد المكتبية المتوافرة، والأدلة والبيانات التي تتيحها مختلف الهيئات الحكومية ذات الصلة. وتنطلق الورقة من فرضية أن دولة قطر، استجابةً لمقتضيات التنمية المدفوعة بالطفرة النفطية، أصبحت منذ عقود وجهة لحركة هجرة واسعة؛ ما جعلها تواجه تحديات ثقافية ذات تأثيرات بالغة في هويتها الوطنية: كاختلال التركيبة السكانية، والتنوع الثقافي، وتراجع مكانة اللغة العربية، وإشكالية المواءمة بين الانفتاح على العولمة وتأثيراتها الحضرية والتمسك بالأصالة. وصانع القرار على وعي تام بجسامة هذه التحديات، لذلك فقد عملت قطر على تبني سياسات تمكنها من مواجهة هذه التحديات. وتعتمد الورقة على المنهج الكيفي في تشخيص هذه التحديات، وتحليل مضمون السياسات الموضوعة لمواجهتها، من استراتيجيات وخطط وبرامج وتشريعات، والمبادئ التوجيهية التي تؤطرها، علاوة على استعراض المؤسسات المعنية برسم هذه السياسات وتنفيذها.

أسعد صالح الشملان

أستاذ العلوم السياسية، ومدير مركز الدراسات الأوروبية في معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية. حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية، في اختصاص التحليل السياسي، من جامعة إسكس - بريطانيا، وعلى الماجستير في العلوم السياسية من الجامعة نفسها. عضو في الجمعية الدولية للعلوم السياسية، له العديد من المساهمات والأبحاث المنشورة عن العلاقات السعودية - الأميركية، ودراسات في الخطاب السياسي؛ منها: "من الأيديولوجيا إلى الخطاب: دراسة في المقاربة ما بعد البنيوية لمفهوم الخطاب السياسي"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة (2020).

العلاقات الخليجية – الصينية في ظل التنافس الأميركي - الصيني: الفرص والتحديات

تسعى الورقة لتلمس الفرص والتحديات المصاحبة لانعكاسات المنافسة الصينية – الأميركية على العلاقات الخليجية – الصينية. وتنطلق من أن التنافس الصيني - الأميركي جرى استشراف بعض خطوطه العريضة منذ التسعينيات، وكذلك صياغته نظريًا بصفته إحدى سمات عالم ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وهو ما يجعل المواجهة الحالية بين واشنطن وبيجين بصيغتها العامة أمرًا متوقعًا، ويمكن قراءته منذ وقت مبكر في وثائق رسمية مثل "استراتيجية الأمن القومي" الأميركية التي أطرت الصين منذ بداية الألفية الجديدة باعتبارها منافسًا استراتيجيًا وخصمًا حقيقيًا على المدى الطويل. وتجادل الورقة بأن التدهور السريع في العلاقات الصينية – الأميركية في السنوات الأخيرة، وارتفاع حدة المواجهة الدبلوماسية والاقتصادية والتحسبات الأمنية بينهما، شكلا مفاجأة مربكة للمهتمين بالسياسة الدولية، وفرضا أيضًا حاجة ملحة إلى الوصول إلى تقديرات استراتيجية بشأنه في جميع مناطق العالم، خصوصًا تلك التي تربطها علاقات أمنية وسياسية واقتصادية وثيقة بالولايات المتحدة الأميركية، مثل دول الخليج العربية. وفي الوقت ذاته، باتت تملك علاقات شراكة اقتصادية وتجارية وسياسية مهمة ومتعاظمة بالصين؛ ما يجعلها، حاضرًا وعلى مدى المستقبل المنظور، علاقة ضرورية. وتخلص الورقة إلى أن احتدام التنافس بين واشنطن وبيجين بات يشكل تحديًا لا تملك الكثير من عواصم العالم تجاهله، وخصوصًا تلك التي لها علاقات وثيقة بالطرفين، مثل دول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية؛ ما يفرض عليها تحديات، وقد يهيئ لها فرصًا أخرى.

أفتاب علم

أكاديمي وباحث في قسم العلوم السياسية في جامعة عبد الولي خان في باكستان. وهو باحث زائر في قسم العلوم السياسية في جامعة لودفيغ ماكسيميليان بميونيخ في ألمانيا.

العلاقـات بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي: التحديات والديناميكيات المتطورة لباكستان

تبيّن الورقة أن توسيع الصين للارتباطات الاقتصادية والدبلوماسية مع دول مجلس التعاون الخليجي له آثار بالغة في باكستان، الحليف القديم للصين. وتناقش آثار العلاقات بين الصين ودول مجلس التعاون في باكستان، مع التركيز على ثلاثة أبعاد: الاقتصادية، والجيوستراتيجية، والدبلوماسية. يشمل البعد الاقتصادي إمكانية زيادة حجم التجارة، ومشاريع تطوير البنية التحتية، والتعاون في مجال الطاقة، ولا سيما واردات النفط. وتستكشف الورقة تأثير العلاقات بين الصين ودول مجلس التعاون في الاستقرار والأمن الإقليميين، من خلال دراسات الحالة، مثل مبادرة الحزام والطريق الصينية وآثارها في باكستان ودول المجلس، والممر الاقتصادي الصيني - الباكستاني ودوره في الترابط الإقليمي. إن الآثار الاقتصادية لهذه العلاقة كانت بالغة، مع زيادة فرص التجارة والاستثمار التي أدت إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في باكستان. أما فيما يتعلق بالآثار الجيوستراتيجية، فتسلط الورقة الضوء على العلاقات بين الصين ودول المجلس التي تعزز الاستقرار الإقليمي. ومن الناحية الدبلوماسية، تتضح مكانة باكستان الدبلوماسية الرفيعة، لا سيما في العالم الإسلامي، بسبب العلاقات الوثيقة بين الصين ودول المجلس.

أولريكه فريتاغ

مؤرخة مختصة في الشرق الأوسط الحديث، ومديرة مركز لايبنز لدراسات الشرق الحديث في برلين، وأستاذة في جامعة برلين الحرة منذ عام 2002. حاصلة على شهادة التأهل للأستاذية في الدراسات الإسلامية من جامعة بون في ألمانيا، وعلى الدكتوراه في التاريخ من جامعة ألبرت لودفيغز في فرايبورغ. تركّز أبحاثها على تأريخ الحجاز الحديث، وتاريخ المجتمعات الإسلامية من منظور عابر للمناطق المحلية، وأشكال المشاركة وفضاءاتها في المجتمعات العربية، والتاريخ الحضاري والثقافي الحديث لشبه الجزيرة العربية. صدر لها: "مهاجرو المحيط الهندي وتشكُّل الدولة في حضرموت" (2003)؛ "تاريخ جدة: بوابة مكة في القرنين التاسع عشر والعشرين" (2022).

تطور السياسات الثقافية في المملكة العربية السعودية

تتناول هذه الورقة تطور السياسات الثقافية في المملكة العربية السعودية مع نظرة على المدى الطويل، ولكن مع التركيز خاصةً على الفترة بداية من عام 2015. وتهدف الورقة إلى تفكيك الدوافع المختلفة وراء الاستثمار الضخم في الشؤون الثقافية، من الفن، الذي هو محور تركيز هذه الورقة، وصولاً إلى الموسيقى والرياضة. وتشير الورقة إلى أنّه إلى جانب الاستثمار في قطاع أُهمِل لفترةٍ طويلة، حتى إنه عُدَّ غير شرعي، يُنظر الآن إلى السياسات الثقافية بوصفها وسيلةً لتنويع الاقتصاد السعودي من خلال تطوير المواهب المحلية وجذب صناعات السياحة والترفيه الدولية. على المدى المتوسط، سيقوم ذلك بالترويج للمملكة، ووضعها في منافسة واضحة مع لاعبين إقليميين مثل دبي، وأبوظبي، وقطر، وغيرهم.

جاسم حسن الغيث

أستاذ مشارك للدراما والنقد والأدب المسرحي في المعهد العالي للفنون المسرحية بالكويت. حاصل على الدكتوراه في النقد الأدبي والمسرح المعاصر. صدر له: "تجلّيات 'رموز' تراث الخليج العربي في المسرح القطري المعاصر: دراسة في مسرحية 'مساء للموت'" (مجلة أنساق، 2018)؛ "التثاقفية في المسرح الكويتي المعاصر: شكسبير نموذجًا" (مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2018).

السياسات الثقافية لدول الخليج العربي في مواجهة العولمة: التثاقف والتهجين الإبستيمولوجي لمشروع الثقافة المعتمدة

تتناول هذه الورقة الحالة التثاقفية والتهجين المعرفي (الإبستيمولوجي)، وهو من أهم التحولات التي تشهدها الثقافة الخليجية وأبرزها، متزامنة مع رؤى المؤسسات الرسمية وصياغتها وبلورتها وترسيخها لثقافة معتمدة، تضمن ولاءها وتؤمّن مستقبلها في ذاكرة الإنسان الخليجي ووعيه. وتتناول الورقة أيضًا إمكانية تجلي الرمز الثقافي وديمومة بريقه، والمحافظة على حواضنه الثقافية، التي تمد المجتمعات الخليجية بتلك القيم المستلهمة من مسلمات التاريخ العربي والإسلامي وثوابته. وهدفها في ذلك أن تمارس دورها في حماية كياناتها وهويتها الثقافية من الاندثار والاضمحلال في وهم الحداثة ذات المركزية الغربية. وتطرح الورقة عدة تساؤلات: ما الثقافة الخليجية؟ وما تحديات بقائها ومستقبلها في ظل موجات التثاقف والتهجين والإحلال، عبر الكلمة والصورة والحركة والأيقونة والرمز والنسق الثقافي (العولمي)، وتحول العواصم الخليجية إلى عواصم عالمية؟ وتركز الورقة على آليات الثقافة الخليجية والجانب التطبيقي، متمثّلاً في المشروع الثقافي المسرحي نموذجًا.

جوناثان فولتون

أستاذ مساعد في العلوم السياسية في جامعة زايد بأبوظبي في الإمارات العربية المتحدة، وكبير باحثين غير مقيم في المجلس الأطلنطي. تركز اهتماماته التدريسية والبحثية على العلاقات بين الصين ودول الخليج العربية والعلاقات الدولية لدول الخليج العربية والعلاقات الدولية في شرق آسيا، صدر له كتاب عن "راوتليدج" بعنوان: *Routledge Handbook on China-Middle East Relations* (2021).

علاقات دول الخليج بالصين: توازن الرهانات والتحديات

إن القمم الثلاث، التي عُقدت في كانون الأول/ ديسمبر 2022، بين الصين والمملكة العربية السعودية ومجلس التعاون الخليجي وقادة بلدان العالم العربي، قد ساهمت في إيلاء تعزيز مستوى الارتباط بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط مزيدًا من الاهتمام. وقد جاءت زيارة الرئيس إبراهيم رئيسي إلى بيجين بعد شهرين، والتي أعقبها التقارب السعودي - الإيراني برعايةٍ صينية، لتعزّز هذا المشهد. ومع انضمام إيران رسميًا إلى منظمة شنغهاي للتعاون في تموز/ يوليو 2023، وتحوّل السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت إلى شركاء في الحوار، أصبح جليًّا أن العلاقات بين الصين ودول الخليج تشهد تطوّرًا ملحوظًا. وفي هذا السياق، تبين هذه الورقة أن هذه التطورات تشكّل فرصًا وتحدّيات لدول الخليج. وتجادل بأن الوجود الاقتصادي للصين في دول الخليج، عبر عدد من القطاعات المهمّة، يدعم الجهود التي تُبذل في بناء اقتصادات مستدامة فيها. وفي الوقت نفسه، يشكّل عدم الإلمام النسبي بالصين بين الخليجيين ومسؤوليهم، عقبةً في هذا الإطار. أما التحدّي الآخر، فيكمن في أنّ العديد من شركاء الخليج وحلفائه الأكثر أهمية تربطهم بالصين علاقات إشكالية، لا بل عدائية أحيانًا. هذا فضلًا عن أنّ الدول الآسيوية، التي تربطها علاقات اقتصادية قويّة بدول الخليج، قد واجهت في الآونة الأخيرة صعوباتٍ في التعامل مع بيجين، وهذا من شأنه أن يزيد تعقيد المشهد الاستراتيجي لهذه الدول. لهذا تناقش الورقة التوتّرات الكامنة في العلاقات الخليجية - الصينية المتنامية، وتطرح سؤال: كيف ستتمكّن دول الخليج من تحقيق التوازن بين الفرص الاقتصادية التي توفّرها الصين، والتحدّيات الجيوسياسية بين بيجين والعديد من شركاء دول الخليج الأكثر أهمية؟

خالد الخالدي

كاتب وباحث كويتي، حاصل على الماجستير في العلوم السياسية من معهد الدوحة للدراسات العليا (2023)، وعلى البكالوريوس من كلية الدراسات الإسلامية بجامعة الكويت. تتمركز اهتماماته البحثية في العلاقات الكويتية الخارجية، وتاريخ الحراك السياسي في الكويت، والظواهر الاجتماعية والسياسية فيها، وقضايا البرلمان الكويتي أيضًا. صدر له رواية "ثلاثة من الشمال" (2017).

المؤسسات الثقافية في الكويت: من النهوض إلى السقوط

مثلت النهضة الثقافية التي شهدتها الكويت، منذ فترة ما قبل الاستقلال حتى الغزو العراقي للبلاد عام 1990، نموذجًا ناجحًا في حُسن استخدام الثروات النفطية لبناء المؤسسات الثقافية واستقطاب المثقفين العرب، بوصفها قوة ناعمة في الدبلوماسية الإقليمية والدولية، وترسيخ اسم البلاد وزيادة الدعاية السياسية لها. تحاول هذه الورقة البحث في تاريخ نشأة المؤسسات الثقافية في الكويت وصعودها؛ إذ تثبت وجود مؤسسات ثقافية ناجحة أدت أدوارًا مهمة في القوة الناعمة بالنسبة إلى الكويت على المستوى الإقليمي. ثم تبحث في أسباب نجاح الكويت في بناء هذه المؤسسات التي أصبحت نموذجًا، سارت عليه دول الخليج العربي الأخرى لاحقًا. وتفحص الورقة أسباب سقوط هذه المؤسسات، وتراجُع المشهد الثقافي في الكويت، منذ عام 1990 حتى اليوم، تراجعًا كبيرًا، لتنتهي إلى أنّ أسباب نهوض المؤسسات الثقافية هي الأسباب ذاتها التي أدت إلى سقوطها. وتستخدم الورقة منهجية التحليل التتبعي في دراسة حالة المؤسسات الثقافية في الكويت صعودًا ونزولًا، باستخدام المصادر الأولية التي تحدث فيها رواد هذه التجربة، مثل مؤسس مجلة "العربي" المصري أحمد زكي عاكف، وأول أمين عام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب أحمد العدواني، ومستشار سلسلة "عالم المعرفة" وأحد مؤسسيها فؤاد زكريا، ورئيس دائرة المطبوعات والنشر في العام الذي صدرت فيه مجلة "العربي" الشيخ صباح الأحمد الصباح، وغيرهم. وتستند الورقة أيضًا إلى عدد من الدراسات التي كتبت عن المؤسسات الثقافية في الكويت، والتي تناولت عدة جوانب تاريخية.

ديغانغ صن

أستاذ العلوم السياسية في معهد الدراسات الدولية، ومدير مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة فودان بشنغهاي، في الصين. وهو نائب رئيس الجمعية الصينية لدراسات الشرق الأوسط، كان باحثًا زائرًا في مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة هارفارد (2018-2019)، وعضوًا مشاركًا أول في كلية سانت أنتوني في جامعة أكسفورد، وباحثًا أكاديميًا زائرًا في مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية (2012-2013)، وجامعة دنفر في كولورادو (2007-2008)، وجامعة هونغ كونغ (2004-2005). تشمل اهتماماته البحثية سياسات الشرق الأوسط والعلاقات الدولية، واستراتيجيات القوى العظمى، ودبلوماسية الصين في الشرق الأوسط.

سياسة الصين تجاه أمن دول الخليج: أنموذج استراتيجية التحوّط

تنفّذ القوى العظمى استراتيجية التحوّط في مواجهة نزاعات قد تنشب مع القوى الصغرى، على خلاف الطرح السائد بأن هذه الاستراتيجية عادة ما تعتمدها القوى الصغرى في مواجهة سياسات القوى العظمى. وتحاجّ الورقة في أن المنطق الخفي لاستراتيجية الصين الوقائية يسعى لانتهاج سياسة صفر أعداء في الخليج العربي، بإنشاء شبكة من الشراكات تهدف إلى إضعاف نظام التحالف العسكري الأميركي. وتناقش خمسة مسارات حدّدت استراتيجية التحوّط التي تنتهجها الصين للاستجابة للبيئة الأمنية في الخليج؛ أولها، محاولة بيجين تجنّب حرب باردة مع واشنطن في الخليج من خلال التعاون معها في قضايا منتقاة، لإعادة بناء الثقة المتبادلة. ثانيًا، تكشف الجهود المتعددة الأطراف التي تبذلها الصين لحلّ النزاعات في الخليج عن تناقضٍ حادّ مع الهيمنة الأميركية. ثالثًا، تشجّع بيجين دول الخليج على اعتماد سياسة متوازنة مخافةً أن تضطرّ إلى الاختيار بين بيجين وواشنطن. رابعًا، تقترح الصين إنشاء أمن جمْعي لبناء "مجتمع تتقاسم فيه البشرية مصيرًا مشتركًا"، وفيه تعارض بيجين ممارسة الدفاع الجمْعي التي تقودها واشنطن. خامسًا، تسعى الصين لتعاونٍ عملي مع كل دول الخليج، وترفض عملية التسييس الأميركية لتعاون بيجين في مجال التكنولوجيا العالية مع الدول العربية، فضلًا عن التعاون في مجال الطاقة والدفاع مع إيران بوصفه أنموذجًا للتعاون بين بلدان الجنوب. وقد نجحت استراتيجية التحوّط التي تتبناها الصين حتى الآن في فكّ الارتباط بين الحرب العالمية الباردة (أي المنافسة بين الولايات المتحدة والصين والمنافسة بين الولايات المتحدة وروسيا) وحرب الخليج الباردة (المواجهة السعودية - الإيرانية)، وتفادت التحالف الاستراتيجي في الشرق الأوسط بقيادة الولايات المتحدة، والذي يستهدف الصين.

رووري ميلر

أستاذ السياسة الدولية، ومدير برنامج أبحاث الدول الصغيرة ومدير برنامج أمن الطاقة في جامعة جورجتاون في قطر. كان عضوًا في قسم دراسات الحرب ثم رئيسًا لبرنامج دراسات الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط في كينجز كوليدج في لندن. وفي السنوات الأخيرة، شغل منصب أستاذ زائر في قسم دراسات الحرب في كلية كينغز لندن (2014-2017)، وأستاذ بحثي زائر في كلية ترينيتي في دبلن (2020-2021). تتركز اهتماماته البحثية في حقل العلاقات الدولية وأمن الدول الصغيرة، والأمن الإقليمي، والأمن الدولي، والتحالفات، ونظريات الأمن الدولي، والتدخل الخارجي. وهو مؤلف ومحرر لعدة كتب؛ منها: *Desert Kingdoms to Global Powers: The Rise of the Arab Gulf* (Yale UP, 2016); *The Gulf Crisis: The View from Qatar* (HBKU Press, 2018); *Overcoming Smallness: Challenges and Opportunities for Small States in Global Affairs* (HBKU Press, 2022).

العلاقات الأمنية بين الصين ودول الخليج: البعد البحري

تنشط الصين على نحوٍ متزايد في المجال الملاحي للخليج في الفترة المعاصرة؛ ومن هنا تتناول الورقة انخراط الصين المتنامي فيما يتعلق بعملية إعادة صياغة مفهوم الأمن البحري السريعة في جميع أنحاء المنطقة. وتستعرض طموحاتها وقدراتها البحرية المتزايدة منذ نشرها أولى سفنها البحرية في خليج عدن ردًّا على القرصنة الصومالية بين عامي 2008 و2009. ومن ثمّ، تقارن بين الدور الصيني في توفير الأمن البحري ومساهمات القوات البحرية الأميركية والأوروبية فيما يتعلّق بالمشاركة في التدريبات وفرق العمل الثنائية والمتعددة الأطراف وعمليّات تبادل الطواقم، أو توحيد معايير الممارسات والدعم اللوجستي. وتجادل بأنه لا مفرّ من ارتفاع حدّة التوترات بين القوى العظمى والمنافسة في بلدان آسيا في المجال البحري للخليج، وذلك مع تزايد انشغال واشنطن وحلفائها الآسيويين باحتواء الطموحات البحرية الصينية في الممرات المائية المحيطة بالخليج؛ وأيضًا مع ازدياد أهمية "الجغرافيا السياسية للموانئ"، فتبدو عملية إتاحة النفاذ للجهات الفاعلة الخارجية أهم. إن وثيقة المفهوم الاستراتيجي لحلف الشمال الأطلسي، في حزيران/ يونيو 2022، قد تناولت هذه المخاوف المرتبطة بالنشاط الصيني المتزايد في المجال البحري للخليج. لكنّ الملحوظ أنه في مجال القوة الصلبة، لا تزال القوات البحرية لجيش التحرير الشعبي الصيني لاعبًا ثانويًا، في تلبية المتطلبات الأمنية للجهات الفاعلة المحلية في المجال البحري للخليج. وتقيّم الورقة مساهمة الصين، التي لا تقلّ أهمية، في الاستجابة لأولويات الخليج العربي التي تتعلّق بالتعاون مع دوله لتطوير المجال البحري، ليصبح أحد أركان القوّة الناعمة؛ ما شأنه أن يعزّز الترابط عبر المنظومة الدولية.

زيد بن علي الفضيل

كاتب وباحث في تاريخ الأفكار، مدير البرنامج الثقافي بمركز الخليج للأبحاث بمدينة جدة في السعودية. حاصل على الدكتوراه في التاريخ الحديث من قسم التاريخ بجامعة الملك عبد العزيز. كاتب في صحيفة "مكة" اليومية. تولّى رئاسة البرنامج الثقافي بمعرض الكتاب الدولي بالرياض (2014)، ومعرض الكتاب الدولي بجدة (2015). شارك بصفته عضو مجلس أمناء في العديد من الجوائز الثقافية، من بينها جائزة "امرؤ القيس" بنادي القصيم الأدبي، وجائزة "الأديب الناشئ" بنادي الأحساء الأدبي، وهو مؤسس جائزة "الهوية الوطنية العربية" بالقاهرة. له نشاطات ثقافية متنوعة في مجالات المسرح والمؤتمرات والفعاليات الثقافية، وشارك في العمل التلفزيوني والإذاعي ببرنامج "ذاكرة إنسان" في قناة "الثقافية"، وبرنامج "مدارات ثقافية" الإذاعي في "إذاعة جدة"، وساهم في كتابة "موسوعة جدة"، بإنجاز مجلّدَي الثقافة والإعلام فيها. صدر له: "الحركة الثقافية في اليمن وانعكاساتها السياسية" (2012).

التحولات الثقافية السعودية: قراءة في السياسات المعاصرة

تمثل التحولات علامة فارقة في أي مشهد مجتمعي، سواء كان ذلك على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي. وليس بالضرورة أن تكون سمة التحولات إيجابية، كما أنّ الأمر ليس مرتبطًا بزمن أو حقبة أو عصر معين. ويصعب كذلك فصل التحولات بعضها عن بعضها الآخر؛ فالتحول السياسي ينجم عنه تحول اقتصادي، وتنعكس ملامحه في السياق الثقافي، الذي يمتد بتأثيره إلى الجانب المجتمعي. تبحث الورقة في طبيعة التحولات القائمة في المشهد الثقافي السعودي منذ القرن العشرين حتى الوقت الراهن، وتأثر المشهد بمختلف الأحوال السياسية والاقتصادية، علاوة على تأثير حالة الابتعاث في سماته خلال النصف الثاني من القرن العشرين، والذي أثمر بروز خطاب الحداثة نموذجًا للتنوير. وكانت مواجهة التيار الإسلاموي الصحوي لنموذج التنوير حادة، ونتجت منها حالة من الصراع بين التنويريين وتيار الإسلام الحركي الذي اشتهر أصحابه باسم تيار "الصحوة". على أن ذلك قد تغير في السنوات الخمس الأخيرة؛ إذ شهدت السعودية تحولًا اجتماعيًا كبيرًا وضحت آثاره على الصعيد الثقافي أيضًا. وفي ظل سمات التغيير الاجتماعية اللافتة للانتباه حاليًا، وبروز عناصر التحديث في الخطاب الثقافي السعودي، تبرز عدة أسئلة: ما حجم التحدي الثقافي الذي كان سائدًا في المشهد السعودي؟ وما أبرز ملامحه؟ وكيف تفاعل المثقف السعودي مع الرؤية الثقافية عربيًا؟ وما حجم التحولات في طبيعة الخطاب الثقافي السائد في السعودية وملامحها خلال القرن العشرين؟ وما الذي يميز التحولات الثقافية القائمة حاليًا برعاية من وزارة الثقافة السعودية بوجهٍ خاص؟ وما سمات المشهد الثقافي السعودي خلال العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين؟

زينب بنت محمد الغريبي

خبيرة تربوية في وزارة التربية والتعليم العُمانية، وطالبة دكتوراه في جامعة غلاسكو بإسكتلندا، حاصلة على الماجستير في التربية من الجامعة نفسها. تُدير حاليًّا دار نشر عُمانية أنتجت عشرات الكتب في فروع المعرفة المختلفة. عملت باحثةً ضمن فرق بحثية في مشاريع بحثية مموّلة محليًّا. نُشر لها عدد من الكتب العلمية، وقصص للأطفال، إضافة إلى أبحاث علمية باللغتين العربية والإنكليزية.

الصورة الذهنية للرموز الثقافية المشكلة للهوية الوطنية بدول الخليج العربية كما تُنمّيها مناهج الدراسات الاجتماعية لدى طلاب التعليم المدرسي

لا يزال الخطاب السياسي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يؤكد الأساس الثقافي الذي تقوم عليه الدولة الخليجية الحديثة. وعلى الرغم من الحداثة المتواصلة التي تتبارى دول الخليج العربية في إرسائها في مختلف جوانب الحياة، فإنها ما زالت تؤكد حفاظها على الثقافة الأصيلة التي تقوم عليها مجتمعات المنطقة. تسعى هذه الورقة للكشف عن الصورة الذهنية للرموز الثقافية المشكلة للهوية الوطنية في مناهج الدراسات الاجتماعية في بعض دول الخليج، للتعرف إلى كيفية تصوير هذه الدول ثقافتها لطلابها، ومدى تماثل هذه الرموز الثقافية واختلافها في المناهج الدراسية. وتستند الورقة في منهجيتها إلى نظرية التفاعلية الرمزية، التي تؤكد أن الطالب يكتسب عبر المؤسسات التربوية الأفكار والمعاني والانطباعات والصور الذهنية عن المجتمع وثقافته، وأن هذه المعاني هي التي تقود إلى تشكيل اتجاهات الأفراد نحو ثقافتهم. ووفقًا لهذه النظرية، توجد ثلاث صور: صورة مدركة تمثّل الماضي، وصورة حالية تعكس الوضع الحالي، وصورة مرغوب فيها متعلقة بالمستقبَل. ومن خلال تحليل الصور الثلاث المشكّلة للرموز الثقافية، يمكن فهم طبيعة الهوية الوطنية التي تعمل دول الخليج على تكوينها في أذهان طلابها.

سعد البازعي

أستاذ الدراسات الثقافية بجامعة الملك سعود في المملكة السعودية. ناقد وأكاديمي ومترجم، حاصل على الدكتوراه في الأدب الإنكليزي والأميركي من جامعة بيردو بولاية إنديانا في الولايات المتحدة الأميركية (1983). سبق له الانضمام إلى عضوية مجلس الشورى السعودي (2009). شغل عددًا من المناصب، منها رئاسة تحرير صحيفة "رياض ديلي" الصادرة باللغة الإنكليزية، ورئاسة لجنة تحكيم الجائزة العالمية للرواية العربية (البوكر) لعام 2014. حاصل على جائزة السلطان قابوس للثقافة والفنون والآداب (2017). نشر كتبًا عديدة، منها: "معالم الحداثة: الحداثة الغربية في ستين نصًّا تأسيسيًّا من القرن السابع عشر حتى العشرين" (2022)؛ "هجرة المفاهيم: قراءات في تحولات الثقافة" (2021)؛ "المكون اليهودي في الحضارة الغربية" (2007)؛ "استقبال الآخر: الغرب في النقد العربي الحديث" (2004)؛ "دليل الناقد الأدبي: إضاءة لأكثر من سبعين تيارًا ومصطلحًا نقديًا معاصرًا" (بالاشتراك مع ميجان الرويلي) (2002)؛ "ثقافة الصحراء: دراسة في أدب الجزيرة العربية" (1991)، وترجم إلى العربية عددًا من النصوص الفكرية والأعمال الأدبية، كان آخرها رواية "بومغارتنر" للروائي الأميركي بول أوستر (2023).

أزمة الإنسانيات في الخليج

تطرح هذه المحاضرة ما تراه أزمةً تواجهها العلوم الإنسانية/ الإنسانيات في التعليم الجامعي، وفي مراكز الأبحاث والدراسات، في منطقة الخليج والجزيرة العربية. وتتأسس الأطروحة على أن الأزمة ظاهرة عالمية، وأن ما تواجهه المنطقة جزءٌ من هذه الظاهرة، لكنها تكتسب بعض السمات الخاصة تبعًا لاختلافات سياسية واقتصادية وثقافية. ويتمثل أبرز مظاهر التأزم في الانكماش الحاصل في تخصصات العلوم الإنسانية في الجامعات؛ إما عن طريق عملية الدمج بين أقسام معيّنة، مثل التاريخ والاجتماع والأدب، وإما عن طريق إغلاق بعض التخصصات، نتيجةً لضعف الإقبال أو لصرف الاهتمام إلى تخصصات أخرى. وفي خلفية ذلك كله، يكمن توجهٌ لإعطاء سوق العمل الأولوية في تحديد التخطيط. وينطبق ذلك على مراكز البحث التي يعاني بعضها تراجعًا في التمويل لأسباب متفاوتة؛ من بينها انصراف الاهتمام إلى قضايا بحثية مختلفة، أو تغير في السياسات العامة، أو عدم الإيمان بجدوى تلك المراكز نفسها.

سعيد الطارشي

مدير دائرة البحوث والترجمة والنشر بوزارة الثقافة والرياضة والشباب العُمانية، ورئيس تحرير مجلة "ثقافة" التي تصدر عن وزارة الثقافة العُمانية. طالب دكتوراه في الدراسات الإسلامية. صدر له: "علم الكلام بين الدين والسياسة" (2016)؛ "إنتاج المعرفة النقدية في عمان بين تشظي سلطة الفقيه وبين انبثاق المثقف النقدي" (المؤتمر الدولي السادس للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية، 25-28 أيار/ مايو 2023). ترجم عدة دراسات نشر آخرها في مجلة "الثقافة العالمية" بعنوان "الأشجان الحزينة للذكرى السنوية".

استراتيجيتا الثقافة الخليجية والعمانية: دراسة تحليلية نقدية مقارنة

تُعدّ المسألة الثقافية على درجة كبيرة من الأهمية، لارتباطها بهوية الإنسان وقيمه ورؤيته للعالم ومصيره فيه. لذلك، حرصت دول الخليج، ومنها سلطنة عُمان، على إيلائها الأهمية المناسبة خلال العقود الماضية. وانتقلت في تعاملها مع هذه المسألة من العمل الارتجالي إلى العمل المخطط، وفقًا لأحدث معايير التخطيط الاستراتيجي. إلّا أنّ هذا العمل شابهُ العديد من جوانب القصور، وأخطرها الغموض والتباس المفاهيم في الاستراتيجية الثقافية بالنسبة إلى دول مجلس التعاون (2020-2030)، ومن بينها الاستراتيجية الثقافية العُمانية (2021-2040). ويتجلى وجه الخطر في عدم الاتساق والانسجام مع ما يأتي بعد الاستراتيجية، وما يُبنى عليها من عناصر متمثلة في الرؤية، والرسالة، والقيم، والأهداف، والمجالات، والمشاريع، وغيرها. وتتساءل الورقة: ما تعريف الثقافة وسائر المفاهيم المضافة إليها، أو المرتبطة بها، في الاستراتيجيتين؟ أيُتبنى التعريف الأنثروبولوجي الشامل والمركب للثقافة، أم التعريف "الضيق"؟ وهل هو على درجة من الوضوح؟ وما مدى التطابق بين تعريف مفهوم الثقافة في مستوى التصور ومستوى الواقع؟ وهل من علاقة منطقية بين ذلك التعريف وعناصر كلتا الاستراتيجيتين؟ وما الدور المُتبنى للثقافة في علاقتها بالتنمية البشرية المستدامة؟ وما أوجه التشابه والاختلاف بين الاستراتيجيتين من جانب، وبينهما وبين الاستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامي (التي صدّقت عليها منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة عام 2004) من جانب آخر؟ وهل تفي الاستراتيجيتان بمتطلبات المرحلة المقبلة في سلطنة عُمان ودول المجلس، خاصة فيما يتعلق بعدة إشكاليات، منها: العولمة، والخصوصية، والدولنة، والهوية، والديموغرافيا الداخلية، وغيرها؟ توظّف الورقة التحليل النقدي للخطاب الاجتماعي، مع استحضار قواعد المنطق الصوري، لتتمكن من دراسة مدى الاتساق والانسجام بين مفهوم الثقافة وسائر المفاهيم، وكذلك بين عناصر الاستراتيجيتين، وتعقد مقارنةً بين الاستراتيجيتين، ومقارنة أخرى أيضًا بالاستراتيجية الثقافية بالنسبة إلى العالم الإسلامي، التي تُعدّ نصًّا يتمتع بقدر كبير من الوضوح في المفاهيم والاتساق والانسجام بينها وبين عناصرها.

سعيد الهاشمي

باحث عُماني في مركز الدراسات العربية في جامعة هيوستن بالولايات المتحدة، وباحث دكتوراه في قسم التاريخ في الجامعة نفسها. حاصل على الماجستير في الدراسات الاستراتيجية من جامعة أبردين في المملكة المتحدة (2006)، وعلى البكالوريوس في العلوم السياسية والاقتصاد من جامعة الكويت (1999). ناشط في مجال حقوق الإنسان، وتشمل اهتماماته البحثية مناهضة الاستعمار والإمبريالية، والثورة والمقاومة في سلطنة عُمان وشبه الجزيرة العربية. صدر له: "عُمان: الإنسان والسلطة، قراءة ممهدة لفهم المشهد السياسي العُماني المعاصر" (2014).

الثقافة العُمانية ما بعد الثورات العربية عام 2011

تُسلط هذه الورقة ضوءًا على ثيمة الاحتجاج الثقافي في نصوص أدبية وفنية مختارة، مقارنةً بالسياسات الثقافية في مرحلة ما بعد عام 2011. وتركز على ثلاثة نماذج/ نصوص/ فنون، كُتبت من داخل سلطنة عُمان، هي: نماذج نُشرت وجرى تداولها بعد الاحتجاجات مباشرةً. النموذج الأول من رواية أدبية، والثاني من قصة قصيرة، والثالث نص مسرحي، مع الإشارة إلى أعمال أخرى لتأكيد تنوع فعل الاحتجاج الثقافي في الفترة محل النظر. وعلى نحوٍ موازٍ، قرأت الورقة بعض النصوص القانونية التي أصدرتها السلطة مباشرة عشية الأحداث، ردًّا على سؤال الاحتجاج الذي انفجر أدبًا وفنًّا وطرائق تفكير واجتماع. وتفترض الورقة أنّ الفترة 2012-2020 تُعد من أكثر الفترات الجدلية التي أُشيعت عنها أحكام عامة، من قبيل تمتّع المجتمع بحرّية التعبير والتنظيم والتفكير، بما ليس فيها. وتتكون الورقة من ثلاثة محاور رئيسة: الأول يقارب سؤال الاحتجاج الثقافي وماهيته وأشكاله، أما الثاني فهو مسحٌ عام متعلق بالحال الثقافي في عُمان، من حيث السياسات والمؤسسات والنصوص، في المرحلة التي سبقت الاحتجاجات والتي امتدت أكثر من أربعين عامًا؛ وأما الثالث فهو محاولة البحث في الكيفية التي عُبِّرَ بها عن الاحتجاج، من خلال عرضٍ وتحليل لنوعين من النصوص: الأول هو النصوص الفنية والأدبية التي أنتجها الكتّاب والأدباء، والثاني هو ردود السلطة المركزية عبر نصوصها القانونية.

سندس الراشد

رئيسة اللجنة الوطنية الكويتية للمتاحف. حاصلة على الدكتوراه من جامعة برونيل بلندن (2021)، وعلى الماجستير في المتاحف والمعارض والثقافة المعاصرة من جامعة وستمنستر في المملكة المتحدة. عضو في مجلس إدارة المنظمة العربية للمتاحف. تركز اهتماماتها البحثية في دور المتاحف في تشكيل المجتمعات، ولا سيما في دول الخليج.

المتاحف في دول الخليج العربي: رموز ثقافية أم قوى سياسية؟

لا يزال الجدل قائمًا حول كينونة المتاحف في دول الخليج العربي، خصوصًا في العقدين الماضيين مع تنامي المشهد الثقافي بافتتاح عدد من المتاحف في مجموعة من دول المنطقة. ولعل أبرز الانتقادات التي واجهت المتاحف أنّها نشأت متأثرة بالغرب في تكوينها وإدارتها، أو يمكن القول إنّها تخضع لسلطة غربية تتمثل في اتباعها المنهج المتحفي الغربي في إدارة المتاحف وعملها. وعلى الرغم من وجه الصحة في هذه الانتقادات، فإنّها لا تؤخذ على وجه الإطلاق. فقد أوضحت الدراسات أنّ الإنسان ينزع إلى اقتناء الأشياء ومشاركتها مع الآخرين، وما كان علم المتاحف إلّا ليُنظم هذه العملية التي لا ضير من الاستفادة منها كما هو شأن سائر العلوم. كانت بداية ظهور المتاحف في منطقة الخليج العربي في ستينيات القرن العشرين بعد اكتشاف النفط وتوافد العمالة الأجنبية والنهضة الاقتصادية السريعة التي مرت بها دول المنطقة، وما رافقها من تغيرات في التركيبة السكانية والتكوين الاجتماعي؛ لذلك حرصت حكومات الخليج على إنشاء المتاحف الوطنية التي تعتبر دعائم للهوية الوطنية وحفظ التراث الشعبي. وكانت المتاحف في بداياتها في دول الخليج العربي متواضعة وبسيطة تهتم بإبراز الهوية الوطنية والفولكلور الشعبي، وتستمد نظامها الإداري بالرجوع إلى استشارة المتخصصين الغربيين. إلّا أنّ أهدافها قد شهدت تغيرًا ملحوظًا في العقدين الأخيرين لتتوسع إلى خارج نطاق المنطقة، وأصبح التنافس في روعة التصميم بالغ الأهمية، ليكون رمزًا ثقافيًّا يعكس هوية الدولة، ويضع نفسه على خريطة المشهد الثقافي العالمي. ويأتي التساؤل هنا: إلى أي حدّ حققت متاحف الخليج أهدافها تجاه مواطنيها قبل تحوّل أهدافها إلى بلوغ العالمية؟ أظلّت متاحف الخليج ترى نفسها رموزًا وطنية، أم أنّها أصبحت أدوات سياسية؟ وهنا، تجدر الإشارة إلى ارتباط المتاحف بالقوة الناعمة أداةً في السياسة الدولية. فعلى سبيل المثال، سعت دولتا الإمارات وقطر للحصول على قوة ثقافية عالمية من خلال استثمارهما في المتاحف، والدفع لتكوين علامة تجارية ثقافية تنافس العواصم الثقافية العالمية. تناقش هذه الورقة متاحف الخليج العربي في كونها مؤسسات ثقافية أُنشِئت لرواية القصة الوطنية، واتساع أهدافها، لتصبح قوى سياسية في واجهة الدولة. وتنظر الورقة إلى محتوى المتاحف؛ فهل يلبي حاجة المواطنين في تعزيز انتمائهم وهويتهم الوطنية؟

سي ليو

أستاذة مساعدة في جامعة جورجتاون في قطر، لها خبرة في علم البيانات والتحليل الكمي في العلوم السياسية. وتشمل اهتماماتها البحثية السياسة والاقتصاد في الصين المعاصرة، وديناميكيات أمن الطاقة في دول الخليج، فضلاً عن العلاقات الاقتصادية المتنامية بين الصين ودول الخليج، لا سيما تحت مظلة مبادرة "الحزام والطريق".

سياسة الصين تجاه أمن دول الخليج: أنموذج استراتيجية التحوّط

تنفّذ القوى العظمى استراتيجية التحوّط في مواجهة نزاعات قد تنشب مع القوى الصغرى، على خلاف الطرح السائد بأن هذه الاستراتيجية عادة ما تعتمدها القوى الصغرى في مواجهة سياسات القوى العظمى. وتحاجّ الورقة في أن المنطق الخفي لاستراتيجية الصين الوقائية يسعى لانتهاج سياسة صفر أعداء في الخليج العربي، بإنشاء شبكة من الشراكات تهدف إلى إضعاف نظام التحالف العسكري الأميركي. وتناقش خمسة مسارات حدّدت استراتيجية التحوّط التي تنتهجها الصين للاستجابة للبيئة الأمنية في الخليج؛ أولها، محاولة بيجين تجنّب حرب باردة مع واشنطن في الخليج من خلال التعاون معها في قضايا منتقاة، لإعادة بناء الثقة المتبادلة. ثانيًا، تكشف الجهود المتعددة الأطراف التي تبذلها الصين لحلّ النزاعات في الخليج عن تناقضٍ حادّ مع الهيمنة الأميركية. ثالثًا، تشجّع بيجين دول الخليج على اعتماد سياسة متوازنة مخافةً أن تضطرّ إلى الاختيار بين بيجين وواشنطن. رابعًا، تقترح الصين إنشاء أمن جمْعي لبناء "مجتمع تتقاسم فيه البشرية مصيرًا مشتركًا"، وفيه تعارض بيجين ممارسة الدفاع الجمْعي التي تقودها واشنطن. خامسًا، تسعى الصين لتعاونٍ عملي مع كل دول الخليج، وترفض عملية التسييس الأميركية لتعاون بيجين في مجال التكنولوجيا العالية مع الدول العربية، فضلاً عن التعاون في مجال الطاقة والدفاع مع إيران بوصفه أنموذجًا للتعاون بين بلدان الجنوب. وقد نجحت استراتيجية التحوّط التي تتبناها الصين حتى الآن في فكّ الارتباط بين الحرب العالمية الباردة (أي المنافسة بين الولايات المتحدة والصين والمنافسة بين الولايات المتحدة وروسيا) وحرب الخليج الباردة (المواجهة السعودية - الإيرانية)، وتفادت التحالف الاستراتيجي في الشرق الأوسط بقيادة الولايات المتحدة، والذي يستهدف الصين.

سيف بن عدي المسكري

باحث وتربوي عُماني، حاصل على الماجستير في التاريخ الحديث من جامعة السلطان قابوس (2012). يعمل مشرفًا على مادة التاريخ بوزارة التربية والتعليم بسلطنة عُمان. عمل سابقًا باحثًا مساعدًا في المشروع الاستراتيجي "مصادر تاريخ العلاقات العُمانية بشرق أفريقيا خلال الفترة (1624-1888م): دراسة نقدية وتحليلية" في جامعة السلطان قابوس، وباحثًا في فريق مشروع "الشخصيات العُمانية المشتغلة في التجارة والصناعة في محافظة الداخلية قبل عام 1970م" في مجلس البحث العلمي (سابقًا) بسلطنة عُمان (2020-2022). له العديد من المشاركات العلمية، وقد صدر له: "الموانئ العمانية في السجل التاريخي للخليج وعمان وأواسط الجزيرة العربية: الأهمية والمكانة والأدوار" (مجلة نزوى، 2019)؛ "سلطنة عمان في دليل الخليج" (2016)؛ "الإمامة والصراع على السلطة في عُمان أواخر دولة اليعاربة" (2015).

سرديـات الهوية الثقافية في مناهج العلوم الإنسـانية المعتمدة بسـلطنة عمان في الصفوف الدراسية (5-12)

تسعى هذه الورقة لمناقشة مسألة الهوية الثقافية في المناهج الدراسية المعتمدة في سلطنة عُمان في العام الدراسي (2022-2023)، وتحديدًا مناهج العلوم الإنسانية؛ وذلك من زاوية ترتبط بالانتماء عبر حلقات أربع: الهوية الوطنية، والهوية الخليجية، والهوية العربية، والهوية الإسلامية، معتمدةً على المنهج الإحصائي والتحليلي. وتتوسّل الورقة في ذلك عدة مصادر، أهمها المستندات والوثائق الرسمية الصادرة عن وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان، ومنها وثيقة فلسفة التعليم في سلطنة عُمان (2017)، ووثيقة المفاهيم العامة في المناهج الدراسية (2019)، والكتب الدراسية لمواد اللغة العربية والتربية الإسلامية والدراسات الاجتماعية للصفوف الدراسية (5-12)، وذلك من خلال تناول محاور ثلاثة: أولًا، دور المنظومة التربوية في تعزيز الهوية الثقافية؛ ثانيًا، الهوية العُمانية والخليجية؛ ثالثًا، الهوية العربية والإسلامية. وقد خلصت الورقة إلى نتائج، أبرزها حرص صانعي السياسات التربوية على تضمين مفردات الهوية ومفاهيمها في المناهج، والحضور القوي لمفردات الهوية العُمانية والعربية ومفاهيمها، وضمور الهوية الخليجية، وتوزع مفاهيم الهوية الإسلامية ومفرداتها على معظم المناهج الدراسية.

سيف بن ناصر المعمري

أستاذ مشارك بكلية التربية بجامعة السلطان قابوس في سلطنة عُمان. حاصل على الدكتوراه في فلسفة التربية من جامعة غلاسكو في إسكتلندا. عمل مع عدد من المؤسسات الدولية، منها مركز كارنيغي، واليونسكو، ومؤسسة أديان، والهيئة اللبنانية للعلوم التربوية. صدر له بحوث في دوريات عربية وأجنبية، ومقالات في صحف ومجلات عُمانية وعربية، إضافة إلى العديد من الكتب في التربية والمناهج وعلاقتها بالمواطنة، منها: "المواطنة في سلطنة عُمان: منطلقاتها، نشأتها، آفاق تطورها" (2018).

الصورة الذهنية للرموز الثقافية المشكلة للهوية الوطنية بدول الخليج العربية كما تُنمّيها مناهج الدراسات الاجتماعية لدى طلاب التعليم المدرسي

لا يزال الخطاب السياسي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يؤكد الأساس الثقافي الذي تقوم عليه الدولة الخليجية الحديثة. وعلى الرغم من الحداثة المتواصلة التي تتبارى دول الخليج العربية في إرسائها في مختلف جوانب الحياة، فإنها ما زالت تؤكد حفاظها على الثقافة الأصيلة التي تقوم عليها مجتمعات المنطقة. تسعى هذه الورقة للكشف عن الصورة الذهنية للرموز الثقافية المشكلة للهوية الوطنية في مناهج الدراسات الاجتماعية في بعض دول الخليج، للتعرف إلى كيفية تصوير هذه الدول ثقافتها لطلابها، ومدى تماثل هذه الرموز الثقافية واختلافها في المناهج الدراسية. وتستند الورقة في منهجيتها إلى نظرية التفاعلية الرمزية، التي تؤكد أن الطالب يكتسب عبر المؤسسات التربوية الأفكار والمعاني والانطباعات والصور الذهنية عن المجتمع وثقافته، وأن هذه المعاني هي التي تقود إلى تشكيل اتجاهات الأفراد نحو ثقافتهم. ووفقًا لهذه النظرية، توجد ثلاث صور: صورة مدركة تمثّل الماضي، وصورة حالية تعكس الوضع الحالي، وصورة مرغوب فيها متعلقة بالمستقبَل. ومن خلال تحليل الصور الثلاث المشكّلة للرموز الثقافية، يمكن فهم طبيعة الهوية الوطنية التي تعمل دول الخليج على تكوينها في أذهان طلابها.

ظافر العجمي

المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج، وأستاذ منتدب بجامعة الكويت. عقيد ركن متقاعد (القوة الجوية الكويتية). له العديد من الكتب والدراسات المنشورة في دوريات عربية محكّمة؛ منها: "أمن الخليج العربي: تطوره وإشكاليته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية" (2011)؛ "تاريخ الجيش الكويتي" (2004 و2011)؛ "جيش الكويت في عصر مبارك الصباح (1896-1915)" (2009).

العلاقات الأمنية الصينية – الخليجية: الدوافع والتحديات

هناك اهتمام صيني - خليجي بتكريس شراكات استراتيجية شاملة وتمتينها في الجوانب الاقتصادية والسياسية والأمنية. تركز الورقة على الجوانب الأمنية، وتحاول تتبع دوافع هذه العلاقة، والتي تتصدرها محفزات الفجوة الأمنية الاستراتيجية التي ستتركها الولايات المتحدة، بناء على الاستدارة الاستراتيجية للشرق، وانسحابها من أفغانستان. يُضاف إلى ذلك توسع خيارات الخليجيين الاستراتيجية وتنويعها، للخروج من القوقعة الغربية بالانضمام إلى هياكل شنغهاي و"بريكس"، فضلًا عن دوافع أخرى تتعلق بالأمن البحري الذي يعتبر قضية حيوية في الخليج العربي، لأهمية مضيق هرمز وملاحة النفط والغاز. وفي المقابل، تسلط الورقة الضوء على التحديات المحتملة بشأن صعوبة الانعتاق الخليجي بيسر من هياكل عسكرية متعددة لحفظ أمنه، فضلًا عن قصور القوة المسلحة الصينية مقارنة بالغربية. وقد وطن هذا الأمر في ذهن صانع القرار الخليجي أن بيجين مفتاح لمستقبل دول الخليج العربي الاقتصادي، حتى مع استمرارها في الاعتماد على الولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى في الجوانب المتعلقة بالأمن والدفاع. هذا فضلًا عن أن الصين تسعى في معظم الحالات لتجنب الانخراط المباشر في مناطق الصراع أو التزامات طويلة الأمد غير ضرورية. ولا يغيب عن الطرح أن الصين تعمل على تحقيق التوازن الدقيق في علاقتها بإيران ودول الخليج، وتدرك أهمية المنافسة والصراع بين الطرفين. وتتمحور جدلية الورقة حول العلاقات الأمنية بين الصين ودول الخليج العربي التي تشهد تطورًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، وارتكازها على التعاون في مجالَي الأمن والدفاع، مع أن كفة المحفزات لا تتفوق على التحديات بيسر.

عبد الرحمن المري

مساعد باحث في مركز ابن خلدون للعلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة قطر. تركز أبحاثه على الثقافة والاجتماع والسياسة في الخليج العربي.

الأفـق الثقـافي مصهورًا: حول قصـور الحيّز المشترك بين الفرد والمؤسسـة الثقافيـة في قطر وآثاره

تلبّست آليات الإنتاج الثقافي في قطر لباس الهَرَمَية الصارمة، الكائنة - كينونة ضرورية وطبيعية ومُتفهّمَة - في مؤسسات أخرى مثل المؤسسات السيادية. ويثير تلبُّسُها هذا إشكالات عدّة، بالقدر الذي يبعث فيه أسئلةً لا مفر من مواجهتها، لا سيما حين يُخاض في شأن المشهد الثقافي القطري من أجل موضعته وتقييمه. وإذا كانت القنوات الناقلة لأفكار السياسة الحاكمة وقيمها وتفضيلاتها، مثل الإعلام والمدرسة والجامعة والمسجد، التي يسميها لوي ألتوسير "أجهزة الدولة الأيديولوجية"، هي مفاصل للحكم لا تقلُّ أهمية عن مؤسسات الدولة الصلبة، كالجيش والأمن والشرطة، فإن ذلك يفيد أن الدولة تتمسّك بأشكالها، وبمضامين خطابها، وبدرجات تدفُّق هذا الخطاب المعبّر عن مكانتها في الفضاء العام. إلّا أنّ هذه القنوات قد مسّها ضربٌ من الجمود التزامني، الذي لم يأخذ في الحسبان ضرورات التطور المرحلي. وإذا كان الحال يدفع بوجه من الوجوه - استنادًا إلى ماهية التطور المؤسسي في الدولة وحجمه - نحو إضفاء مرونة في إدارة الشأن الثقافي، فإنّ تلك المرونة لم تحدث قط حدوثًا نِظاميًّا. ولئن جَرَت سابقًا انتعاشات للفعل الثقافي، فإنّها لم تراوح حقيقتين: الأولى هي الرسمنة الطاغية على مواقع إنتاج الخطاب إعلاميًا وثقافيًا مقابل ضعف حركة الهامش، والثانية هي اقتصار الخطابات الثقافية الموازية على حيّز خاص مُفترَضٍ ذي بنية مؤقتة، مُفتَقر إلى قابلية التراكم المعرفي، وقد التصقت ديناميات إنتاجها بجهود فردية متمثلة في مبادرات جماعية منتظمة. وتنتظم العلاقات المولّدة لتلك الإشكالية المُتعيّنة في "قصور الحيّز المشترك بين الفرد والمؤسسة" نتيجة تصلّب بنى المؤسسة، لترسم خريطةَ تسكينِ العديد من قضايا الحالة الثقافية في قطر وموضوعاتها، واستيعابٍ أكبر للأسباب المتوارية خلف مسائل تبدو مُلغزةً، من قبيل ضعف إنتاج الأدبي والفكري لدى الفرد القطري، وغيرها. وتنطلق هذه الورقة من تلك الإشكاليةِ عينِها، مفترضةً وجودَ انحسار في المساحة الطبيعية بين الفرد المواطن ومؤسسة الدولة، في دوائر النشاط الثقافي، وتستنبط الافتراض الرئيس الثاني وقياسه، وهو انقياد التفاعل الداخلي لمطالب التحولات الخارجية وإكراهاتها، بنحوٍ لم تُجْتَرَحْ فيه مساعي تأسيس معادلة للتوازن، تكون خاصّةً بالنشاط الثقافي والفكري المحلي/ الوطني. تبحث الورقة، إذًا، في الأبعاد والآثار لتلك الفرضيتين في المجال العام في قطر، وتسعى لتقييم المشكلة الثقافية، وبيان مصادرها وعواملها. وبقدر ما ستتجه هذه الورقة إلى تشخيص الوضع الثقافي القطري، في تحليل ينبني على استقراء تاريخي لدور المؤسسة الثقافية في صناعة مجال للتعبير الثقافي من جهة أولى، وموقع الفرد فيها ونصيبه منها من جهة ثانية، ومدى تعبير مؤسسة الثقافة عن المكنونات الثقافية في المجال الاجتماعي والتحديات التي تواجهها إزاء ذلك من جهة ثالثة، ستحقق استجلاءً لماهية العلاقة بين الدولة والفرد والفضاء الاجتماعي، تاريخيًّا وراهنيًّا، فيما يشبه البحث في طبائع الأشياء ذاتها، لا مجرد الوقوف على عناصر التفاعل بينها.

عبد العزيز بن عثمان بن صقر

رئيس مركز الخليج للأبحاث. حاصل على الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة لانكستر في المملكة المتحدة، وعنوان أطروحته: "أمن الخليج: الديناميكيات والتصورات السياسية 1968-2003م - دراسة مقارنة لدول مجلس التعاون الخليجي"، وعلى الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة كينت في المملكة المتحدة، وعنوان أطروحته: "العوامل الخارجية المؤثرة في أمن واستقرار منطقة الخليج". عمل أستاذًا زائرًا بجامعة كافوسكاري بمدينة البندقية في إيطاليا (2011)، وبجامعة أوساكا باليابان (2013). وحاضر في العديد من الجامعات والأكاديميات العسكرية والمدنية.

مرتكزات العلاقة الخليجية – الصينية

تتناول الورقة أهم المرتكزات في العلاقة الخليجية - الصينية على الصعد السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية والعلمية والتقنية. فعلى الصعيد السياسي، تنظر الورقة في مرتكزات تتعلق بتنسيق المواقف السياسية الخليجية - الصينية تجاه القضايا الإقليمية، وتتناول الدور الصيني في الوساطة بين السعودية وإيران وتفعيل هذا الدور في دعم الاستقرار في منطقة الخليج، والتعاون المشترك تجاه الأزمات السياسية في كل من اليمن والسودان وسورية وليبيا والعراق، وتناقش المبادرات الثنائية لإنهاء الحرب الروسية - الأوكرانية. أما على الصعيد الاقتصادي، فتناقش الاستثمارات المشتركة والمتبادلة بين الجانبين، مركزةً على مستقبل التعاون في مجالَي الطاقة الأحفورية والطاقة الجديدة، والبحث في آفاق التعاون في مجال حماية البيئة. أما على الصعيد الأمني، فتركز الورقة على التعاون في تأمين الممرات الملاحية الدولية والإقليمية والمضائق والمياه الدولية. وعلى الصعيد العسكري، تبحث إمكانية عقد اتفاقيات للدفاع المشترك. وتبحث أخيرًا آفاق التعاون العلمي والتقني.

عبد العزيز حمد العويشق

يشغل منصب الأمين العام المساعد للشؤون السياسية والمفاوضات - مجلس التعاون لدول الخليج العربية، منذ عام 2011. يتولى مهمة تنسيق مواقف منظومة المجلس تجاه القضايا الإقليمية والدولية، والأمن الإقليمي، وعلاقات التعاون والشراكة والمفاوضات الاقتصادية مع الدول والمنظمات والتكتلات الأخرى. شغل منصب مدير عام العلاقات الاقتصادية الدولية (2009-2011)، وكذلك منصب مدير إدارة التكامل الاقتصادي (1999-2009). قبل التحاقه بمجلس التعاون في عام 1999، عمل خبيرًا لدى منظمة الأمم المتحدة – نيويورك، كما عمل في عدد من المؤسسات الحكومية في المملكة العربية السعودية. درس الاقتصاد في جامعة نيويورك، والقانون في جامعة كولومبيا، والاقتصاد السياسي في جامعة (نيوسكول)، في نيويورك. وتدرب في معهد المفاوضات التابع لمدرسة القانون في جامعة هارفارد. وعمل أستاذًا زائرًا في عدد من الجامعات الخليجية والأميركية. إضافة إلى كتاباته العلمية، يكتب في الوقت الحاضر عمودًا أسبوعيًا في جريدة *Arab News*.

واقع العلاقات الخليجية – الصينية وآفاق تطورها

تناقش الورقة واقع الشراكة بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والصين وأبعادها الاستراتيجية الجديدة، استنادًا إلى أول قمة عقدت على مستوى القادة بين دول المجلس والصين في الرياض في كانون الأول/ ديسمبر 2022، وإعلان الجانبين تأسيس شراكة استراتيجية بين منظومتيهما، تاليًا لسنوات من الحوار الاستراتيجي المنتظم الذي بدأ في أيار/ مايو 2010. وتنطلق الورقة من أن هذا التغيير يعني توسعة نطاق التعاون بين مجلس التعاون والصين ليشمل القضايا الأمنية والاستراتيجية، كما يعني تعميق الحوار والتنسيق السياسي بينهما. وبناء عليه، تقدم الورقة إيجازًا حول أبعاد هذه الشراكة الاستراتيجية، وما توفره من فرص للجانبين، وكذلك التحديات المحتملة التي تواجه تنفيذها.

عبد الله أبو لوز

باحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية وريادي. حاصل على الماجستير في الأنثروبولوجيا الاجتماعية، وعلى البكالوريوس في هندسة القوة والآلات الكهربائية من جامعة اليرموك الأردنية. شارك في تأسيس مجموعة من المبادرات الثقافية لبناء قدرات الشباب المعرفية والثقافية في الأردن. عمل باحثًا وكاتبًا ومترجمًا مستقلًا. نُشر له العديد من المقالات والترجمات على منصات عربية إلكترونية معروفة. تركز اهتماماته البحثية على بحث التشكل الهويّاتي وتقاطعه مع السياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتمثُّلات نظرية الكوير وتقاطعها مع الإسلام والمجتمعات المسلمة، إضافة إلى الحرية الأكاديمية في عصر ما بعد الاستعمار، وأثر العولمة وسياسات الاقتصاد النيوليبرالي في الأكاديميا في المنطقة العربية.

رؤية 2030: سياسة العلمنة وبناء مواطن سعودي جديد

تُقدم هذه الورقة إطارًا نظريًا شاملًا لفهم رؤية المملكة العربية السعودية 2030، وهي مبادرة طموحة تهدف إلى التحول المجتمعي، وتُناقش دور النخب في تشكيل الخطط الكبرى، ومشاريع الهندسة الاجتماعية المثالية، استنادًا إلى أدبيات العلوم السياسية الرئيسة، مع استكشاف تأثير الرأسمالية العالمية في خلق مجتمعات أكثر اتساقًا. وتُسلط الورقة الضوء على الدور الحيوي للقيادة الفردية، مع التركيز على ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، في دفع تنفيذ الرؤية، وتتناول مفهوم الهندسة الاجتماعية وتأثيراتها في التغيير الثقافي، مع التركيز على تفاعل هذه العوامل وانعكاساتها على المجتمع السعودي ضمن السياقين الاجتماعي والسياسي.

عبد الله باعبود

باحث وأكاديمي عُماني. يشغل منصب أستاذ كرسي دولة قطر لدراسة المنطقة الإسلامية في جامعة واسياد في طوكيو. عمل مديرًا لمركز دراسات الخليج في كلية الآداب والعلوم في جامعة قطر، ومديرًا لمركز الخليج للأبحاث في جامعة كامبريدج. حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد السياسي الدولي من الجامعة نفسها، وعلى الماجستير في إدارة الأعمال، والماجستير في العلاقات الدولية. تركز اهتماماته البحثية على العلاقات الدولية، والاقتصاد السياسي الدولي، وخاصة الشأن الخليجي والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في دوله، وعلاقاتها الخارجية. عمل في مجال التدريس والبحوث في عدة جامعات ومؤسسات في أوروبا، ونشر عدة كتب ومقالات وأوراق بحثية في مجال تخصصه.

العلاقات المتنامية بين دول الخليج العربية والصين

تطورت العلاقات بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي على مدى العقود الماضية إلى شراكة اقتصادية واسعة وعميقة، تركز على التبادل التجاري وتجارة الطاقة والاستثمارات والتعاون التقني، مدعومة بسياسة الحزام والطريق التي أطلقتها الصين في عام 2013. تناقش الورقة خطة العمل المشتركة (2023-2027) التي ساهمت في تعميق التعاون بين الطرفين في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية. فعلى صعيد التبادل التجاري، سجلت التجارة بينهما علامة فارقة، فبلغ حجم التجارة 228.9 مليار دولار في عام 2021، مقارنةً بـ 148.2 مليار دولار في عام 2020؛ ما عزز شراكتهما الاستراتيجية والاستفادة من مبادرة الحزام والطريق في جهود التنويع الاقتصادي لدول الخليج. وتبيّن الورقة أن الصين أصبحت مستثمرًا كبيرًا بنحو 25 مليار دولار على مدار 17 عامًا الماضية، كما أن أرقام التجارة والاستثمارات بين الجانبين مرشحة للزيادة خلال السنوات المقبلة. وتجادل بأن علاقة دول مجلس التعاون بالصين قد تجاوزت مرحلة التبادل التجاري وتعمقت في مجالات أوسع، فأصبحت بيجين لاعبًا مهمًا في بعض القطاعات الاستراتيجية مثل إمدادات الأسلحة والتعاون الصناعي والعسكري. وإضافة إلى الروابط الاقتصادية المتنامية القائمة على أساس احتياجات الصين من الطاقة، فقد ساعد توسيع نمط العلاقات مع الشركاء غير الأميركيين على تنويع شبكة العلاقات الدولية لدول المجلس، ومن ثمّ تقليل اعتمادها على الولايات المتحدة. وهذه العلاقات المتنامية من شأنها أن تشكل تحديًا للعلاقات الطويلة الأمد بين الولايات المتحدة ودول المجلس، ومختبرًا لشراكتهما.

عبد الله الشايجي

أستاذ العلاقات الدولية في جامعة الكويت. حاصل على الدكتوراه في فلسفة العلوم السياسية من جامعة تكساس في أوستن. شغل سابقًا منصب رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة الكويت. له العديد من الكتب والدراسات المنشورة في دوريات عربية محكّمة؛ منها كتاب "أزمات مجلس التعاون لدول الخليج العربية: الجذور- الأسباب - الوساطات وسيناريوهات المستقبل (2011-2018)" (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008)؛ "تطور مبادئ رؤساء الولايات المتحدة الأميركية من جورج واشنطن إلى جورج بوش: 1789-1992"، ج 1 (آفاق للنشر، 2019)، ج 2 بعنوان: "تطور مبادئ رؤساء الولايات المتحدة الأميركية من نهاية الحرب الباردة إلى الحرب على الإرهاب" (آفاق للنشر، 2022).

علاقات دول الخليج بالصين والولايات المتحدة: التوازن الصعب

ليس في وسع دول مجلس التعاون الخليجي سوى ممارسة لعبة التوازنات الصعبة في علاقتها بالقوى الكبرى. فمع تراجع الحضور والدور الأميركيَين، وصعود الصين الذي بدأ في منطقة نفوذ الولايات المتحدة – بصفقة ربع القرن 400 مليار دولار مع إيران عام 2021 – ونجاح وساطة بيجين بين الرياض وطهران وإنهاء القطيعة والخلافات وإعادة العلاقات بعد سبعة أعوام من قطعها، والمواجهات في حرب باردة شملت الشرق الأوسط خلال الفترة 2010-2020، ترسخ دور الصين وحضورها في الشرق الأوسط، لكن ضمن سقف محدود لا تتجاوزه بحيث تكون الشريك التجاري والاقتصادي الأول لدول مجلس التعاون. في حين يبقى حضور روسيا ودورها محدودين في منطقة الخليج العربي، التي دخلت في تحالف استراتيجي مع الصين لمواجهة النفوذ الأميركي – الغربي، لتترك بصمتهما في نظام عالمي متعدد الأقطاب. ولا يُتوقع أن يكون لروسيا المنهمكة في حرب أوكرانيا والخاضعة لعقوبات غربية أي قدرة لتؤدي دورًا في الأمن الخليجي. تناقش الورقة خيارات دول المجلس وتوازناتها الصعبة في العلاقة بين واشنطن الحليف الأمني التقليدي وبيجين الشريك التجاري الأول. وتعالج الأسئلة التالية: أين تتقاطع تلك العلاقات؟ وما التحديات التي تواجهها والسقف الذي تعمل تحته في ظل شراكة أمنية معقدة ومتراجعة مع واشنطن، وشراكة تجارية واقتصادية وطاقة وطريق الحرير والحزام والطريق الواحد، المشروع الصيني العملاق؟ اقترحت الولايات المتحدة والهند ودول أوروبية في قمة العشرين (2023)، مشروع الممر الاقتصادي الذي يربط الهند عبر الشرق الأوسط وصولاً إلى أوروبا، ويمر عبر الإمارات والسعودية، ويدمج إسرائيل في المنطقة، ويعزز دور الهند في مواجهة الصين. كل ذلك في إطار رد أميركي - غربي على مشروع الصين العالمي "الحزام والطريق الواحد"، لاحتواء التمدد والنفوذ الصينيَين. وهكذا تجد دول المجلس نفسها في مرمى المواجهة بين واشنطن وبيجين.

عماد قدورة

باحث ومدير قسم التحرير في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. حاصل على الدكتوراه في العلاقات الدولية ودراسات الشرق الأوسط، وعلى الماجستير في الدراسات الاستراتيجية والدفاعية. عمل باحثًا ومحررًا أول في مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية (1998-2012). نُشرت له دراسات محكّمة عديدة، منها في موضوع الخليج: "الأهمية الجيوبولتيكية للخليج في استراتيجية الهند"، "سياسات عربية"، العدد 44 (أيار/ مايو 2020)؛ "المبادرات الخارجية لنظام الأمن الإقليمي في الخليج"، "دراسات"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (آذار/ مارس 2021). وصدر له أيضًا عدد من الكتب، آخرها كتاب "السياسة الخارجية التركية: الاتجاهات، التحالفات المرنة، سياسة القوة" (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021)؛ وكتاب *The Rise of the GCC and Turkey: Convergent and Divergent Regional Agendas* (New Castle: Cambridge Scholars Publishing, 2021).

موقع الخليج في مبادرة الحزام والطريق

تنطلق هذه الورقة من أن المواقع الجغرافية للدول ومواردها وإمكاناتها تعدّ مهمةً في استراتيجية الصين العالمية. وتطرح أنه رغم تمتّع الخليج العربي بموقع استراتيجي وأهمية اقتصادية للصين، فإن دول الخليج العربية لم تكن جزءًا من المسارات الأصلية في خريطة مبادرة الحزام والطريق. ومع ذلك، بدأت كلٌ من الصين وهذه الدول بالعمل على الربط بالمبادرة ومشاريعها، من خلال توقيع شراكات استراتيجية، وربط رؤى التنمية الوطنية الخليجية وبعض الموانئ والمدن الصناعية بهذه المشاريع. وتأمل هذه الدول أن يعزز ذلك فرصها في تنويع شركائها واقتصاداتها بالنظر إلى تنامي المصالح بين الطرفين مؤخرًا على نحو لافت؛ إذ ارتفع حجم التجارة من نحو 1.3 مليار دولار في عام 1990 إلى نحو 303 مليارات في عام 2022. ومع أن المبادرة تعكس إنتاجية الصين وتجارتها الهائلة وعلاقاتها الواسعة، فإنها تخلق أيضًا تحديات لنهجها السلمي القائم على ما تسميه "مجتمع المصالح". فقد أثار هذا التوسّع الولايات المتحدة وحلفاءها، واعتبر بعضهم أن الصين تمثل تحديًا خطيرًا. وقد ترتّب على ذلك محاولة عرقلة مشاريع المبادرة من خلال دعاية فخ القروض، وتحالفات جيوسياسية، وطرح مشاريع اقتصادية بديلة. تجادل الورقة بأن الخليج يقع في صلب اهتمام الصين ومتطلبات مبادرة الحزام والطريق، وتحدد موقع دول الخليج العربية في خريطة المبادرة، وتعرض الكيفية التي اندمجت بها كل دولة في مشاريعها بالتدريج. وتناقش وسائل الغرب ومشاريعه البديلة للرد على المبادرة وعرقلتها، ومدى انطباق هذه الوسائل على دول الخليج العربية. وتقدّم ملاحظات استنتاجية حول نهج الصين المحتمل، إذا ما عُرقلت المبادرة وتعرّضت مصالحها للضرر؛ فهل ستُغيّر نهجها الخارجي؟ وهل سيتأثر الخليج بذلك؟

عمر عابدين

باحث في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، حاصل على الماجستير في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا من معهد الدوحة للدراسات العليا، وعلى البكالوريوس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية وعلم الاجتماع من جامعة مرمرة بتركيا. عمل مساعد باحث في عدد من المراكز البحثية، منها مركز السكان وتطبيقات السياسات الاجتماعية بجامعة مرمرة، ومركز ابن خلدون بجامعة قطر. عمل أيضًا كاتبًا مستقلًا لدى عدد من المنصات الإلكترونية والمجلات العلمية. تتركز اهتماماته البحثية في قضايا الهجرة والهوية والمواطنة. يعمل حاليًا على عدد من المشاريع البحثية، منها: "الاندماج الاجتماعي للشباب المصريين في إسطنبول"، و"التاريخ الاجتماعي لدولة قطر: فترة ما قبل اكتشاف النفط".

سياسات بناء الهوية وإعادة إنتاج الثرات الثقافي: حالة ثقافة مجتمع الغوص في دولة قطر

يُعدّ العنصر الثقافي أحد الجوانب الأساسية لفهم هويات المجتمعات بصفة عامة. فالثقافة، مادية أو فكرية، تعكس كيفية تشكل هويات المجتمع، وتوجه النظرة نحو المجال الثقافي والاجتماعي عمومًا. ويمكن تحديد محتوى الثقافة من خلال التعمق في بعض الممارسات التاريخية أو المعاصرة، داخل المجالين الاجتماعي والاقتصادي، وسيلةً للكشف عن البنية الثقافية الكامنة. وفي هذا الإطار، ترى هذه الورقة أنّ الهوية لا تعمل بوصفها كتلة منعزلة عن النطاقين الرسمي وغير الرسمي للدولة، بل هي في حالة تفاعل مستمر مع السياسات الرسمية؛ إذ تسعى بعض الدول لتشكيل هذه الهوية وفقًا للسردية التي ترغب في ترويجها. وتعزز الدول، في هذا السياق، بعض المفاهيم الثقافية والتراثية، للمحافظة على تماسك "الهوية الوطنية". يمكن أن تكون هذه السياسات ضرورية للمحافظة على الهوية والمضي بها قُدمًا؛ إذ تعبّر عن الماضي والتراث واللغة والقيم والعادات والتقاليد المشتركة. وفي سياق الخليج العربي، وتحديدًا في السياق القطري، تبرز السياسات التي تعتمدها الدولة في التعامل مع القضايا الثقافية وإدارتها للمجال الثقافي من خلال عدة طرائق، منها الخطابات الرسمية. لذا، تسعى الورقة للتفاعل مع السياسات التي اعتمدتها دولة قطر بهدف ربط الماضي بالحاضر؛ إذ تتعامل الدولة مع هذا التحدي من خلال تصميم سياسات تهدف إلى خلق الهوية والثقافة القطرية وتشكيلها، وتسعى لتحفيز نوع من التفاعل بين تاريخ قطر، وتحديدًا في الفترة ما قبل اكتشاف النفط، والواقع الحالي. وبالنظر إلى المكانة المركزية للغوص في تاريخ قطر، تتخذ الورقة من مجتمع الغوص وثقافته مثالًا، من أجل التعمق في كيفية تعامل دولة قطر مع تراثها الثقافي القديم المترابط، وتُراقب تأثير هذه السياسات في محتوى المعارض والمنتديات والمؤتمرات التي ترتبط بثقافة الغوص واللؤلؤ، وتنظر في دور التعليم أيضًا، بوصفه وسيلةً لنقل التراث والثقافة، وذلك استنادًا إلى دراسة المناهج التعليمية والقوانين المتعلقة بالتراث والثقافة.

العنود الصباح

باحثة كويتية متخصصة بالشأن الصيني، حاصلة على الدكتوراه في تاريخ العلاقات الكويتية - الصينية 1961-1990، من جامعة بومبيو فابرا برشلونة في إسبانيا، وعلى ماجستير في الدراسات الصينية من الجامعة نفسها. لديها خبرة في مجال العلاقات الدولية (2007-2013). شاركت في العديد من الدورات والمؤتمرات في مجالات تمكين المرأة، والأمن، والدفاع، والعلاقات الدولية.

العلاقات الثقافية بين الصين والكويت

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على استمرارية العلاقات الصينية - الكويتية في المجال الثقافي؛ أي المرأة والطب والرياضة والدين والتعليم والفنون. وتفترض أنّ الحكومتين رغبتا في إظهار أهمية المرأة بصفتها عنصرًا في المجتمع، وأنّ العلاقة بين نساء هذين البلدين قد تبني جسرًا مهمًا بين المجتمعين. وتجادل بأن هذا التعاون قد ساهم في تعزيز العلاقات المجتمعية؛ إذ أتاح للمجتمعين فرصة اللقاء وتبادل المعلومات عبر النشاطات الاجتماعية والثقافية وغيرها. إن العلاقات الثقافية عنصر أساسي في تطوير العلاقات الثنائية؛ فقد استخدمت الصين فريقها الطبي للتقارب مع المجتمع الكويتي، وأرسلت مدرّبين إلى مختلف الألعاب الرياضية بعد عام 1990. وساعدت مشاركة الصينيين في الفن والموسيقى والتعليم، المجتمع الكويتي على التعرّف إلى الصين وفهم مجتمعها. وتُعدّ الرياضة في الصين أداةً رئيسةً لممارسة الدبلوماسية السياسية والثقافية، وينطبق ذلك أيضًا على الكويت التي استخدمت المنصات الرياضية للتعبير عن دعمها للقضية العربية، ولدعم سياسة الصين الواحدة. وتخلص الورقة إلى أنّ الثقافة كانت ثالث أهم مجال للتعاون، بعد المجالَين السياسي والاقتصادي، على الأقل في الفترة 1961-1990. أما فيما يتعلّق بالدين، فقد لجأت الصين في وقت سابق إلى مجتمعها الإسلامي أيضًا، للتواصل مع منطقة الشرق الأوسط. وبناء عليه، أدّى الإسلام أو الدين دورًا في سياسة الصين تجاه المنطقة، وباتت أقرب إلى الخليج العربي والكويت. وتُختم الورقة بمناقشة العلاقات الثقافية بين البلدين بين الاستمرارية والتحوّل.

العنود عبد الله آل خليفة

باحثة في وحدة دراسات الخليج والجزيرة العربية بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. حاصلة على الدكتوراه في دراسات الخليج من جامعة قطر. كُرِّمَت من بين المتميزين بحثيًّا في الجامعة نفسها في عام 2023، تقديرًا لإنجازاتها الأكاديمية ومساهماتها البحثية. تُركز أبحاثها على الهوية والقومية في الخليج العربي، والقضايا المعاصرة المصاحبة لها في المنطقة، ودراسة التراث الثقافي والتحليل النقدي للخطاب المتحفي في منطقة الخليج، وكيفية تمثيله وتقديمه. تهدف أبحاثها إلى فهم الدور الحيوي الذي تؤديه المتاحف في تكوين السرديات المتعلقة بالهوية الوطنية والانتماء في المجتمعات الخليجية، وفحص التحولات المتصلة بالهويات الوطنية ودراسة السياقات الجديدة التي تؤثر فيها على الصعد المحلية والإقليمية والدولية، إضافة إلى بحث القضايا السياسية والاقتصادية في المنطقة وتأثيرها في البيئة المجتمعية.

التراث والتوسع العالمي: خطاب متحف قطر الوطني عن تعزيز الهوية القطرية المعاصرة

سلّط خطاب الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أثناء افتتاح متحف قطر الوطني، في آذار/ مارس 2019، الضوء على منظور جديد لدور المتحف الوطني، ليس بوصفه مجرد مستودع للتحف التاريخية، وإنّما باعتباره مؤسسة تفاعلية قابلة للتغير والتحول؛ فالمتحف كيان حي يتكيف مع مرور الوقت. ومن هنا، تنبع الحاجة إلى استكشاف الدور المتنامي لمتحف قطر الوطني، بوصفه عنصرًا محوريًا في إعادة تصور التقاليد وتنمية هوية متميزة في السياق القطري. ومن خلال تصويره لرحلة الأمة التاريخية وتطلعاتها وطموحاتها، تحوّل المتحف إلى رمز يمثل جوهر قطر المعاصر، ويتمتع بقوّة ناعمة تحفّز التحولات في السياسة والاقتصاد والمجتمع، ويظهر بصفته مساهمًا محوريًا في تقدُّم البلاد. فكيف عبّر المتحف عن استدامة التراث في ظل التوسع السريع الذي تشهده قطر عالميًّا؟ تبحث هذه الورقة هذا السؤال، متعمقةً في مدى تجسُّد التراث في الهوية القطرية المعاصرة، وتقدم رؤيةً من متحف قطر الوطني بوصفه حالةً للدراسة، وتُسلّط الضوء على خطاب المتحف، وكيفية تعامله مع تحدي استدامة التراث وسط توسع قطر السريع على المستوى العالمي. وتسعى الورقة أيضًا للكشف عن الأدوات والأساليب المستخدمة في هذا المتحف بهدف دمج عناصر التراث بسلاسة، ومن ثمّ استكشاف السردية التي تروج لها دولة قطر من خلاله بوصفه منصةً تجسّد الأيديولوجية والهوية الوطنية المتخيلتين.

غانغزينغ شي

أستاذ مشارك في قسم العلاقات الدولية، ومدير مركز الأمن الخارجي في جامعة تسينغهوا في بيجين، حيث يدرّس العديد من المساقات على مستوى البكالوريوس والدراسات العليا، بما في ذلك الحرب والتطور في الشرق الأوسط، وحل النزاعات والتاريخ المعاصر للعلاقات الدولية. متخصص في الشرق الأوسط منذ بداية الحرب الباردة، مع التركيز خاصة على مشاركة الصين والقوى العظمى الأخرى في المنطقة. نُشرت أعماله في مجلات أكاديمية رائدة مثل مجلة "دراسات الحرب الباردة" *Journal of Cold War Studies*؛ و"المجلة الصينية للسياسة الدولية وسياسة البحر الأبيض المتوسط" *Chinese Journal of International Politics and Mediterranean Politics*، إضافة إلى مؤسسات الفكر والرأي بما في ذلك المجلس الأطلسي والمعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية.

العلاقـات الصينية - الخليجية في ظلّ تطوّر مبـادرة الحزام والطريق متعدّدة الأبعاد

تنطلق الورقة من أن انعقاد القمّتين غير المسبوقتين بين الصين والدول العربية، وبين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي في الرياض، فضلاً عن الاتفاق التاريخي بين السعودية وإيران برعاية بيجين في آذار/ مارس 2023، شكّلا رسالةً واضحةً تبيّن أن بيجين قد بدّلت وجهة تركيزها في العالم العربي، لتنأى عن بلدان حوض المتوسّط، وتصبّ اهتمامها اليوم على دول الخليج، لا على الصعيد الاقتصادي فحسب، بل على الصعيد السياسي أيضًا. فعلاوة على تجارة النفط والغاز التقليدية، أثبتت الصين باطراد مكانتها، شريكًا لا غنى عنه ضمن استراتيجيات التنويع والتنمية لدول المجلس في المجالات الاقتصادية والاجتماعية؛ مثل نقل القدرة التصنيعية ونقل الطاقة، إضافة إلى الحوكمة الاجتماعية في العصر الرقمي. وسعت بيجين أيضًا إلى توسيع محتوى مبادرة الحزام والطريق و"معناها الضمني"، بدءًا من الصواريخ وصولًا إلى المسيّرات العسكرية، ونجحت في تقديم حلول أمنية خاصة لدول المنطقة. وترى بيجين أنّ الترويج للربحية الاقتصادية والمكاسب الجيوسياسية لمبادرة الحزام والطريق أمرٌ مهمٌ ومفيدٌ، يعود إلى الاعتماد المتزايد لدول الخليج على استراتيجية التحوّط في سياستها الخارجية، في ظل عودة التنافس بين القوى العظمى. وتجادل الورقة بأن التوترات الصينية - الأميركية المتنامية، إضافة إلى النزاعات وتضارب المصالح داخل المجلس، قد تشكّل تحدّيات أمام عمليّة تطوير مبادرة الحزام والطريق وتنفيذها في المستقبل، وقد تعوّق أيضًا علاقات الصين بالجهات الفاعلة الإقليمية؛ أي دول الخليج بوصفها شكلًا جديدًا من أشكال "المنطقة الوسيطة". وتخلص الورقة إلى أنه من المرجح أن ترفض دول الخليج، إضفاء الطابع الأيديولوجي على العلاقات الدولية، لتتعاون مع جميع القوى الكبرى في مختلف القضايا. ومن المتوقع أن تصبح استراتيجية التحوّط الخاصة بالصين ركيزة قوية، تتيح لها مواجهة التنافس بين القوى العظمى الساعية للعودة إلى حرب باردة واسعة النطاق كالتي شهدها العالم في النصف الثاني من القرن العشرين.

كازوتو ماتسودا

باحث/ مستشار في سفارة اليابان في قطر، طالب دراسات عليا في مركز دراسات الخليج بجامعة قطر. شغل سابقًا منصب أخصائي البحث والتحليل المسؤول عن شؤون الخليج في دائرة الاستخبارات والتحليل بوزارة الخارجية اليابانية. حاصل على الماجستير في العلاقات الدولية من جامعة إدنبرة، برسالة تناول فيها تأثير الهيدروكربونات في العلاقات البينية لدول الخليج العربية منذ عام 1973. تركز أبحاثه على العلاقات اليابانية - الخليجية. ساهم بكتابة فصل: "المنافسة بين دول شرق آسيا في الخليج ومنطقة المحيطين الهندي والهادئ: حالة اليابان والصين"، ضمن كتاب: "آسيا في دول مجلس التعاون الخليجي: شريك استراتيجي جديد؟" صادر عن MECGA وجامعة واسيدا؛ ونشر له "العلاقات اليابانية الخليجية: مناقشة الاتجاهات التحليلية الرئيسة"، أوراق عمل مركز دراسات الخليج بجامعة قطر رقم 4.

اليابان والصين ودول مجلس التعاون الخليجي: استعراض الديناميات السياسية ثلاثية الأطراف في الخليج

في ضوء القطبية الثنائية في السياسة الدولية بين الولايات المتحدة والصين، وتمحور دول مجلس التعاون الخليجي مؤخرًا حول آسيا، والحضور الاقتصادي والدبلوماسي المتزايد للصين في الخليج، تبين هذه الورقة أن العلاقات الصينية - الخليجية قد باتت محطّ نقاش علمي وسياسي. وإن التركيز المفرط على هذه العلاقات يغفل أحيانًا التنافس القائم بين دول شرق آسيا في الخليج، وهو تنافسٌ يزداد تأثيره، وإن لم يكن دائمًا مرئيًا. ويشمل المنافسةَ بين الصين واليابان في المزيد من الحضور والنفوذ في الخليج. ومن ثمّ، فإنّ إجراء دراسة تضع العلاقات بين الصين والخليج في سياق إقليمي أوسع، وتناقش الموقع الاستراتيجي لليابان والصين بالنسبة إلى صانعي السياسات في دول مجلس التعاون، لها أهمية أكاديمية وسياسية متزايدة تساهم في رسم صورة كاملة عن العلاقة المتنامية بين دول شرق آسيا والخليج. وتهدف الورقة إلى شرح التنافس الصيني - الياباني المتنامي في الخليج، وتسعى لمناقشة المواقع الاستراتيجية المتميزة لكلا البلدين في نظر صانعي السياسات في مجلس التعاون. وترى أنه رغم أن بيجين قد تكون شريكًا مميّزًا في المجال الاقتصادي، فإن طوكيو قد تكون شريكًا أكثر جاذبية وحياديًا على المستوى السياسي بالنسبة إلى دول المجلس. ويرجع ذلك إلى أن العلاقات الوطيدة باليابان تحمل أجندات ومخاطر سياسية أقل تجاه القطبية الثنائية الأميركية – الصينية.

كاظم هاشم نعمة

أستاذ الاستراتيجية والعلوم السياسية في جامعة بغداد. شغل سابقًا منصب رئيس تحرير مجلة الدراسات الدولية، ورئيس مركز الدراسات الدولية في جامعة بغداد والدراسات الاستراتيجية والإقليمية في جامعة البكر في ليبيا. حاصل على درجتي الماجستير والدكتوراه من كلية السياسة والاستراتيجية الدولية بجامعة ويلز، أبيريستويث. له العديد من الكتب والدراسات المنشورة في العلاقات الدولية.

الاستمرارية والتغيير في السياسة الصينية حيال الدول العربية الخليجية: تأثير العامل الأميركي

تتصدى الورقة لإشكالية تأثير العامل الأميركي في تطور العلاقات الصينية - الخليجية من مقاربة الديناميكية في العلاقات المثلثية بين الولايات المتحدة والصين والخليج العربي. وتجادل بأن هناك نمطين من المثلث؛ وهما الأميركي- الصيني- مجلس التعاون الخليجي؛ والأميركي- الصيني- دولة خليجية. وانطلاقًا من أن مجلس التعاون لا يمكن تحديد استراتيجيته وسياساته وآلياته ومساراته التنفيذية، فإن الورقة تُعنى بإشكالية مثلث فيه قوة عربية خليجية أساسية وهي السعودية ومعها الإمارات بحسب ما تقتضي القضية. وبناء عليه، تجري معالجة مفهوم الاستمرارية والتغيير في التطورات من منطلق أن "الاستمرارية من خلال التغيير" هي الغالبة على تطور العلاقات المثلثية وليس الاستمرارية "أم" التغيير. وتقدم الورقة مناقشة لتطور العلاقات من سياق مراحل العلاقات المثلثية، التي فيها محطات تغيير استراتيجي وخصوصًا بعد الحرب الباردة. ولا مفر في هذا السياق من تحديد ماهية العلاقات الصينية – الخليجية، بدراسة أهداف كل طرف ووسائله واستراتيجيته. وتسعى الورقة لتحديد طبيعة المقيدات وفاعليتها وجدواها وتكلفتها وعواقبها على كل ضلع في المثلث، وكذلك الخيارات لدى الضلعين في الاستجابة سلبيًا أو إيجابيًا. وبذلك تتناول المقيدات بجوانبها السياسية والاقتصادية والأمنية. وتخلص إلى أن التغيير في الهدف والوسيلة والاستراتيجية لا يستثني الاستمرارية.

كيري براون

أستاذ الدراسات الصينية ومدير معهد لاو الصين في كينجز كوليدج في لندن. عضو مشارك في برنامج آسيا والمحيط الهادئ في تشاتام هاوس في لندن، ومساعد في كلية أستراليا ونيوزيلندا للإدارة الحكومية في ملبورن، ومحرر مشارك لـ "مجلة الشؤون الصينية الحالية؟" The Journal of Current Chinese Affairs. وهو رئيس جمعية كينت الأثرية وعضو منتسب إلى وحدة دراسات منغوليا وآسيا الداخلية في جامعة كامبريدج. كان أستاذًا للسياسة الصينية ومديرًا لمركز الدراسات الصينية بجامعة سيدني بأستراليا. حاصل على الدكتوراه في السياسة واللغة الصينية من جامعة ليدز، وعلى الماجستير في الآداب من جامعة كامبريدج، ودبلوم الدراسات العليا في لغة الماندرين الصينية من جامعة تيمز فالي بلندن. أدار شبكة الأبحاث والمشورة الأوروبية – الصينية. ألف كتبًا عديدة عن السياسة الصينية الحديثة.

الصين العالمية في عهد شي الثالث: علاقات الصين بدول الخليج

منذ تعيين شي جين بينغ لولاية ثالثة زعيمًا للحزب الشيوعي في الصين، بدأ في آذار/ مارس 2023 العقد الثاني من حكمه. تجادل الورقة بأن ولايته الأولى قد اتسمت بنهجٍ أكثر حزمًا، يقوم على التواصل في مجال الشؤون العالمية، من خلال مبادرات مثل مبادرة الحزام والطريق. أما عن فترة حكمه الثانية، بدءًا من عام 2017، فأظهرت علاقات الصين بالولايات المتحدة، ومن ثمّ تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) في عام 2020، أن الدور العالمي لبيجين بات مثيرًا للجدل. وواجهت الصين تحديًا تمثّل بالغزو الروسي لأوكرانيا، فضلًا عن مشكلاتها الاقتصادية في مرحلة ما بعد هذه الجائحة. نتيجةً لذلك، تجادل الورقة بأن الصين في عام 2023 ما زالت تتخبّط في كيفية تحديد دورها العالمي، بطريقةٍ تحقّق التوازن بين مصالحها مع الولايات المتحدة، وطموحاتها في منطقتها، والعلاقات التي تربطها بالقوى الأخرى. وتُعدّ دول الخليج الأكثر أهميّة من بين هذه الدول؛ إذ إنها لا توفّر لبيجين فرصًا أساسية في مجالات الاستثمار والطاقة والتجارة فحسب، بل تقدّم لها أيضًا مساحة تتيح لها اعتماد شكل جديد من الدبلوماسية. وكان الاقتراح الذي تقدّمت به الصين في أوائل عام 2023، بشأن خطة سلام بين إيران والسعودية، أول تعبير عن تلك الدبلوماسية، تبعه اقتراحٌ مماثل لروسيا وأوكرانيا. وتقرّ الورقة بأنّ الصين تستخدم لغةً عامة للغاية، إلا أن تلك المبادرات تبين وعيًا لدى بيجين بضرورة تبنّيها دورًا أكبر، وبأنها ما زالت تعمل تحت الرقابة الدقيقة للولايات المتحدة وحلفائها. وبناء عليه، تناقش الورقة دور المصالح الاقتصادية للصين في دول الخليج في تقديم دروسٍ عن الطريقة التي ستتضّح من خلالها دبلوماسيتها الجديدة بفاعلية كبيرة في السنوات المقبلة.

لحبيب بلية

أستاذ مساعد في برنامج السياسات والتخطيط والتنمية بقسم الشؤون الدولية في جامعة قطر. حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة الجزائر 3 (2017)، وعلى الماجستير في التخصص نفسه من الجامعة نفسها (2012). شارك في عددٍ من المؤتمرات العلمية، وهو عضو في مشاريع بحثية متعددة. إلى جانب مقالات عديدة، نُشر له الكتب التالية: "المقاربة الجزائرية في مجال ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي" (2021)؛ "إدارة الجودة الشاملة: المفهوم، الأساسيات، شروط التطبيق" (2019)؛ "وظيفة التكوين والتدريب في إدارة الموارد البشرية: الإدارة العمومية في الجزائر أنموذجًا" (2018).

تـدبير الشـأن الثقافي في البنيـة التشريعيـة والسياسـاتية في دولة قطر: في سـياق تحديـات التنوع الثقـافي والعولمة

تناقش هذه الورقة إشكالية: كيف تدير دولة قطر الشأن الثقافي في ظل التحديات العديدة التي تواجهها؟ وتعالج هذه الإشكالية بالاعتماد على عدد من الأدبيات عن التحولات الاجتماعية في دول الخليج العربية، وبالتحديد في الهوية والقبيلة والتنمية، إلى جانب الموارد المكتبية المتوافرة، والأدلة والبيانات التي تتيحها مختلف الهيئات الحكومية ذات الصلة. وتنطلق الورقة من فرضية أن دولة قطر، استجابةً لمقتضيات التنمية المدفوعة بالطفرة النفطية، أصبحت منذ عقود وجهة لحركة هجرة واسعة؛ ما جعلها تواجه تحديات ثقافية ذات تأثيرات بالغة في هويتها الوطنية: كاختلال التركيبة السكانية، والتنوع الثقافي، وتراجع مكانة اللغة العربية، وإشكالية المواءمة بين الانفتاح على العولمة وتأثيراتها الحضرية والتمسك بالأصالة. وصانع القرار على وعي تام بجسامة هذه التحديات، لذلك فقد عملت قطر على تبني سياسات تمكنها من مواجهة هذه التحديات. وتعتمد الورقة على المنهج الكيفي في تشخيص هذه التحديات، وتحليل مضمون السياسات الموضوعة لمواجهتها، من استراتيجيات وخطط وبرامج وتشريعات، والمبادئ التوجيهية التي تؤطرها، علاوة على استعراض المؤسسات المعنية برسم هذه السياسات وتنفيذها.

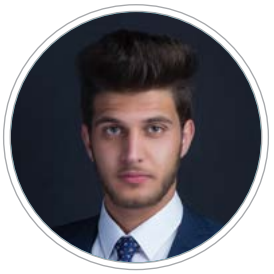

مثنى المصري

باحث في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، حاصل على الماجستير في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا من معهد الدوحة للدراسات العليا، وعلى البكالوريوس في الأنثروبولوجيا من جامعة اليرموك في الأردن. تتمركز اهتماماته البحثية في قضايا الهجرة والمهاجرين، والتنوع الثقافي، والاندماج الاقتصادي والاجتماعي، والتراث الشفهي في منطقة الخليج والمنطقة العربية بصفة عامة. يعمل على عدد من المشاريع البحثية، منها "مشاريع الغوص في قطر: التاريخ والثقافة والمعاناة"، و"الجزاءات الإثنية التي يتعرض لها اللاجئون السوريون في الأردن".

سياسات بناء الهوية وإعادة إنتاج التراث الثقافي: حالة ثقافة مجتمع الغوص في دولة قطر

يُعدّ العنصر الثقافي أحد الجوانب الأساسية لفهم هويات المجتمعات بصفة عامة. فالثقافة، مادية أو فكرية، تعكس كيفية تشكل هويات المجتمع، وتوجه النظرة نحو المجال الثقافي والاجتماعي عمومًا. ويمكن تحديد محتوى الثقافة من خلال التعمق في بعض الممارسات التاريخية أو المعاصرة، داخل المجالين الاجتماعي والاقتصادي، وسيلةً للكشف عن البنية الثقافية الكامنة. وفي هذا الإطار، ترى هذه الورقة أنّ الهوية لا تعمل بوصفها كتلة منعزلة عن النطاقين الرسمي وغير الرسمي للدولة، بل هي في حالة تفاعل مستمر مع السياسات الرسمية؛ إذ تسعى بعض الدول لتشكيل هذه الهوية وفقًا للسردية التي ترغب في ترويجها. وتعزز الدول، في هذا السياق، بعض المفاهيم الثقافية والتراثية، للمحافظة على تماسك "الهوية الوطنية". يمكن أن تكون هذه السياسات ضرورية للمحافظة على الهوية والمضي بها قُدمًا؛ إذ تعبّر عن الماضي والتراث واللغة والقيم والعادات والتقاليد المشتركة. وفي سياق الخليج العربي، وتحديدًا في السياق القطري، تبرز السياسات التي تعتمدها الدولة في التعامل مع القضايا الثقافية وإدارتها للمجال الثقافي من خلال عدة طرائق، منها الخطابات الرسمية. لذا، تسعى الورقة للتفاعل مع السياسات التي اعتمدتها دولة قطر بهدف ربط الماضي بالحاضر؛ إذ تتعامل الدولة مع هذا التحدي من خلال تصميم سياسات تهدف إلى خلق الهوية والثقافة القطرية وتشكيلها، وتسعى لتحفيز نوع من التفاعل بين تاريخ قطر، وتحديدًا في الفترة ما قبل اكتشاف النفط، والواقع الحالي. وبالنظر إلى المكانة المركزية للغوص في تاريخ قطر، تتخذ الورقة من مجتمع الغوص وثقافته مثالاً، من أجل التعمق في كيفية تعامل دولة قطر مع تراثها الثقافي القديم المترابط، وتُراقب تأثير هذه السياسات في محتوى المعارض والمنتديات والمؤتمرات التي ترتبط بثقافة الغوص واللؤلؤ، وتنظر في دور التعليم أيضًا، بوصفه وسيلةً لنقل التراث والثقافة، وذلك استنادًا إلى دراسة المناهج التعليمية والقوانين المتعلقة بالتراث والثقافة.

محمد رضا سلطاني

أستاذ الشؤون الدولية في قسم الشؤون الدولية بجامعة قطر. حاصل على الدكتوراه في العلوم، تخصص الدراسات السياسية المقارنة، من كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة الجزائر 3 وجامعة لايبزيغ بألمانيا. هو عضو في مشروع بحثي حول خطاب الكراهية وثقافة العنف في الفضاء السيبراني وانعكاساته على الأمن القومي، إلى جانب متابعته لمشروع بحثي حول التهديدات السيبرانية وانعكاساتها على الأمن المجتمعي. عمل سابقًا باحثًا مساعدًا مقيمًا بمركز الدراسات الدولية الأوروبي بألمانيا. تتمحور اهتماماته البحثية حول سلوك الدولة الريعية، والاقتصاد الريعي، والسياسات النفطية، والأمن الطاقوي، والتحول الديمقراطي. له عدد من المشاركات في مؤتمرات أكاديمية، بالإضافة إلى الأبحاث العلمية، منها: "الدولة القومية في المنظومة الإقليمية العربية: من مشروع الوحدة إلى معضلة التفكك" (منشورات مخبر الأمن القومي، جامعة خميس مليانة، الجزائر).

تـدبير الشـأن الثقافي في البنيـة التشريعيـة والسياسـاتية في دولة قطر: في سـياق تحديـات التنوع الثقـافي والعولمة

تناقش هذه الورقة إشكالية: كيف تدير دولة قطر الشأن الثقافي في ظل التحديات العديدة التي تواجهها؟ وتعالج هذه الإشكالية بالاعتماد على عدد من الأدبيات عن التحولات الاجتماعية في دول الخليج العربية، وبالتحديد في الهوية والقبيلة والتنمية، إلى جانب الموارد المكتبية المتوافرة، والأدلة والبيانات التي تتيحها مختلف الهيئات الحكومية ذات الصلة. وتنطلق الورقة من فرضية أن دولة قطر، استجابةً لمقتضيات التنمية المدفوعة بالطفرة النفطية، أصبحت منذ عقود وجهة لحركة هجرة واسعة؛ ما جعلها تواجه تحديات ثقافية ذات تأثيرات بالغة في هويتها الوطنية: كاختلال التركيبة السكانية، والتنوع الثقافي، وتراجع مكانة اللغة العربية، وإشكالية المواءمة بين الانفتاح على العولمة وتأثيراتها الحضرية والتمسك بالأصالة. وصانع القرار على وعي تام بجسامة هذه التحديات، لذلك فقد عملت قطر على تبني سياسات تمكنها من مواجهة هذه التحديات. وتعتمد الورقة على المنهج الكيفي في تشخيص هذه التحديات، وتحليل مضمون السياسات الموضوعة لمواجهتها، من استراتيجيات وخطط وبرامج وتشريعات، والمبادئ التوجيهية التي تؤطرها، علاوة على استعراض المؤسسات المعنية برسم هذه السياسات وتنفيذها.

محمد الرميحي

أستاذ علم الاجتماع السياسي في قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الكويت. شغل العديد من المناصب في الجامعة نفسها، آخرها مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية (2016-2017). عمل مستشارًا لسلسلة كتب "عالم المعرفة" الصادرة عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت، وترأس تحرير مجلة "العربي"، وعدة صحف يومية، منها: "صوت الكويت"، و"أوان". له مؤلفات عدة متعلقة بدراسات مجتمعات الخليج والثقافة العربية، باللغتين العربية والإنكليزية.

السياسات الثقافية لدول الخليج العربي

تُعدّ الثقافة مُحدِّدةً للسلوك، وهي أحد أسس تنمية أيّ مجتمع، فلا يوجد مشروع وطني بلا مشروع ثقافي. وفي الخليج، لم تنتبه النخب حتى الآن، على نحوٍ جدّي، إلى أهمية الثقافة بمعناها العام والعملياتي في تطوير المجتمعات الخليجية، وفي قيادة التنمية المنشودة. وأطلق النفط في الخليج قوى متعارضة، حتى إنها لربما تكون متناقضة، وأطلق أيضًا توترات اجتماعية أدت إلى وجود الأمر ونقيضه في المجتمع، مثل تعليم المرأة والسماح بعملها، وعزلها في الوقت نفسه، وإطلاق مطبوعات جديدة بالغة الثراء مع رقابة نظامية أو مجتمعية صارمة، أو وجود أنواع مختلفة من التعليم، ولكنها تفتقد، في كثير من الأحيان، إلى الجودة المطلوبة، أو طموح إلى التنمية في ظل ثقافة محافظة مستندة إلى التراث. ولذا، تتناول هذه الورقة تجارب دول الخليج في النشاط الثقافي، وتخلص إلى التركيز على أهمية أخذ الثقافة في الاعتبار في صلب خطط التنمية.

محمد المسفر

أستاذ متقاعد من جامعة قطر. حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة نيويورك الحكومية (1984). عمل سابقًا في السلك الدبلوماسي بدولة قطر. له العديد من الدراسات والأوراق البحثية المنشورة في عدد من الدوريات العربية المحكّمة، من كتبه: "المنظمات الدولية: التاريخ، السياسة، الاقتصاد، القانون، الإدارة" (جامعة قطر، 2021)؛ "العلاقات الخليجية - الخليجية: معضلة الفراغ الاستراتيجي والتجزئة (1971-2018)" (مركز الجزيرة للدراسات، 2018). وهو مساهم دائم في الصحافة القطرية والعربية.

العلاقات القطرية - الصينية (1988-2023)

تسلط الورقة الضوء على تطور العلاقات القطرية - الصينية وتحدياتها في الفترة 1988-2023. وتركز على اهتمام دولة قطر بإقامة علاقات متميزة مع جمهورية الصين الشعبية، آخذة في الحسبان أن علاقاتها بالدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة تتميز من الناحية الأمنية بالأفضلية؛ نظرًا إلى توقيع اتفاقيات ثنائية بين الدولتين، ووجود قاعدة عسكرية أميركية تعدّ الأقوى خارج دول حلف شمال الأطلسي "ناتو"، فضلًا عن اعتبار قطر حليف الولايات المتحدة من خارج هذا الحلف. وتجادل الورقة بأن الأزمات التي مرت بها دولة قطر - بحكم أنها دولة صغيرة - تحتم عليها اتباع دبلوماسية التعدد في علاقاتها الدولية من الناحية الاقتصادية والأمنية وكذلك في مجال القوة الناعمة: الإعلام، الثقافة، الرياضة، السياحة ... إلخ. وبناء على ذلك، فإن العلاقات القطرية - الصينية تتميز بالديناميكية والنمو المتسارع في هذا المجال، وتعزيز الثقة المتبادلة بين الدولتين، وقد تجلّى ذلك في تأسيس علاقة شراكة استراتيجية بينهما. وتناقش الورقة أيضًا التحديات التي تواجه العلاقات بين الدولتين وطرائق التغلب عليها.

محمد اليحيائي

صحافي وروائي عُماني، حاصل على الدكتوراه من جامعة السلطان قابوس في مسقط، وعلى الماجستير في العولمة والاتصالات من جامعة ليستر في المملكة المتحدة (2022). يعمل مذيعًا في "التلفزيون العربي". تولى سابقًا رئاسة القسم الثقافي في صحيفة "عُمان"، وأشرف على تحرير ملحقها الثقافي (1988-1999). شارك في إطلاق العديد من المبادرات والفعاليات الثقافية وإدارتها في عُمان، منها مشاركته في تأسيس أسرة كتاب القصة في النادي الثقافي أواخر ثمانينيات القرن العشرين، وشارك في إطلاق مجلة "نزوى" الفصلية الثقافية عام 1994، وكان عضوًا في مجلس إدارة النادي الثقافي العُماني (1995-1999). أنتج عددًا من الأفلام الوثائقية، وصدر له مؤلفات، منها في الأدب القصصي: "الحرب" (2022)؛ "نزهة مارشال" (2016)؛ "طيور بيضاء، طيور سوداء" (2007)، وله في الدراسات الأكاديمية: "نظام الحكم في عُمان: من إمامة الانتخاب إلى السلطنة الوراثية" (2021).

إدارة الدولة لمسألة الهوية في بعدها الثقافي: الحالة العُمانية

تسعى هذه الورقة لقراءة المقاربة التي انتهجتها الدولة في سلطنة عُمان في إعادة صياغة الهوية الوطنية وفهمها، وذلك منذ عام 1970، فضلاً عن الطريقة التي أدارت بها مسألة الهوية في بُعدها الثقافي، والأدوات والرموز التي وظفت، وكيفية تمكنها من صياغة هوية وطنية ثقافية ذات محددات تخدم برامج السلطة وتوجهاتها. فحينما تولى السلطان قابوس بن سعيد الحكم في عُمان (1970-2020)، وجدت السلطة نفسها أمام ما يمكن وصفه بـ "أزمة هوية وطنية"؛ سياسية وثقافية. فقد كانت عُمان، خلال المئة عام التي سبقت ما وصف بـ "النهضة" وولادة عُمان الجديدة عام 1970، تعيش حالة صراع سياسي بين نظام السلطنة ذي التوجه الدنيوي والمرتبط بالمستعمر البريطاني، ونظام الإمامة ذي التوجه الديني ومرجعيته "الإباضية" والمعادي للتدخل البريطاني في شؤون البلاد. وفي منتصف ستينيات القرن العشرين، أُضيف إلى ذلك الصراع، صراع ثالث ذو توجه مختلف، حينما أعلنت "الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج"، ذات المرجعية الماركسية، المواجهة المسلحة مع نظام السلطان سعيد بن تيمور (1932-1970) وداعميه البريطانيين؛ ما عمّق أزمة الهوية الوطنية، ووسّع من شروخها. وقد وجدت هذه الصراعات تمثلات لها في الإنتاج الثقافي العُماني، خلال النصف الثاني من القرن العشرين، لا سيما في النصوص والمدونات التاريخية والفقهية وبعض النصوص الشعرية. وتفترض الورقة أن أزمة الهوية الوطنية في عُمان، في بعديها السياسي والثقافي، مكّنت السلطة الناشئة عام 1970 من صياغة هوية وطنية جديدة، على خلاف ما يفترضه السياق الطبيعي للهوية المتشظية. وكانت الحاجة إلى "هوية جامعة"، لكن توظيف السلطة لتراث المذهب الإباضي، بما فيه السياسي، كان عاملًا حاسمًا. تعتمد الورقة المنهج الوصفي التحليلي للمسائل والإشارات المتعلقة بالهوية الوطنية التي وردت في خطابات السلطان قابوس، وخصوصًا خلال سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته، وتعنى أيضًا بالسياسات التي انتُهجت من أجل صياغة هوية وطنية باسمَي "الحفاظ على العادات والتقاليد" و"حفظ وصون التراث الوطني".

محمد بن سالم المعشني

أستاذ في علم اللغة بجامعة السلطان قابوس في سلطة عُمان. حاصل على الدكتوراه من جامعة مانشستر في إنكلترا، وعلى الماجستير والبكالوريوس من جامعة السلطان قابوس. ترأس قسم اللغة العربية في الجامعة نفسها (2014-2019). تتركز اهتماماته البحثية في الوضع اللغوي القائم في عُمان واليمن ومناطق جنوبي الجزيرة العربية. صدر له منشورات علمية، منها: "أبعاد الهوية في النص الشعري العُماني المعاصر" (2017)؛ "العربية الفصحى والمشهد اللغوي في الخليج العربي" (2012).

التكوين الثقافي للمواطن الخليجي: بين سلطة الدولة والدين

يعتبر الدين فاعلًا أساسيًا في حياة المواطن الخليجي؛ بما له من سلطة مؤثرة في القيم والسلوك والعلاقات والتكوين الثقافي للفرد والمجتمع. فما من شيء يُنافس الدين، من حيث التأثير في التكوين الثقافي للمواطن الخليجي، إلّا الدولة؛ بما لها من سلطة على مختلف مجالات الحياة في دول الخليج، منذ أن غدت الفاعل الأول والمؤثر الأقوى في حياة المواطنين الخليجيين والمجتمعات الخليجية، وبما لها من قوة مادية ومعنوية. ولمّا كان للثقافة أهمية كبرى في تشكيل الوعي الفردي والجمعي ومختلف القيم والهوية الوطنية، فقد أولتها دول الخليج اهتمامًا واضحًا، وأدرجتها في خططها وسياساتها التنموية، إيمانًا منها بأهميّتها في تكوين الانتماء والولاء وبناء الدولة وتوحيد المجتمع وخلق السّلم الأهلي وتشكيل الهويات الوطنية. وزاد اهتمام دول الخليج العربية بالثقافة مع ازدياد أعداد العمال الأجانب العاملين ازديادًا يفوق أعداد مواطنيها، ما عدا سلطنة عُمان والسعودية، وقد تمخّض عن هذا الأمر تأثيرات ثقافية عديدة. ومن جانبٍ آخر، دفعت العولمة بمختلف أبعادها دول الخليج إلى مضاعفة الاهتمام بالثقافة وشؤونها، نتيجةً لما حملته من قيم ومنتجات ثقافية مادية ومعنوية. تتناول هذه الورقة التكوين الثقافي للمواطن الخليجي، معرِّفةً به، وبدور الأسرة والمجتمع والحكومة فيه، ومعرّجةً على مصادر هذا التكوين وأنواعه، والسياسات الثقافية الخليجية ومؤسسات الثقافة وأدوارها، وجوانب القوة والضعف في هذه السياسات وممارساتها، وملامح المشهد الثقافي الخليجي، وخصائصه نتيجة التحوّلات السريعة في دول الخليج، وانعكاساتها على المواطن. وفي هذا السياق، تنظر الورقة في الأسئلة المركزية التالية: ما التكوين الثقافي للمواطن الخليجي؟ وكيف يجري؟ وما دور سلطتَي الدين والدولة في هذا التكوين؟ وما طبيعة العلاقة بين هاتين السلطتين في هذا المجال؟

مريم الهاجري

مساعدة بحث وتدريس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في معهد الدوحة للدراسات العليا، وهي طالبة دكتوراه في تخصص السوسيولوجيا بجامعة إدنبرة في المملكة المتحدة. حاصلة على الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من معهد الدوحة للدراسات العليا، وهي مسؤولة لجنة الأبحاث والتوعية في مجموعة شباب قطر ضد التطبيع.

"الثقافة الخليجية" بوصفها أداة هيمنة: نحو فهم مركب للتعددية الثقافية في الخليج

تبحث هذه الورقة في السؤال الرئيس التالي: ما الذي تعنيه "الثقافة الخليجية"؟ من أجل ذلك، تفحص الورقة بدايةً الحمولة المعرفية لمفهوم "الثقافة"، متوسلةً الأدبيات السوسيولوجية والأنثروبولوجية التي تُسائل المقاربات التقليدية في التقصّي الإثنوغرافي؛ تحديدًا ما بعد لحظة "المنعطف الثقافي". وتتناول الورقة في هذا السياق محورين: يتعلق الأول بإعادة مساءلة وظيفة المفاهيم وأشكال استخدامها، ويتعلق الثاني باستراتيجيات بديلة من الكتابة عن الوقائع الاجتماعية، بعيدًا عن التفسيرات الثقافوية. وتناقش تطور مفهوم "الثقافة/ الثقافي" ووظيفته في السياق الخليجي؛ لهذا تتتبع تشكّل مفهوم "الخليج" بوصفه وحدةً سياسيةً وثقافيةً متجانسة، وهو نقاش لا ينفصل عن العلاقة بالإمبراطورية البريطانية وإرثها الكولونيالي في المنطقة، ثم تفحص استتباعات هذا التشكل خطابيًا وماديًا بالنسبة إلى العلاقة بين الدولة في الخليج وشبه الجزيرة العربية، والمجتمعات التي تقع على أطرافها؛ أي تلك التي اختيرت أن تُعرف الخليج بنقيضه، وذلك استنادًا إلى مداخلات نقدية متأخرة في حقل دراسات الخليج التي تحاول تجاوز الأطر النظرية والتحليلية المهيمنة؛ أي تلك التي تختزل الخليج وشبه الجزيرة العربية في مسائل النفط والأمن. وتنتهي الورقة إلى مقولتين: تُحاجّ المقولة الأولى بعدم وجود "ثقافة خليجية"، وإنمّا "ثقافات" تسكن منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية، وهي تتقاطع وتختلف بحسب تنوّع الوقائع التاريخية/ الاجتماعية لمجتمعات المنطقة؛ أمّا المقولة الثانية، فتوضح استخدام مفهوم "الثقافة الخليجية" لإعادة إنتاج مشاريع هيمنة حداثية/ كولونيالية، عبر بناء مخيال عما هو جزء من "الثقافة" الخليجية وما هو "دخيل" عليها؛ أي من يحق له أن ينتمي سياسيًا وثقافيًا إلى مشروع الدولة الحديثة في الخليج، ومن يُقصى من هذا الحق.

مصطفى البازركان

رئيس مركز معلومات ودراسات الطاقة والبيئة في لندن منذ عام 2017، كان مستشارًا اقتصاديًا وباحثًا في مركز العراق للمعلومات والبحوث منذ عام 2004. وهو المحرر الاقتصادي لصحيفة "العرب الدولية" منذ عام 1991، وكاتب عمود يومي فيها. شارك ببحوث ومحاضرات في ندوات ومؤتمرات دولية حول النفط والغاز في العراق والشرق الأوسط. نشر دراسات في عدة دوريات، منها دراسة عن ثورة الغاز الصخري في الولايات المتحدة. وهو ضيف دائم في كثير من البرامج الاقتصادية لمحطات التلفاز الفضائية. له خبرة جيولوجية أكاديمية وعملية، منذ أكثر من 40 عامًا في قطاع النفط والغاز.

أهمية موقع دول الخليج في طموحات الصين العالمية

إن مصادر الطاقة بأنواعها الأحفورية والمتجددة والنووية، تمثل جسرًا استراتيجيًا لإدامة العلاقات بين دول العالم وتعزيزها. وذلك لما تمثله من أهمية لدوران عجلة الاقتصاد ودعم المواقف السياسية وضمان التفوق العسكري في عالم متعدد الأقطاب، وهو ما يمثل فرصة مواتية لتعزيز العلاقات بين دول الخليج والصين التي يتوقع تبوء اقتصادها المركز الأول خلال السنوات القليلة المقبلة، فضلًا عن أنها تعتبر المستهلك الأكبر للنفط وثالث أكبر مستهلك للغاز في العالم. تشير الورقة إلى أهمية أول قمة خليجية - صينية عُقدت في جدة، أكدت أن الصين تستهدف دورًا استراتيجيًا فعالًا في المنطقة، وبعد القمة بأشهر آتت الجهود الصينية ثمارها بتحقيق مصالحة سعودية - إيرانية. وتؤكد الورقة أن انضمام الإمارات العربية المتحدة وإيران والسعودية إلى مجموعة بريكس قد مثل خطوة أساسية تدعم تحول دول الخليج إلى قطب إقليمي ودولي، يسعى لتحقيق مصالحه إلى جانب مصالح الدول الأخرى، في مرحلة مهمة من تاريخ العالم؛ ذلك أن لدول الخليج موقعًا متميزًا على خريطة الطاقة العالمية، يمكن أن يكون حجر أساس لشرق أوسط جديد، يؤهل منطقة الخليج لتكون بوابة للطاقة إلى أوروبا. ومن مصلحة دول الخليج وجود ما تطلق عليه تعبير "تنافس تكاملي" قد تشهده المنطقة أول مرة، يحقق مصالح دولها وسائر شركائها التجاريين. ويمكن تشبيه علاقات دول الخليج، منفردة أو مجتمعة، بالصين بمفهوم "عقود الغاز" التي غالبًا ما تكون استراتيجية طويلة المدى؛ ما يضفي استقرارًا على سياسات كل الأطراف، ويسهم في تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية.

ناصر بن سيف السعدي

أستاذ مساعد في كرسي اليونسكو لدراسات الأفلاج بجامعة نزوى في سلطنة عُمان. حاصل على الدكتوراه في التاريخ من جامعة السلطان قابوس. تتركز اهتماماته البحثية في التاريخ الاجتماعي والثقافي وصورة الآخر في الثقافة العُمانية. صدر له عدة مقالات ودراسات، منها: "العلماء والسلطة في عُمان: 1749-1913" (2022)؛ "اتفاقية السيب 1920م: قراءة في المضامين السياسية والاقتصادية" (2016)؛ "نظام التغريق في التاريخ العُماني بين الظرف السياسي والأثر الاقتصادي: 1482-1915م" (2017)؛ "المجتمع والسياسة في عمان من خلال جوابات الإمام محمد بن عبد الله الخليلي" (2018).

سرديـات الهوية الثقافية في مناهج العلوم الإنسـانية المعتمدة بسـلطنة عمان في الصفوف الدراسية (5-12)

تسعى هذه الورقة لمناقشة مسألة الهوية الثقافية في المناهج الدراسية المعتمدة في سلطنة عُمان في العام الدراسي (2022-2023)، وتحديدًا مناهج العلوم الإنسانية؛ وذلك من زاوية ترتبط بالانتماء عبر حلقات أربع: الهوية الوطنية، والهوية الخليجية، والهوية العربية، والهوية الإسلامية، معتمدةً على المنهج الإحصائي والتحليلي. وتتوسّل الورقة في ذلك عدة مصادر، أهمها المستندات والوثائق الرسمية الصادرة عن وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان، ومنها وثيقة فلسفة التعليم في سلطنة عُمان (2017)، ووثيقة المفاهيم العامة في المناهج الدراسية (2019)، والكتب الدراسية لمواد اللغة العربية والتربية الإسلامية والدراسات الاجتماعية للصفوف الدراسية (5-12)، وذلك من خلال تناول محاور ثلاثة: أولًا، دور المنظومة التربوية في تعزيز الهوية الثقافية؛ ثانيًا، الهوية العُمانية والخليجية؛ ثالثًا، الهوية العربية والإسلامية. وقد خلصت الورقة إلى نتائج، أبرزها حرص صانعي السياسات التربوية على تضمين مفردات الهوية ومفاهيمها في المناهج، والحضور القوي لمفردات الهوية العُمانية والعربية ومفاهيمها، وضمور الهوية الخليجية، وتوزع مفاهيم الهوية الإسلامية ومفرداتها على معظم المناهج الدراسية.

هادي مشعان ربيع ناصر

عميد كلية القانون والعلوم السياسية في جامعة الأنبار، حاصل على الدكتوراه في الفكر السياسي من جامعة بغداد، وعلى الماجستير في العلوم السياسية من الجامعة نفسها. عمل سابقًا في هيئة تدريس جامعة التحدي في ليبيا، وترأس قسم العلوم السياسية فيها. له العديد من الأبحاث والمقالات المنشورة في مجال النظام السياسي، والتعددية السياسية، والديمقراطية والطائفية في العراق، فضلًا عن المشاركة في العديد من المؤتمرات المحلية والدولية.

مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية - الصينية

شهدت العلاقات الاقتصادية العراقية - الصينية منذ خمسينيات القرن العشرين تطورًا مطردًا، على الرغم من العقبات التي كانت تواجهها، لا سيما بعد الأحداث التي شهدتها منطقة الخليج العربي عام 1990، وما تعرض له العراق من عزلة دولية وحصار اقتصادي، ومن ثم تطورات ما بعد عام 2003 الناتجة من الاحتلال الأميركي للبلاد، والفوضى وعدم الاستقرار، وما صاحبها من خلل أصاب النشاط الاقتصادي للدولة. تذهب الورقة إلى أن هذه العلاقات أخذت تشهد، في السنوات الأخيرة، تطورًا جديدًا، تمثل في زيادة الاهتمام الصيني بالعراق من الناحية الاقتصادية، سواء بزيادة الوجود الفعلي في الساحة العراقية من خلال الشركات الصينية والعمال الصينين، أو من خلال زيادة حجم التبادل التجاري ونوعه؛ تقابله رغبة عراقية في توثيق هذه العلاقات والارتقاء بها على الرغم من الضغوط الدولية. وتهدف الورقة إلى الإجابة عن سؤالين: كيف استمرت العلاقات الاقتصادية العراقية – الصينية، على الرغم من الاضطرابات الجيوسياسية والعراقية المحلية؟ وهل تشهد هذه العلاقات منعطفًا جديدًا في المستقبل؟ تنطلق الورقة من فرضية مفادها أن استمرار العلاقات الاقتصادية العراقية – الصينية، يرجع إلى الحاجة المتنامية لكل منهما إلى الآخر. وتخلص إلى أن مستقبل هذه العلاقات سوف يشهد مزيدًا من الاعتمادية والالتزام المتبادل، يؤكد ذلك الزيادة المستمرة في حجم التبادل التجاري بين البلدين واعتمادهما على النفط وعائداته.

هاي وون جيونغ

أستاذة مساعدة في الدراسات الاستراتيجية بكلية الدفاع الوطني في الإمارات العربية المتحدة، وفي برنامج العلاقات الدولية ضمن مشروع البرامج الأكاديمية للكليات العسكرية بجامعة أبوظبي. تشمل اهتماماتها البحثية تحليل السياسة الخارجية، والدراسات الدبلوماسية، والعلاقات بين الشرق الأوسط وآسيا، ودراسات الخليج. لها عدة منشورات عن دبلوماسية الموارد، والتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في الدول الريعية، والدبلوماسية العامة، والدبلوماسية المتعددة المسارات، منها: "دبلوماسية القوة الوسطى لكوريا الجنوبية في الشرق الأوسط: التنمية والمسارات السياسية والدبلوماسية" (2022).

الإنتـاج الثقافي وبناء الهوية الوطنية في الـعصر الرقمي: العلوم والتكنولوجيا والابتكار في دولـة الإمارات العربية المتحدة

يُعدّ الإنتاج الثقافي تعبيرًا أساسيًا عن بناء الأمة بالنسبة إلى الدول القومية الناشئة في الخليج العربي. ففي هذه الدول، يُنَصُّ على جذور الهوية العربية والإسلامية في الدساتير، بينما تُعد المتاحف الوطنية مواقع للتمثيل الثقافي وتشكيل الهوية الوطنية. ويعكس التركيز على الأصالة الثقافية لهذه الدول وجهة النظر السائدة المتمثلة في أنّ إنتاج التراث الثقافي الأصيل يُنافس الإنتاج الثقافي المنبثق من ضغوط العولمة الخارجية. وانطلاقًا من التركيز التقليدي على الإسقاطات الداخلية لتشكيل الهوية الثقافية والوطنية الأصيلة في هذه الدول، تساهم هذه الورقة في مجال الدبلوماسية العامة وبناء الهوية الوطنية للدولة من خلال الدعوة إلى توسيع تشكُّل الهوية وتمثُّلها عبر عدسة الإنتاج الثقافي في المتاحف، وتُسلّط الضوء على الابتكار وصياغة الاتجاهات المستقبلية، بوصفها استراتيجيات لبناء الهوية الوطنية عند تقاطع سياسات العلوم والتكنولوجيا والثقافة، مع اتخاذ المتاحف في دولة الإمارات حالةً للدراسة.

يعقوب الكندري

أستاذ في قسم الاجتماع والأنثروبولوجيا بجامعة الكويت، ورئيس تحرير مجلة "حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية". حاصل على الدكتوراه في الأنثروبولوجيا من جامعة أوهايو في الولايات المتحدة. شغل عددًا من المناصب؛ منها عميد كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت، ومدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ورئيس تحرير "مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية".

التماثـل والاخـتلاف بين الثقافـتين الحضريـة والقبلية في المجتمـع الخليجي وأثـرهما في الاندمـاج الاجتماعي: الكويـت أنموذجًا

ترتبط قضية التماثل والاختلاف ارتباطًا وثيقًا بمفهوم ما يسمى الاندماج الاجتماعي، وتعزز الدراسات الأنثروبولوجية الفكرة المتمثلة في اعتبارهما من سمات المجتمعات الإنسانية، وهذا الأمر يُبرِز ما يسمى الهويات الفرعية داخل المجتمع. وفي إطار الدولة، لا تشكّل هذه القضية أي إشكاليات في مجتمعات إنسانية حققت قدرًا مناسبًا من الاندماج الاجتماعي، وتعزيز مفاهيم المواطنة، وتطبيق القانون، وتحقيق العدالة الاجتماعية بالنسبة إلى جميع الشرائح الثقافية المختلفة. إلا أن الأمر قد يكون على العكس من ذلك في بعض المجتمعات الإنسانية التي تتفاوت فيها الهويات الفرعية، والتي تصل أحيانًا إلى الصراع، والتصفية الجسدية، في أقصى درجات الاختلاف الذي يتعزز برفض هوية فئوية خاصة للآخر داخل إطار المجتمع. فتحقيق الاندماج الاجتماعي، في ظل وجود هويات فرعية مختلفة، هو أساس استقرار المجتمع ونموه. أما عدم القدرة على خلق هذا الاندماج، في جميع مستوياته، فمن المؤكد أنّ له تأثيرًا في هذا الاستقرار ودرجته. وفي هذا السياق، تطرح هذه الورقة تساؤلات منها: إلى أي حدّ نجحت الدولة في تعزيز الاندماج الاجتماعي، في ظل وجود ثقافات فرعية مختلفة داخل المجتمع المحلي؟ وإلى أي حدّ يبرز هذا الاختلاف الثقافي ليعزز الهويات الفرعية في مقابل الهوية المجتمعية؟ وما مدى تحقيق التشابه الثقافي المجتمعي لدوره في تعزيز هذه الهوية المجتمعية؟ تسعى الورقة للإجابة عن هذه الأسئلة، بالتركيز على هويتين فرعيتين داخل المجتمع الكويتي: الهوية الحضرية، أي الهوية التي تستمد جذورها من المجتمع البحري التقليدي والحضري شبه المستقر؛ والهوية القبلية التي ينحدر أفرادها من جذور الصحراء.

يوسف بن حمد البلوشي

اقتصادي ذو خبرة علمية وعملية تمتد لأكثر من عشرين عامًا في المؤسسات الاقتصادية؛ في البنك المركزي العماني، ووزارة الاقتصاد الوطني والمجلس الأعلى للتخطيط وبمكتب الرؤية المستقبلية "عمان 2040" بصفة خبير للمحتوى. عمل مستشارًا لشؤون إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار برنامج المعونة الفنية التابع لصندوق النقد الدولي، ومستشارًا استراتيجيًا لدى البنك الدولي لتطوير الأعمال، إلى جانب عضوية غرفة التجارة البريطانية. حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد السياسي من كينجز كوليدج، بجامعة لندن في المملكة المتحدة، وعلى الماجستير في الإدارة والسياسة الاقتصادية من جامعة ستراثكلايد، في إسكتلندا. نشر العديد من الدراسات والأوراق البحثية والفصول في كتب مختلفة، وألف كتابَي "الاقتصاد العماني العولمة ورياح التغيير"، و"رؤية عمان 2040: ضغوط الأسئلة واستحقاقات الأجوبة". وشارك في تحرير كتابَي "التنويع الاقتصادي في منطقة الخليج: القطاع الخاص كقاطرة للنمو"، و"التنويع الاقتصادي في منطقة الخليج: مقارنة التحديات العالمية".

العلاقات الخليجية - الصينية من منظور استراتيجي

تناقش الورقة، في ثلاثة محاور، المنظور الاستراتيجي للعلاقات الخليجية – الصينية، وضرورة ارتقائها إلى مستوى جديد من التعاون، أخذًا في الاعتبار طبيعة مرحلة النمو في الخليج وأهمية الصين لاعبًا محوريًا في مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكذلك للعديد من الأسس والمبررات التي تدعم التقارب الصيني - الخليجي. وفي هذا السياق، تذكر الورقة أربعة مسوغات، تتعلق بطبيعة الرؤى التنموية المستقبلية الخليجية التي تنادي بالتنويع الاقتصادي وتوسيع القاعدة الإنتاجية مع التركيز عليهما؛ وهو ما نجحت الصين فيه بكفاءة. ويستفاد في هذا الشأن عدة دروس، منها التغيرات الجيوسياسية في العالم وتراجع دور الولايات المتحدة الأميركية في دول الخليج وضرورة إيجاد توازنات جديدة في المنطقة، إضافة إلى الموقع الاستراتيجي لدول الخليج الذي يمثل همزة وصل للتجارة بين آسيا وأوروبا، ويمكّن دول الخليج من أن تكون مركزًا لانطلاق التجارة الصينية إلى العالم، فضلًا عن أن الخليج يمثل المصدر الأهم للطاقة بالنسبة إلى بيجين، التي تُعد أحد المحركات الأساسية في التحول في مجال الطاقة إلى الطاقة المتجددة. وتتناول الورقة أهمية الصين لاعبًا محوريًا في الاقتصاد العالمي والتحولات الأخيرة في مختلف المجالات وخاصة الاقتصادية منها. وتسلط الضوء على ضرورة الارتقاء بمستوى التقارب والعلاقات الخليجية - الصينية وأهميته، وتُختتم بتوصيات بشأن ماهية التعامل مع التحدي المتعلق بأنسب السبل لتعظيم الاستفادة من الاستثمارات الصينية في دول الخليج.

المشاركون

في ندوة أسطور

أمل غزال

أستاذة التاريخ، وعميدة كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية في معهد الدوحة للدراسات العليا. حاصلة على الدكتوراه والماجستير في التاريخ من جامعة ألبرتا في كندا، وعلى البكالوريوس من الجامعة الأميركية في بيروت. عملت أستاذة للتاريخ ومديرة لمركز الدراسات المقارنة لمجتمعات وثقافات المسلمين في جامعة سايمون فريزر في فانكوفر في كندا. تتركز اهتماماتها البحثية في التاريخ العثماني، والشرق الأوسط الحديث، وشمال أفريقيا، والإسلام في الصحراء الكبرى وأفريقيا جنوب الصحراء. صدر لها: "الإصلاح الإسلامي والقومية العربية: توسيع الهلال من البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الهندي، منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر إلى ثلاثينيات القرن العشرين" (2010).

كيف أرّخ يسار الخليج لانتفاضاته؟ انتفاضة 5 آذار/ مارس 1965 في البحرين نموذجًا

تحلل هذه الورقة كتابات اليسار البحريني عن انتفاضة 5 آذار/ مارس 1965 التي تعدّ نتاج الغضب المستمر من سوء الأحوال الاقتصادية والسياسية. وهذه الكتابات هي لمشاركين في الانتفاضة، أو لوجوه من الحركة اليسارية المعاصرة في البحرين، أو لآخرين ممن عاصروا الانتفاضة. وممّا يميّزها هو تفرّدها بتحليل الانتفاضة وسلطتها المطلقة على سردية أحداث آذار/ مارس 1965. ويعود ذلك إلى غياب أيّ سردية أخرى، سواء لتيارات سياسية مختلفة، أو حتى سردية رسمية تتبناها الدولة التي تتعامل مع هذه الانتفاضة كأنّها لم تحدث، ولا وجود لها في الذاكرة التاريخية. هذا التغييب يُرافقه نقص في الاهتمام الأكاديمي النقدي بالانتفاضة وغيرها من الحركات الشعبية في البحرين. هنا تبرز إشكالية تشخيص الانتفاضة بصفتها انتفاضة يسار في الكتابات المذكورة، وهيمنة الإطار اليساري على السردية. وتبرز أيضًا إشكالية أخرى في هذه الكتابات، تتمثل في غياب البُعد الإقليمي الخليجي للانتفاضة، وتأطيرها محليًا ووطنيًا رغم ما كان للأحزاب الفاعلة من هويات عابرة للحدود وارتباطات أيديولوجية وسياسية مع فئات وأحزاب في الدول المجاورة، وما بينها من تأثير متبادل. لا تضع هذه الكتابات الانتفاضة في سياق حراك شعبي أوسع على مستوى بلدان الخليج، وتنزع عنها صفة الحراك الإقليمي رغم ما شهده هذا القرن من تغيرات وتطورات سياسية في منطقة الخليج. فهي لا تؤرخ ليسار خليجي؛ وإنما ليسار محلي ذي سردية موجهة ومتكاملة لا تذهب أبعد من الحدود الوطنية.

أولريكه فريتاغ

مؤرخة مختصة في الشرق الأوسط الحديث، ومديرة مركز لايبنز لدراسات الشرق الحديث في برلين، وأستاذة في جامعة برلين الحرة منذ عام 2002. حاصلة على شهادة التأهل للأستاذية في الدراسات الإسلامية من جامعة بون في ألمانيا، وعلى الدكتوراه في التاريخ من جامعة ألبرت لودفيغز في فرايبورغ. تركّز أبحاثها على تأريخ الحجاز الحديث، وتاريخ المجتمعات الإسلامية من منظور عابر للمناطق المحلية، وأشكال المشاركة وفضاءاتها في المجتمعات العربية، والتاريخ الحضاري والثقافي الحديث لشبه الجزيرة العربية. صدر لها: "مهاجرو المحيط الهندي وتشكُّل الدولة في حضرموت" (2003)، و"تاريخ جدة: بوابة مكة في القرنين التاسع عشر والعشرين" (2022).

التأريخ السعودي: ملاحظات من كتابة تاريخ مدينة

تعتمد هذه الورقة على تجربة الباحثة في كتابة تاريخ مدينة جدة الساحلية في المملكة العربية السعودية، في محاولة لتسليط ضوء أكبر على المنظور التاريخي المحلي المستمَد من المصادر المحلية والتأريخ المحلي. وفي سياق هذا العمل، الذي استمر نحو 12 عامًا (2006-2018)، تجادل الباحثة بأنّه حدث عدد من التغييرات الرئيسة في التأريخ المحلي. تركز الورقة على موضوعين: كتابة التاريخ الحضري، والوضع الأرشيفي. بداية، تستعرض الورقة موجزًا لتطور عملية التأريخ المحلي، ثم تدرس الوضع الأرشيفي لهذه المهمة، حيث بُذِل الكثير من الجهد في جمع الأوراق الرسمية للدولة، لا سيّما من جانب عدد من المؤسسات المحلية التي عُنيت بهذه المهمة مثل دارة الملك عبد العزيز، ومؤسسة الملك فيصل الخيرية، ومعهد الإدارة العامة. وتُلاحظ الورقة أنّ الوضعية العامة للأرشفة هي عملية عشوائية إلى حدٍ ما، وغالبًا ما تكون مصادفةً، وتعكس، بطريقة ما، نشأة المملكة وتطوّرها المؤسسي. ثمّ إنّ التدريب الأجنبي الذي تلقّاه العديد من المؤرخين، وتفضيل المؤرخين للأرشيفات الأجنبية، يستتبع "المصالح" الوطنية الخاصة بالدول الحاوية لهذه الأرشيفات، ومن ثمّ بقواعد ما يجري الحفاظ عليه أو لا، وما ترفع السرية عنه وتوقيته. ومع ذلك، فإنّ استخدامها يمنح هذه الأرشيفات الأجنبية دورًا مميزًا في كتابة التاريخ السعودي، وهو أمر لا يمكن أن يكون في مصلحة المملكة على المدى الطويل.

خالد بن غانم المعاضيد

باحث في التاريخ الحديث لمنطقة الخليج، حاصل على شهادة الماجستير في التاريخ من معهد الدوحة للدراسات العليا (2023)، عن رسالته "التجربة الدستورية القطرية"، وعلى شهادتي البكالوريوس والماجستير في علم الغلاف الجوي من جامعة سانت لويس بالولايات المتحدة (1991). وهو عضو منتخب في مجلس الشورى القطري من 2021 إلى الآن. عمل نائبًا لمدير مركز الوجدان الحضاري، ورئيسًا للوحدة التاريخية، وكلاهما تابع لوزارة الثقافة. له عدد من المقالات والدراسات، منها "حملة فيصل بن تركي بين المصادر المحلية والوثائق البريطانية"، وسيصدر له عن المركز العربي للأبحاث كتابه "تجربة قطر الدستورية".

الذاكـرة الجمعية ودورهـا في صناعة الكتابة التاريخيـة في الجزيرة العربية: ابن بشر نموذجًا

للذاكرة الجمعية القدرة على التمثيل الانتقائي، عند استخدامها في إعادة بناء الماضي. وهي ليست استرجاعًا بريئًا أو مباشرًا لتجارب الماضي. تهدف الورقة إلى تتبّع دور الذاكرة الجمعية، وتأثيرها في الكتابة التاريخية، وتوضح كيفية تأثير مختلف الأبعاد فيها؛ فهي مشبعة بمركزية الذات. وفي هذا الإطار، تتناول الورقة حملة فيصل بن تركي على شبه جزيرة قطر والبحرين في عام 1851 في أحد المصادر التاريخية النجدية، هو "عنوان المجد في تاريخ نجد"، للمؤرخ عثمان بن عبد الله بن بشر النجدي الحنبلي (1795-1873)، للوقوف على مدى تأثير الذاكرة الجمعية في التأريخ لهذا الحدث، ومدى تأثيره في الباحثين الأكاديميين من بعده في تناولهم إياه. وتهدف الورقة إلى الإجابة عن الأسئلة الإشكالية البحثية التالية: كيف تناول ابن بشر في كتابه حملة فيصل بن تركي على قطر؟ وما تأثير الذاكرة الجمعية لعصره في كتاباته؟ وما صدى كتاباته في الدراسات الأكاديمية اليوم؟ وتخلص الورقة إلى أنّ للذاكرة الجمعية تأثيرًا في الكتابة التاريخية، وأنّها بلا شك قادرة على اختراق المناهج العلمية الأكاديمية. فالكتابة التاريخية قد شُوِّهت، والمؤرخ الجاد لا يقبل كتابة تاريخية من دون نقد، ولهذا عليه أن يجتهد في نقد النصوص، ليتمكن من تصحيح ما أُدخل عليها، ليكون أقرب إلى الحقيقة التاريخية.

صالح عبد الله الخليفي

باحث دكتوراه في قسم الدراسات الشرقية في جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة. يعمل مساعدًا للتدريس في مركز دراسات الخليج بجامعة قطر. حاصل على شهادة الماجستير من قسم التاريخ الدولي بكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، وعلى شهادة البكالوريوس من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية (SOAS) التابعة لجامعة لندن. تتركز اهتماماته البحثية في تاريخ الخليج والجزيرة العربية. يتمحور مشروع أطروحته حول "تاريخ الخليج الحديث ونشأة الدول والحياة العلمية في الخليج خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر".

عثمان بن سند: مؤرخًا لنشأة الإمارة العربية على ساحل الخليج

شهدت الفترة 1750-1820 نشوء دول جديدة في المشرق الإسلامي، من ضمنها إمارات عربية مثل الكويت والبحرين. إلّا أنّ فهمنا لم يزل قاصرًا تجاه الكيفية التي نظر بها المعاصرون في الخليج إلى هذه التطورات السياسية. فكيف تصوّر هؤلاء المدن الساحلية ونخبها الحاكمة وعلاقتها بالقوى المهيمنة في المنطقة؟ إنّ كتاب "سبائك العسجد في أخبار أحمد نجل رزق الأسعد" للشيخ عثمان بن سند، يحتوي على الكثير من هذه المفاهيم المتعلقة بمدينة الزبارة في شمال قطر. يُظهِر هذا المصدر المعاصر للأحداث أنّ التجّار العرب هم الذين جعلوا الزبارة مدينةً ساحليةً مزدهرة، ومركزًا مدمجًا في عالمها الإقليمي الأوسع. بذلك، أولًا، ستتضح مفاهيم المعاصرين في النخب السياسية الحاكمة. ثانيًا، تمكّنت الزبارة من الازدهار على الرغم من تورطها مع القوى الأربع المهيمنة في المنطقة. ويكشف الكتاب عدّة حلقات من هذا الاشتباك: الغزو الزندي للبصرة، والحملة العثمانية العراقية ضدّ الدولة السعودية الأولى، والحصار العُماني للزبارة. ثالثًا، تتضح أهمية الشيخ عثمان بن سند في ذكرى الزبارة في قطر والكويت والبحرين، وأيضًا أهمية الزبارة بوصفها موقعًا مهمًا ظهرت فيه دول الخليج أوّل مرة. وهكذا، تنقسم الورقة إلى ثلاثة أجزاء، يُركز الأول على الجسد السياسي للزبارة، والثاني على عالم الزبارة الأوسع، والثالث على ذكراها بعد أن هجرها أهلها. ستؤدي الإجابة عن هذه الأسئلة إلى فهم جذور دول الخليج المعاصرة، فضلًا عن إيجاد مفاهيم بديلة من المفاهيم الأوروبية التي لا تزال تُستعمل في الساحة الأكاديمية. وكذلك، تُظهِر الورقة التجربة السياسية كما فهمها معاصروها وأدركوا أهميتها، فهي ليست مجرد فترة انتقالية إلى الحداثة أو النفوذ الغربي والهيمنة البريطانية؛ إذ إن توضيح عالم الزبارة سيحكي قصة السنوات الأولى لدول الخليج.

عبد الرحمن الإبراهيم

باحث مستقل وأكاديمي كويتي، حاصل على الدكتوراه من جامعة إكستر في المملكة المتحدة (2017). متخصّص في تاريخ الخليج العربي والدراسات المتعلّقة به، وبالأخص جوانب الطبقات والجماعات المهمّشة فيه. تتركز اهتماماته البحثية في دراسة تاريخ شمال الخليج والجزيرة العربية، مثل مشيخات نجد والكويت والزبير حتى منتصف القرن العشرين، والجوانب الاجتماعية والثقافية والدينية، والهامشي والمهمش في التاريخ الحديث والمعاصر للخليج العربي. صدر له عدد من الأوراق والأبحاث، منها: "سياسة الكويت قبل الاستقلال" (2019)، و"المشيخة المهمّشة على حدود الإمبراطوريات: مدخل إلى الزبير" (2020)، و"لا يُكتب التاريخ مرّة واحدة" (2022).

بين التهميش والسرديات في تاريخ الخليج العربي: الكويت أنموذجًا

يجد المتأمل للتاريخ المكتوب عن دول الخليج باللغة العربية اليوم، خصوصًا ما كتبه أبناء الخليج أنفسهم عن تاريخهم، أنّه تاريخ يتصف بالسردية، حيث ركزت هذه الكتابات على جوانب معيّنة في تاريخ هذه الدول، مثل السياسة وتاريخ الحكام والأعيان، في حين أغفلت جوانب أخرى ثقافية واجتماعية ودينية. أوجد هذا النمط السردي في الكتابة مشكلة منهجية بُني عليها تاريخ أحادي النظرة ساهم في توسيع الهامش، وإبقاء عناصر اجتماعية فاعلة في الهامش، بل أزاحهم عن السياق التاريخي، فصاروا مهمشين بسبب ذلك. تناقش هذه الورقة أسباب تهميش الجوانب الاجتماعية والثقافية والدينية ودوافعه، إضافة إلى القوى الاجتماعية، مع التركيز على حالة الكويت وطريقة كتابة التاريخ فيها منذ بدايته في عام 1926، وذلك حينما صدر أول كتاب عن تاريخ الكويت، مرورًا بالكتابات الأكاديمية، وما نشرته المؤسسات البحثية في الكويت على امتداد السنوات. وتحاول الورقة معالجة هذه الإشكالية من خلال التركيز على مسألتين: الأولى هي دراسة دوافع كتابة التاريخ الكويتي، والأسباب التي أدت إلى ظهوره بهذا الشكل السردي البعيد، على نحو أو آخر، عن التحليل والنقد؛ والثانية هي محاولة معالجة هذا الخلل من خلال توضيح الهامش الذي سببته هذه الكتابة السردية، وتسليط الضوء على المهمشين، ثم محاولة وضع الحلول من خلال تبيان المصادر التي ممن الممكن أن تغطي هذه الفجوة، وكذلك توضيح أنّ غياب التاريخ النقدي عن الكتابة التاريخية الأكاديمية والرسمية هو أحد أسباب هذا الخلل.

عبد الرحمن الباكر

عضو هيئة التدريس في كلية القانون في جامعة قطر. حاصل على الماجستير في التاريخ من كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية في معهد الدوحة للدراسات العليا. باحث متعاون في وحدة دراسات الخليج والجزيرة العربية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. عمل باحثًا في لجنة تدوين التاريخ الوطني. يتركز اهتمامه البحثي في التاريخ القانوني والاجتماعي لدول الخليج العربي، إضافة إلى جمع الذاكرة الشفوية المحلية وتصنيفها.

كيف أرّخ يسار الخليج لانتفاضاته؟ انتفاضة 5 آذار/ مارس 1965 في البحرين نموذجًا

تحلل هذه الورقة كتابات اليسار البحريني عن انتفاضة 5 آذار/ مارس 1965 التي تعدّ نتاج الغضب المستمر من سوء الأحوال الاقتصادية والسياسية. وهذه الكتابات هي لمشاركين في الانتفاضة، أو لوجوه من الحركة اليسارية المعاصرة في البحرين، أو لآخرين ممن عاصروا الانتفاضة. وممّا يميّزها هو تفرّدها بتحليل الانتفاضة وسلطتها المطلقة على سردية أحداث آذار/ مارس 1965. ويعود ذلك إلى غياب أيّ سردية أخرى، سواء لتيارات سياسية مختلفة، أو حتى سردية رسمية تتبناها الدولة التي تتعامل مع هذه الانتفاضة كأنّها لم تحدث، ولا وجود لها في الذاكرة التاريخية. هذا التغييب يُرافقه نقص في الاهتمام الأكاديمي النقدي بالانتفاضة وغيرها من الحركات الشعبية في البحرين. هنا تبرز إشكالية تشخيص الانتفاضة بصفتها انتفاضة يسار في الكتابات المذكورة، وهيمنة الإطار اليساري على السردية. وتبرز أيضًا إشكالية أخرى في هذه الكتابات، تتمثل في غياب البُعد الإقليمي الخليجي للانتفاضة، وتأطيرها محليًا ووطنيًا رغم ما كان للأحزاب الفاعلة من هويات عابرة للحدود وارتباطات أيديولوجية وسياسية مع فئات وأحزاب في الدول المجاورة، وما بينها من تأثير متبادل. لا تضع هذه الكتابات الانتفاضة في سياق حراك شعبي أوسع على مستوى بلدان الخليج، وتنزع عنها صفة الحراك الإقليمي رغم ما شهده هذا القرن من تغيرات وتطورات سياسية في منطقة الخليج. فهي لا تؤرخ ليسار خليجي؛ وإنما ليسار محلي ذي سردية موجهة ومتكاملة لا تذهب أبعد من الحدود الوطنية.

عبد الرحمن المري

مساعد باحث في مركز ابن خلدون للعلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة قطر. تركز أبحاثه على الثقافة والاجتماع والسياسة في الخليج العربي.

الغترة في حكم العقال: حدود بنية الكتابة التاريخية عن قطر

ثمة سؤالان رئيسان لا ينفكّان عن قضايا الكتابة التاريخية في قطر وشؤونها، بحيث لم يُفضِ إغفالهما إلى إسقاط أهميتهما أو إلغائهما البتّة. يمسّ الأول محددات كتابة التاريخ في قطر، في حين يتمحور الثاني حول بنية كتابة التاريخ القطري. يكمن أحد أبرز عناصر الكتابة التاريخية القطرية في انضوائها تحت إطار مغلق من الكتابة في تاريخ قطر؛ أي من خلال سرد الوقائع والأحداث في ناظم زمني (كرونولوجي)، ولكن على نحوٍ أخذ ينأى عن استحضار أيّ بُعد من أبعاد الكتابة عن التاريخ؛ أي نقد طرق الكتابة التاريخية من أجل تعميقها ونقلها إلى حالة أكثر جدّة على مستوى البناء والمنهجية. هنالك، ولا شك، كوابح عميقة حدّت - ولا تزال - من آفاق التحول إلى طور أوسع من الكتابة التاريخية، أعمقها تلك المشدودة إلى التدافع الداخلي المضمر بين الكتل والاتجاهات الاجتماعية والفكرية المختلفة فيما يمكن اعتباره تنافسًا سرديًّا (تنافسًا لا صراعًا). ومع ذلك، لم تتعرض قشرة التاريخ في قطر من جهة السرد الكِتابيّ لاحتكاك بالمقدار الذي يدفع بنمو حركة الكتابة التاريخية إلى مستوى مكثف، يستبطن – بذاته - بذور إنتاج نوعي للكتابة التاريخية القطرية، في ظلال هُويّة منهجية محلية أصيلة أو إقليمية متفاعلة أو حتى قاريّة ممتدة (بحسبان الخليج العربي إقليمًا، وبحسبان العالم العربي ليس منطقة أو إقليمًا، وإنما بالأحرى: قارّة ثقافية ذات خصائص سياسية وتاريخية وحضارية مشتركة). تبحث هذه الورقة في السؤالين الرئيسين المُتعالقَين: سؤال المحددات وسؤال البنية، بوصفهما أكثر تأثيرًا، ولكن أقل تناولًا في مشهد كتابة التاريخ في قطر. وعبر استجماع وعرض وتأطير للنصوص الرئيسة المُصنّفة في تأريخ مراحل تطور الإمارة وتشكّل فضائها الاجتماعي الحديث، بدءًا بستينيات القرن العشرين وهي مرحلة تفتّق وعي الإمارة بقيمة التدوين وآثاره ومتطلباته، فضلًا عن النصوص المتناثرة حول موضوعات تاريخية فرعية مثل التعليم وغيره، تسعى الورقة لتعيين ماهية محددات الكتابة التاريخية في قطر وطبيعتها وموجهاتها الحاكمة لها، إلى جانب بيان التركيبة التي تتكون منها بنية الكتابة التاريخية ذاتها، بما هي تمَاثُل لنسق الاجتماع السياسي وإفرازاته الزمنية، على افتراض أن الإشكال المتأصل في كتابة التاريخ القطري يمكن أن يكون ثقافيًا أو سياسيًا أو اقتصادًا بنيويًا، ولكنه ذو أساسٍ زمني، أي تاريخي، وهذا ما ستخوض الورقة في استكشافه.

فهد بشارة

أستاذ مشارك في قسم التاريخ بجامعة فرجينيا في الولايات المتحدة الأميركية. حاصل على الدكتوراه في التاريخ من جامعة ديوك بولاية كارولينا الشمالية (2014)، وعلى الماجستير في دراسات الخليج العربي من جامعة إكستر في المملكة المتحدة (2006). تتركز اهتماماته البحثية في التاريخ القانوني وتاريخ الرأسمالية، في العالم الإسلامي في المقام الأول، وخارجه عمومًا. صدر له: "بحر من الديون: القانون والحياة الاقتصادية في غرب المحيط الهندي، 1780-1950" (2017)، الذي حاز على جائزة جيه ويلارد هيرست من جمعية القانون والمجتمع في الولايات المتحدة، وجائزة جيري بنتلي من جمعية التاريخ العالمي، وجائزة بيتر جونفيل ستاين للكتاب من الجمعية الأميركية للتاريخ القانوني.

الكتابة في البازار: المايكرو، والماكرو، والمحيطي في تاريخ الخليج

كانت تجارة التمور نشطة، خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، من الخليج إلى الأسواق حول غرب المحيط الهندي، وإلى الهند على نحوٍ رئيس، وإلى جنوب الجزيرة العربية وشرق أفريقيا أيضًا. وحُمِلَت التمور في جنوب العراق في مراكب شراعية من بلاد فارس والجزيرة العربية والهند، وكان على متنها أشخاص كتبوا بلغاتٍ متعددة، إضافة إلى التجار والبحارة ورجال الأعمال السياسيين في المحيط الهندي. ولكن ربما تكون "التجارة" ذات نطاق واسع جدًّا، بحيث لا يمكن الكتابة عنها. ولذلك، يجب أن يبدأ مؤرخو الخليج على نطاق يمكن التحكّم فيه، ويكون أكثر إنتاجيةً؛ أي مستوى المايكرو. ترتكز هذه الورقة على أرشيفات محمد بن عبد الله المتروك، التاجر الكويتي الذي أقام بالبصرة. ويحتوي أرشيفه على رسائل وحسابات وأحداث تجارية، تُتيح التفكير في إمكانيات وجود تاريخ عابر للأقاليم، أي تاريخ كثيف، بهدف استكشاف البنى التحتية النصية التي مكّنت من تداول السلع ورؤوس الأموال وتحويلها من شكلٍ إلى آخر، على مستويات متعددة، حول شواطئ المحيط. تُقدّم الورقة أفكارًا عن كتابة تاريخ للخليج أكثر تفصيلاً، عابرٍ للأقاليم، ويتنقل بين الجزئي والكلي، والحميمي والتاريخي العالمي، والمكتوب على طول مسار الحركة. وتخلص إلى فهم أفضل للماكرو؛ أي إنّ ما جعل "التجارة" ممكنة هو التقاء التجار والبحارة والسماسرة، ولكن أيضًا أشكال تعاقدية وممارسات تجارية محددة ، ومفردات متغيرة عبرّت بنشاط عن المفردات المتغيرة التي ساهمت بفاعلية في الترويج للتقنيات المتبدّلة للإمبراطورية والرأسمالية.

مصطفى عقيل

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر لدول الخليج العربية. حاصل على الدكتوراه في التاريخ (1985)، وعلى الماجستير في التاريخ من جامعة عين شمس (1980)، وعلى البكالوريوس في التاريخ من جامعة الأزهر (1975). هو أول دكتور قطري في قسم التاريخ في جامعة قطر، حيث شغل منصب رئيس قسم التاريخ فيها. وهو عضو استشاري في الهيئة الاستشارية لمجلة "المؤرخ العربي"، وعضو استشاري لمجلة "التاريخ والآثار بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، وعضو جمعية التاريخ والآثار بدول مجلس التعاون ورئيسها السابق، وعضو الجمعية التاريخية العربية، وعضو مؤسس اتحاد المؤرخين العرب في القاهرة. له العديد من الكتب التي تُعنى بشؤون منطقة الخليج وقطر، منها: "الخليج العربي: دراسات في الأصول التاريخية والتطور السياسي" (2013)، و"قطر واتحاد الإمارات التسع في الخليج العربي (1969-1971)" (1998).

المؤرخون في قطر: من الرواة إلى الرواد

تسعى هذه الورقة لعرض البدايات الأولى للكتابة التاريخية المنضبطة للقواعد العلمية في قطر. ويتعلق الأمر بالانتقال من الشفوي إلى الكتابي في رواية تاريخ قطر. فعندما خرج الإنكليز من قطر، وأُنشئت هذه الإمارة في بداية السبعينيات، أصبح التاريخ، على غرار باقي البلدان التي حصلت على الاستقلال، مطلبًا اجتماعيًا وسياسيًا من شأنه أن يسعف في كتابة سردية وطنية. في تلك المرحلة، ظهر العديد من الرواة الذين قدّموا روايات عديدة وفي أشكال أدبية مختلفة تُراوح بين النثر والشعر، وتتضمن هذه الروايات معلومات جديدة ومفيدة عن تاريخ المجال القطري. وقد أصبحت هذه الروايات مصدرًا أساسيًا لكتابة تاريخ قطر، بل غدت لا محيد عنها ولها قيمة الوثائق والأرشيفات البريطانية والعثمانية نفسها، وتنهض دليلًا على أنّ النص الأجنبي، مهما بلغت مكانته، لا يمكنه بأيّ حال أن يضاهي النص المحلي في فهم ما يجري من أحداث محليًا واستيعابها. ومن ثمة، غدت هذه النصوص أيضًا عماد الباحثين الأجانب من المؤرخين والأنثروبولوجيين الذين جعلوا قطر موضوع اهتماماتهم.

ناصر بن سيف السعدي

أستاذ مساعد في كرسي اليونسكو لدراسات الأفلاج بجامعة نزوى في سلطنة عُمان. حاصل على الدكتوراه في التاريخ من جامعة السلطان قابوس. تتركز اهتماماته البحثية في التاريخ الاجتماعي والثقافي وصورة الآخر في الثقافة العُمانية. صدر له عدة مقالات ودراسات، منها: "العلماء والسلطة في عُمان: 1749-1913" (2022)؛ "اتفاقية السيب 1920م: قراءة في المضامين السياسية والاقتصادية" (2016)؛ "نظام التغريق في التاريخ العُماني بين الظرف السياسي والأثر الاقتصادي: 1482-1915م" (2017)؛ "المجتمع والسياسة في عمان من خلال جوابات الإمام محمد بن عبد الله الخليلي" (2018).

مسـارات الكتابة التاريخية في عُمان: من الاتجاه التقليدي إلى الاتجاه الأكاديمي

يعود تاريخ أول مدونة عُمانية محلية تقدّم سردًا للتشكل الاجتماعي والسياسي إلى القرن الثاني عشر الميلادي، وهي كتاب "الأنساب"، إلّا أنّها لا تزال محل جدل بين بعض الباحثين حول نسبتها وتاريخها. وبعد هذه المدونة التاريخية، حدث ما يُشبه القطيعة في تدوين التاريخ العُماني، ولم يظهر نص تاريخي إلّا بعد خمسة قرون، وهو النص المسمى "سيرة ابن قيصر". وهذه المدونة الأخيرة أسّست شكل التدوين التاريخي في عُمان، وتوالت بعدها الكتابات التاريخية، وظهرت على إثرها جملة من المؤلفات التاريخية، نُشر بعضها، في حين لا يزال بعضها الآخر مخطوطًا. وتباينت هذه المدونات من حيث الاتجاهات والمقاربات، وخلفيات المؤرخين، والسياقات السياسية التي ظهرت فيها هذه المدونة أو تلك، هذا من جانب. ومن جانب آخر، تأخر إطلاق برامج الدراسات العليا في تخصص التاريخ على المستوى المحلي، حيث استُقبلت الدفعة الأولى من طلاب الماجستير في قسم التاريخ في جامعة السلطان قابوس عام 2002. ومع ذلك، فقد سبق هذا العام ظهور العديد من الأطروحات الأكاديمية التي تناقش قضايا التاريخ العُماني، أنجزها باحثون عُمانيون وعرب في الجامعات العربية. تحاول هذه الورقة مناقشة المسارات والأطوار التي مرّت بها الكتابة التاريخية في عُمان، بدءًا بـ "سيرة ابن قيصر"، وما أعقبها من مؤلفات اتخذت المنهج التقليدي في الكتابة التاريخية، ومرورًا بظهور الاتجاه الأكاديمي، لا سيما تلك الكتابات التي أُنجزت في الأقسام والمراكز الأكاديمية المعنية بالتاريخ، سواء في الجامعات العربية أو في قسم التاريخ في جامعة السلطان قابوس، الذي ظهرت من خلاله أول أطروحة ماجستير في التاريخ عام 2006. وتعتمد الورقة على المنهج الإحصائي لدراسة الأطروحات العلمية في الأقسام الأكاديمية، بهدف معرفة اتجاهات المعطيات الإحصائية وتحليلها وتفسيرها، إضافة إلى المنهج التحليلي.

هالة فتاح

مؤرّخة عراقية، شغلت سابقًا منصب أستاذ مساعد زائر في جامعة جورجتاون في مركز الدراسات العربية المعاصرة وقسم التاريخ. حاصلة على الدكتوراه في تاريخ الشرق الأوسط الحديث من جامعة كاليفورنيا في الولايات المتحدة الأميركية. تتركز اهتماماتها البحثية في تقاطع القضايا الاجتماعية والاقتصادية مع التاريخ الشفهي ودراسات الذاكرة وأسئلة الهوية في منطقة المحيط الهندي. صدر لها: "تاريخ موجز للعراق" (2009)، و"سياسة التجارة الإقليمية في العراق والجزيرة العربية والخليج: 1745-1900" (1997).

نموذج مختلف لدراسات الخليج العربي

على مرّ السنوات، تحولت دراسات الخليج العربي من كونها دورات تمهيدية صغيرة تُدرَّس في جامعات الخليج العربي، وكذلك في الجامعات الغربية، إلى حقلٍ خاص يحظى بتمويل واهتمام جيّدين. وأنتج ذلك حماسًا تجاه منطقةٍ غالبًا ما جرى تجاهلها في الدوائر الأكاديمية الأوسع. ولكن، من خلال تجاهل الحقائق التاريخية لصالح الأولويات الوطنية، هل تعمل دراسات الخليج العربي بشكلها الحالي على إدامة منظور مقيّد وضيق لمنطقةٍ طالما شكّلت جزءًا من منطقة كبيرة ومتغيرة باستمرار؟ الإجابة هنا هي نعم. ولذلك تقترح الورقة نموذجًا مختلفًا لدراسات الخليج العربي يركّز على مواضيع ثلاثة مترابطة. الأول، هو منح تقدير أوسع لتاريخ الخليج، سواء من منظور داخلي أو من وجهة نظر إقليمية وعلى مستوى المنطقة. ويمكن أن يتجلى هذا المنظور في الأدلة النصية الجديدة، والتاريخ الشفهي، وكذلك في الأدلة على الروابط مع المقاطعات والأقاليم المجاورة التي تُعد في الوقت الحاضر خارج نطاق السلطة الوطنية. ويمُكن أن يركّز هذا النهج أيضًا على تعريف أوسع لماهيّة التاريخ في الخليج العربي. الموضوع الثاني هو رسم خريطة لجميع الطرق المختلفة التي تفاعل بها الخليج العربي مع المنطقة الأوسع، إضافةً إلى المجتمعات التي تفاعل معها. وفي هذا الصدد، يجب إعادة العراق إلى المنطقة بوصفه قناة حيوية للشؤون الاجتماعية والاقتصادية والدينية والثقافية. وفي حين يشير أغلب تاريخ الخليج العربي إلى البصرة فحسب، وليس إلى العراق عمومًا، في وصف العلاقات بجيرانه، فإنّه يجري بذلك تجاهل عدد كبير من المشاريع التي تربط المنطقتين ببعضهما. أخيرًا، يجب أن تتعمق دراسات الخليج العربي في النطاق الأوسع لتاريخ المحيط الهندي، الذي تشكّل دراسته المجالات الأكاديمية الأكثر إثارةً اليوم. ولأسباب مختلفة، تتناول الورقة المكتسبات بالنسبة إلى دراسات الخليج العربي من خلال استكشافها الماضي المشترك في دراسات المحيط الهندي.

رؤساء الجلسات

ابتهال الخطيب

أستاذة بكلية الآداب بقسم اللغة الإنكليزية وآدابها في جامعة الكويت. حاصلة على الدكتوراه من جامعة بول ستيت في ولاية إنديانا بالولايات المتحدة. عضو سابق في مجلس إدارة الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان، وعضو في عدد من مؤسسات النفع العام، مثل الجمعية الثقافية النسائية وجمعية الخريجين وغيرها، إضافة إلى أنّها عضو مؤسس لمجموعة "صوت الكويت"، و"مجموعة 29"، و"منصة الدفاع عن بدون الكويت". تكتب في جريدة "القدس العربي" وموقع "نقطة أول السطر"، كتبت سابقًا في جريدة "الحرة الإلكترونية" و"الجريدة"، و"القبس"، و"أوان". هي مترجمة معتمدة مع المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت، ولها عدد من الترجمات المنشورة. يتمحور عملها الحقوقي حول قضية حقوق المرأة، وقضية عديمي الجنسية، وقضية العمالة في الكويت. مما صدر لها: "سعد الله ونوس: من الوجودي إلى الناشط السياسي" (2016)؛ "سبل تفعيل الثقافة في إحداث التنمية واستدامتها" (2016).

آيات حمدان

باحثة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ومديرة تحرير دورية "أسطور" للدراسات التاريخية. حاصلة على الدكتوراه من معهد الدراسات العربية والإسلامية في جامعة إكستر في المملكة المتحدة، حيث عملت مساعدة تدريس في قسم العلوم السياسية. حصلت على منحة باحثة زائرة في مركز دراسات اللجوء في جامعة أكسفورد في المملكة المتحدة. وهي محرّرة كتاب "القدس: التطهير العرقي وأساليب المقاومة" (2023).

باقر النجار

أستاذ علم الاجتماع في جامعة البحرين ورئيس مجلس أمناء الجمعية العربية لعلم الاجتماع. حاصل على الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة درم البريطانية (1983)، وعلى دبلوم الدراسات العليا من جامعة الإسكندرية بمصر، وعلى البكالوريوس في الآداب من جامعة الكويت (1976). عمل أستاذًا زائرًا في جامعة إكستر بالمملكة المتحدة (2003-2002)، وعضوًا في مجلس الشورى البحريني (2000-2002)، وعميدًا لكلية الآداب في جامعة البحرين (1999-1995). حصل على جائزة الشيخ زايد للكتاب (2009) وجائزة الإنجاز الفكري والعلمي (2014). ممّا صدر له: "الحداثة الممتنعة في الخليج العربي" (2018)؛ "الحركات الدينية في الخليج العربي" (2007).

حاتم الشنفري

باحث وأكاديمي. رئيس مجلس إدارة الشركة الخليجية لخدمات الاستثمار القابضة في سلطة عمان، ورئيس مجلس إدارة صندوق مزون الأول، ورئيس مجلس المحافظين في مدرسة السفد العالمية، وعضو هيئة تدريس في قسم الاقتصاد قي جامعة السلطان قابوس. كان عضوًا في مجلس المحافظين في البنك المركزي العُماني، وعضوًا في المجلس الاستشاري في مركز الإدارة في الجامعة الأمريكية في القاهرة. حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة سترثكلايد في إسكتلندا.

حياة عمامو

مؤرخة تونسية، وأستاذة في التعليم العالي مختصة في التاريخ الإسلامي. حاصلة على الدكتوراه في التاريخ الإسلامي الوسيط من كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في تونس (1991)، وشهادة الكفاءة في البحث في التاريخ الإسلامي الوسيط من الكلية نفسها (1986). شغلت منصب عميدة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية في جامعة تونس، وكانت عضوًا في المجلس العلمي للجامعة، وفي عدة لجان وهيئات تشرف عليها وزارة التعليم العالي أو وزارة الثقافة في تونس. صدر لها: "أسلمة بلاد بالمغرب: إسلام التأسيس من الفتوحات إلي ظهور النحل" (2001)، و"تصنيف القدامى في السيرة النبوية" (1997).

حيدر سعيد

رئيس وحدة دراسات الخليج والجزيرة العربية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ورئيس تحرير دورية "سياسات عربية"، التي يصدرها المركز. حاصل على الدكتوراه في اللسانيات من الجامعة المستنصرية في بغداد (2001). تتركز اهتماماته البحثية في العراق والمجتمعات المنقسمة والتحليل النقدي للخطاب السياسي. صدر له عن المركز العربي كتاب "الشيعة العرب: الهوية والمواطنة" (2019). وصدر له أيضًا: "سياسة الرمز: عن نهاية ثقافة الجولة الوطنية في العراق" (2009)؛ "وضع العلوم الاجتماعية في الجامعات العراقية" (2008). أسهم في كتابة ثلاثة فصول في كتاب أصدره المركز العربي بعنوان "تنظيم الدولة المكنّى داعش" (2018)، وأشرف مع فريق بحث على إنجاز دراسة عن "المجتمع المدني الإسلامي في العراق" (2010). أسهم في تأليف "التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق" لستني 2009 و2014.

سحيم آل ثاني

باحث غير مقيم بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، له دراسات منشورة في دوريات محكمة. حاصل على الماجستير في العلوم السياسية في تخصص العلاقات الدولية من جامعة رويال هولواي في لندن.

عائشة الدرمكي

عضو مجلس الدولة في سلطنة عُمان، وأستاذة مساعدة للغة العربية وآدابها في الجامعة العربية المفتوحة بعُمان. حاصلة على الدكتوراه في لسانيات اللغة العربية (سيميائيات التواصل). حاصلة على وسام الاستحقاق من الدرجة الأولى من لدن جلالة السلطان هيثم بن طارق، كما كُرِّمَت في العديد من المحافل العلمية والثقافية. لها عضويات في مجالس إدارة العديد من الجمعيات والاتحادات الأكاديمية. أسست وأشرفت على العديد من المشروعات العلمية الثقافية ضمن مشروع جمع التراث المروي، مثل مشروع "الجمع المعجمي للهجات سلطنة عمان"، ومشروع التاريخ المروي الثقافي لنزوى "التعليم في نزوى"، والتاريخ المروي للأدب الشعبي، والتاريخ المروي للمعتقدات الشعبية، والتاريخ المروي لعادات الموت، وعادات الزواج وعادات الميلاد. حرَّرت عددًا من الكتب والبحوث العلمية، وساهمت في العديد من الكتب المشتركة. ممّا صدر لها: "فِكر النص وهواه: دراسات في سيميائيات النص الروائي"

(2023)؛ "سيمياء: مقالات في الثقافة وعلاماتها" (2021)؛ "السلطة الخرساء: سيميائيات الأمكنة في نص السيرة الذاتية" (2014)؛ "سيميائيات النص الشفاهي في عُمان" (2013).

عائشة العماري

أستاذة القانون المساعد بكلية القانون في جامعة قطر. تعمل حاليًا مساعدة لعميد شؤون الطلاب في الكلية نفسها. حاصلة على الدكتوراه في العلوم القانونية من كلية الحقوق بجامعة كيس ويسترن ريزيرف، وكان عنوان أطروحتها "مكافحة الفساد في قطر: فهم عام لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وآثارها" (2019)، وعلى الماجستير في القانون من Nation's Capital بكلية الحقوق بجامعة جورج واشنطن في واشنطن العاصمة (2014)، وعلى ليسانس الحقوق، والبكالوريوس في القانون من كلية القانون في جامعة قطر (2012).

عبد الرحمن الباكر

عضو هيئة التدريس في كلية القانون في جامعة قطر. حاصل على الماجستير في التاريخ من كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية في معهد الدوحة للدراسات العليا. باحث متعاون في وحدة دراسات الخليج والجزيرة العربية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. عمل باحثًا في لجنة تدوين التاريخ الوطني. يتركز اهتمامه البحثي في التاريخ القانوني والاجتماعي لدول الخليج العربي، إضافة إلى جمع الذاكرة الشفوية المحلية وتصنيفها.

عبد الرحيم بنحادة

أستاذ التاريخ الحديث في معهد الدوحة للدراسات العليا، ورئيس تحرير مجلة "أسطور" للدراسات التاريخية. عمل سابقًا عميدًا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس. من مؤلفاته: "جنة الكفار: سفير عثماني في باريس 1721" (2017)؛ "العثمانيون: المؤسسات والاقتصاد والثقافة" (2008)؛ "سفير مغربي في مدريد في نهاية القرن السابع عشر: رحلة الوزير في افتكاك الأسير" (2005)؛ "المغرب والباب العالي من منتصف القرن السادس عشر إلى نهاية القرن الثامن عشر" (1998).

عبد الله الجسمي

أستاذ بقسم الفلسفة في جامعة الكويت، ومستشار مجلة الثقافة العالمية. حاصل على الدكتوراه في فلسفة الجمال والفن. ترأس قسم الفلسفة في جامعة الكويت (2005-2009) و(2012-2018)، وهو عضو سابق في هيئة تحرير سلسة "عالم المعرفة". صدر له: "أبحاث وأوراق في الفلسفة والفكر والثقافة" (2020).

العنود عبد الله آل خليفة

باحثة في وحدة دراسات الخليج والجزيرة العربية بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. حاصلة على الدكتوراه في دراسات الخليج من جامعة قطر. كُرِّمَت من بين المتميزين بحثيًّا في الجامعة نفسها في عام 2023، تقديرًا لإنجازاتها الأكاديمية ومساهماتها البحثية. تُركز أبحاثها على الهوية والقومية في الخليج العربي، والقضايا

المعاصرة المصاحبة لها في المنطقة، ودراسة التراث الثقافي والتحليل النقدي للخطاب المتحفي في منطقة الخليج، وكيفية تمثيله وتقديمه. تهدف أبحاثها إلى فهم الدور الحيوي الذي تؤديه المتاحف في تكوين السرديات المتعلقة بالهوية الوطنية والانتماء في المجتمعات الخليجية، وفحص التحولات المتصلة بالهويات الوطنية ودراسة السياقات الجديدة التي تؤثر فيها على الصعد المحلية والإقليمية والدولية، إضافة إلى بحث القضايا السياسية والاقتصادية في المنطقة وتأثيرها في البيئة المجتمعية.

غانم النجار

أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت، ومؤسس مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية في الجامعة نفسها، وعضو مجلس إدارة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. عمل أستاذًا زائرًا في عدد من الجامعات، وخبيرًا دوليًا لدى العديد من المنظمات العلمية، وحاضر في العديد من الجامعات الأجنبية والعربية. له مؤلفات عديدة في مجال حقوق الإنسان والعلوم السياسية.

فيصل أبو صليب

أستاذ دكتور في قسم العلوم السياسية بكلية العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت، ومدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية في الجامعة نفسها. شغل سابقًا، منصب رئيس وحدة الدراسات الأميركية في كلية العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت. له دراسات وكتب في السياسة الأميركية الخارجية تجاه منطقة الخليج. حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة مانشستر في المملكة المتحدة (2009).

ماجد التركي

رئيس مركز الإعلام والدراسات العربية الروسية في الرياض، وعضو مجلس إدارة المركز الوطني لأبحاث الشباب وعضو الأمانة العامة الدائمة لمؤتمر زعماء أتباع الأديان بكزاخستان، والجمعية السعودية للاتصال والإعلام. حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة موسكو (2004)، وعلى الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة آلماتا في كزاخستان (2002). له العديد من الكتابات المنشورة في مجلات علمية محكّمة عن العلاقات السعودية - السوفياتية.

مريم الكواري

أستاذة مساعدة في العلاقات الدولية في قسم الشؤون الدولية بجامعة قطر، تعمل منسقة للقسم نفسه. حاصلة على الدكتوراه في اللغة العربية والدراسات الإسلامية من جامعة إكستر في المملكة المتحدة، وعلى الماجستير في سياسات الشرق الأوسط من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن. تحاضر في دراسات الخليج، والثقافة السياسية، والموضوعات الخاصة، وتساعد في أبحاث أعضاء هيئة التدريس عن منطقة الخليج. تتركز اهتماماتها البحثية في السوسيولوجيا السياسية، وبناء الدولة، والفواعل دون الدولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الخليج.

مروان قبلان

مدير وحدة الدراسات السياسية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ورئيس لجنة منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية، ومسؤول برنامج الدراسات الدبلوماسية والتعاون الدولي في معهد الدوحة للدراسات العليا. شغل سابقًا منصب عميد كلية العلاقات الدولية والدبلوماسية في جامعة القلمون في سورية. وعمل أستاذًا للسياسة الدولية في جامعة دمشق، ومحاضرًا في قسم السياسة الدولية بجامعة مانشستر في بريطانيا. وعمل مستشارًا في الشؤون الدولية في عدد من الهيئات والمؤسسات البحثية العربية والإقليمية. له عدة كتب وأبحاث منشورة باللغتين العربية والإنكليزية في قضايا السياسة الخارجية والعلاقات الدولية؛ منها: *Syrian Foreign Policy and the United States: From Bush to Obama; Iran-Iraq-Syria: Shocks and Rivalries in a Triadic Pattern*.

نوف الجسار

أستاذة مساعدة بجامعة الكويت، حاصلة على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة فلوريدا بالولايات المتحدة الأميركية عام 2022، بتخصص السياسة الأميركية، وعلى شهادة الماجستير في العلوم السياسية من الجامعة نفسها. مهتمة بدارسة الاستراتيجية الأميريكية وموقع دول الخليج العربية منها، والعلاقات الخارجية لهذه الدول. شاركت في عدد من الندوات والمؤتمرات الدولية، ولها دراسات منشورة، منها: Nouf Aljassar & Beth Rosenson, "The US Impact on Qatar's Foreign Policy during the Gulf Crisis," *Middle East Policy* (2022).